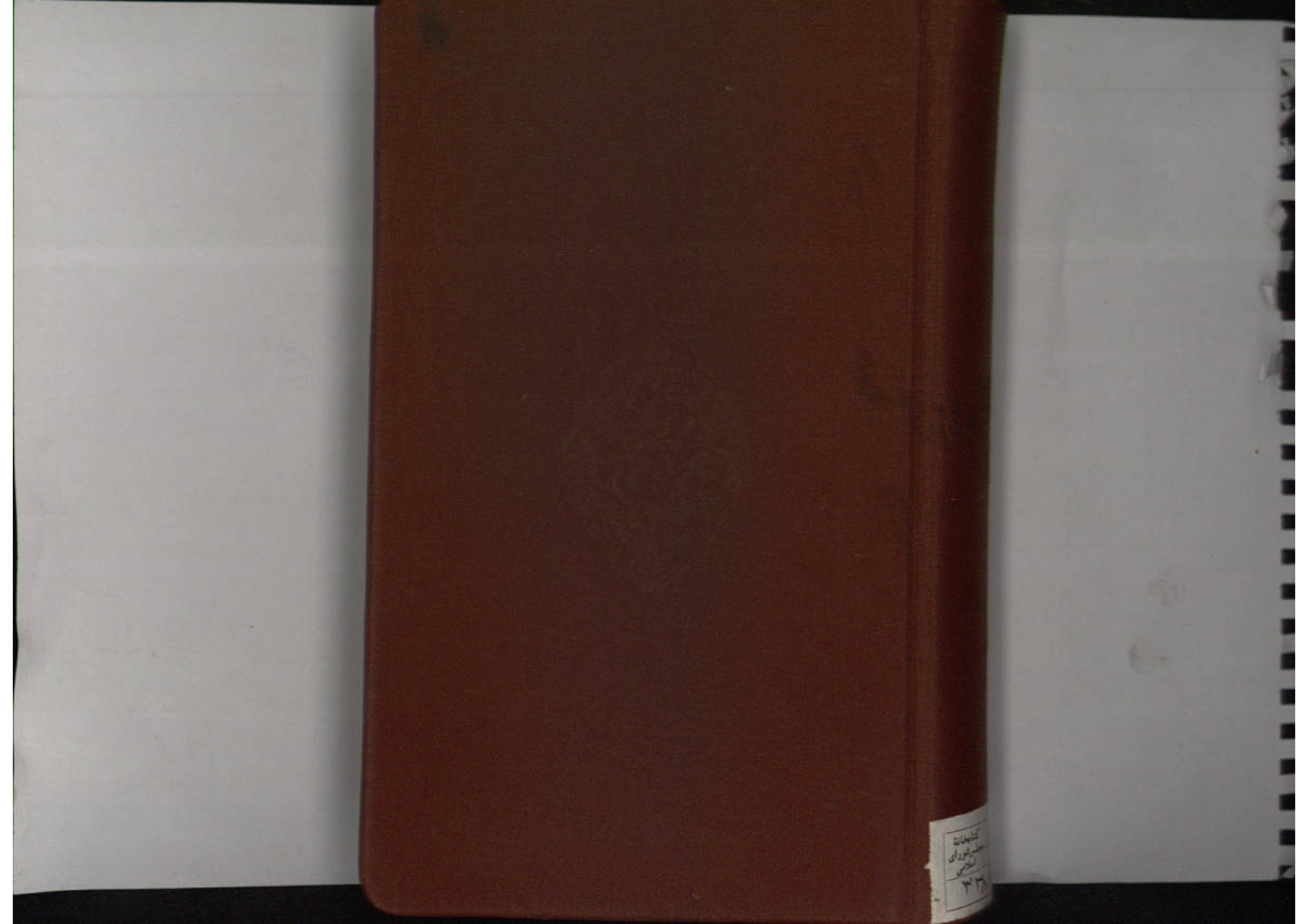
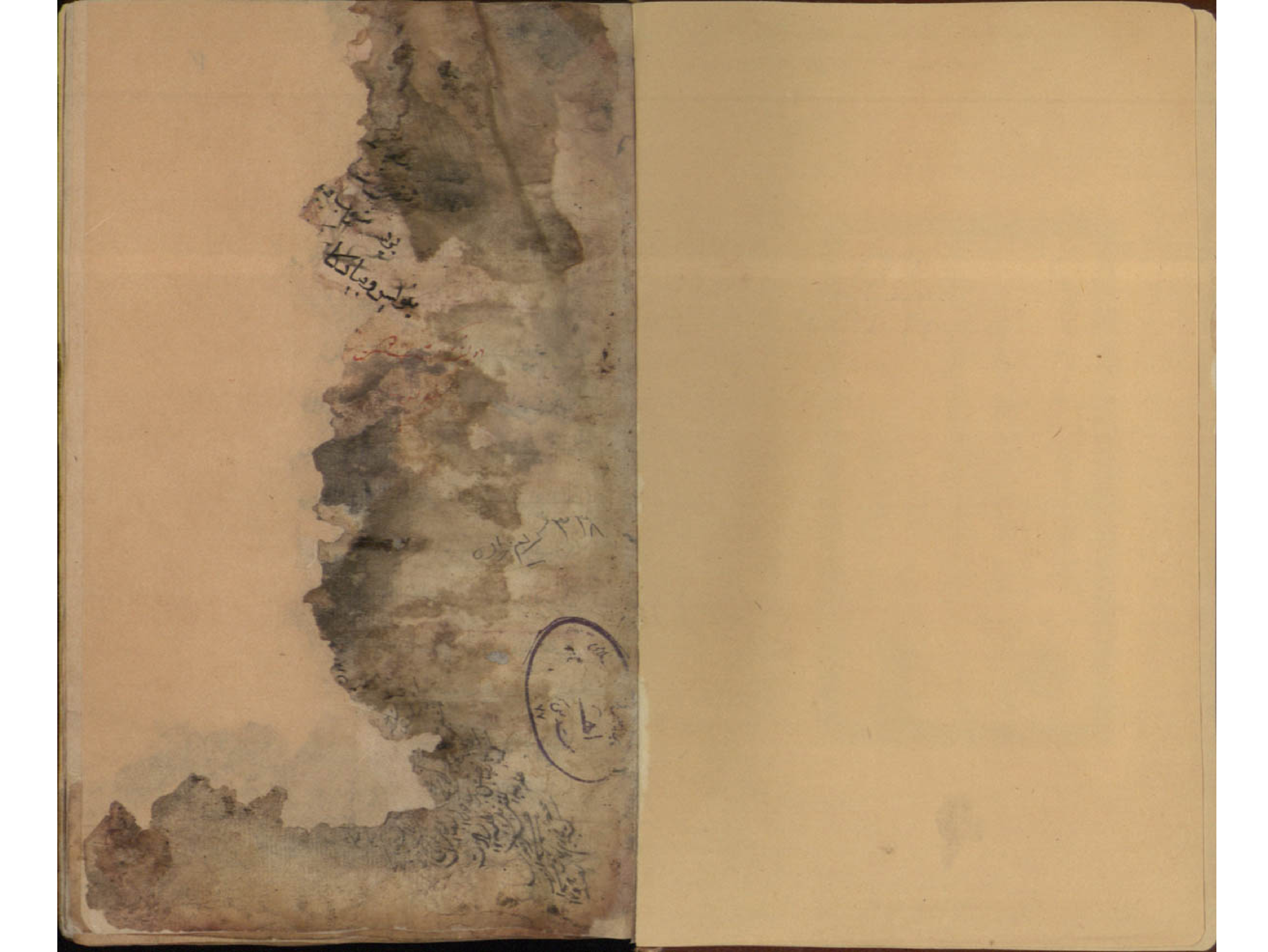





کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب حاشیة الفوائد الضیائیة
مؤلف سید نعمت الله بن عبدالله الحسینی الجزائری
مترجم
شمارهٔ قفسه ۲۸۳
جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب
۲۱۰۷۲۲



[illegible]

[illegible] الله على ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

جعل علم النحو نوراً ... [illegible] ... المبين وميزانا

... ين الغث والسمين والصلوة على من خصه بطهارة

... وفضله على بريته وصحابته وآله مصابيح الظلام

... [illegible] أنام البشر بين لمن والاهم بتبشير الذين

... الرجس طهرهم تطهيرا اما بعد فيقول الغريب في البلد

... الاهل والاوطان نعمة الله ... عبد الله الحسيني

... [illegible] من اجل العلوم وصرف النظر

... الى نحو تحصيل مقدماته

... اسبابه وادواته طالما

... [illegible] ... كثيرا ما تفرقت عن عويصاته

مع الافاضل

مع الافاضل ولم اقف فيه عن طوية

... تنطلق منه لسانه ووقفت ...

بحاره فالتقت فيه من صغر السن ما يطلع القلب ... د

نطلعت فرايت الشرح المنسوب الى الحبر الجليل ...

الرحمن الجامي قد احتوى في علم النحو على اللباب

يدهش العقول الالباب قد رتبت الفرسان جنبه

عليه وقصدته المشاة والركبان فوقفوا لديه بطيبه

خاوية بيدانهم على الطريق وسلكوا عريضا قد سلكته

وانما كنت قد خلعت عليه حال الاشتغال عصا ...

... درسته لدي ومذاكرته بين يدي ما كشف

عن عويصاته واوضح المقفل من مشكلاته غم ...

ورقتها وفاتني في الدراية ... تجاوبي

او يوما بالاصفهان ... [illegible]

واخر اصبهانا ما سرها من ا...

من ايام الشباب وزينتها ... استهل من مبالغة ...

الذين وجعلت عنه رحمه الله مولفه

[illegible] الطرفية اليه ولم يقل انا نلو [illegible] عليه

وهو بهذا الاعتبار [illegible] لا يتصف به [illegible]

[illegible] اكرم من طلع عليه النهار قيت

[illegible] انه قد يجيء بالاجابة حد بن [illegible] الله

[illegible] مع احبه بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الكلام

يبتدئ بخصيص امور الاول في الباء ومتعلقها

[illegible] للملابسة مثل قولهم دخلت عليه بالخير او للاستعانة

[illegible] العلم والالة او لا دل على التعظيم لدلالة الثاني على

[illegible] التي يتوسل بها الى الغايات وعلى الاول الظرف

لغو والفرق بينهما ان الا [illegible] متعلقه

[illegible] ينتقل الضمير منه الى الظرف فمستقر

[illegible] التلبس هنا فانه شامل لجميع انحائه

والكلام [illegible] الامام نقله [illegible] اما محذوفا كان او مذكورا [illegible] نحو

وكونه ملغى عن العمل في ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا ظاهر

ولما

واما اذا كان محذوفا فلا [illegible] في حكم

التقديرين فالفعل المقدر هنا اما [illegible]

وقول علماء البيان بقدر ما جعلت التسمية

مقدمة ان نقدر الافعال المدلول عليها للبناء

بالوفاق وان قصدنا تعلق الظرف بها لكان [illegible]

فمجال المنع واسع فان القائل ينبغي بسم الله

يمكنه ان يجعل الظرف لغوا ومستقرا على ما [illegible]

الفاضل قوله للظرفين معنى اخر فقال الظرف

يفتقر تمام الكلام اليه وذلك بانه يكون [illegible]

منها خبر منك واللغو ما كان الكلام تاما بدونه

خبر امنك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار

مصطلح الناس [illegible]

ذهب بعض الى الثاني ولا الزم [illegible]

في اصل الوضع وهو مذهب المحققين

يوصف به وبانه معبر عن كل شيء متوجه الاذهان اليه باسم

سد عنها ان قيل كل واضع لشيء لا بد
مستعملة لنا لفظا الواضع لهذا اللفظ
د ان قلنا ان الواضع عنه وهو مذهب بعض
ينتقل تصور الموضوع بوجه ما كان في صحة الوضع
ما التيه والحيرة الى الاول فقيل انه مشتق من الوله
العقول الكاملة في كنه حقيقته بحكم قول الرسول
ما عرفناك حق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة
امير المؤمنين ع لو كشف الغطاء لما ازددت يقينا
الامور الاخروية كالجنة والنار والحساب ونحوها
ن بوجوده تعالى وآثاره وما يتيسر ظاهرا من لزوم كون
ان لابد من معرفة الرسول فقد فهم اما يحمل طلب النبي
الكاملة قبول الزيادة يعني لما كانت مادة النبي
دة الاولى لم تعطها بلة اذن لزيادة المعرفة
كما لها او يحمل طلب الزيادة على ايام الحياة
معرفة التي لا يتصور فوقها بالنسبة الى مراتب البشر

وقيل

لان

لان درجات معرفته بربه كانت تزيد يوما بعد يوم
ويحمل له المعرفة اللائقة بجنابه وهو قد ورث
العلوم باسرها من الامام علي عليه السلام مدينة العلم
الكامل قال لهذا القول وهذا والاول مسلكي منه
وما نقرر مسلك العلامة الحلي الا تتحد
لاه اي احتجب لاحتجابه عن الحواس وقيل
اي سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره وقيل
الى معرفته واما اصله فقيل الاه فالحقت به الالف واللام
للتفخيم لا للتعريف اذ اسماؤه تع معارف وقال سيبويه اصله
الاه على وزن فعال حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف
وكذا للتعظيم الهمزة في اسم الله الا انها الثابتة في الرحيم
وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من
من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى
واجيب بان المراد اتحادهما في ... يكونا اسم فاعل
او صفة وقال الامام جعفر بن محمد ع الرحمن اسم خاص بصفة عامة

[illegible] وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تع

[illegible] فلا يوجد [illegible] تع فهذه النكتة شاملة

[illegible] يظهر [illegible] الرحيم الرابع في دفع التعارض بين

[illegible] والمرويين في الابتداء بالتسمية والتحميد وهو كل

بسم الله فهو ابتر وفي اخرى لم يبدأ

[illegible] بوجوه احدها ان المراد با

في الحمد وهو ما يكون من حين الشروع الى الاخذ

المقصود ولا ريب في صدق الابتداء عليهما بهذا المعنى

[illegible] تعلق الجار من اوايل التصانيف بالابتدا

[illegible] الا لظاهر الحديث ومعناه وفي غيره مثلا

[illegible] الابتداء الحقيقي بل الابتداء بالبسملة للتقدم

[illegible] الحقيقي يقتضي شيئين التقدم والقائل

[illegible] انهما ان الباء فيهما

[illegible] لا ينافي الاستعانة باخرهما لبعضها

ان الباء فيهما للملابسة والتقرب مما مر ورابعها ان البد

بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء اذا قدمه [illegible]

ح لتقديمها عليه [illegible] وهو التحقيق عندي ان [illegible]

ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال [illegible]

[illegible] على الذات دل على صفاته تع بالكمال لاشتمال الذات

وكلما دل على اتصاف الذات بالكمال [illegible]

فيكون الابتداء باحدهما [illegible] الاخرى

[illegible] فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء

لان الباء لفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله تعالى

اسم المضاف الى الله لكن لا بخصوصه بل [illegible]

فالتركيب يجمع اسمائه فالباء وسيلة الى ذكر [illegible]

على وجه يؤدي الى الجعل مبتدا بالقصد [illegible]

على الوجه المطلوب نقول شيخنا [illegible]

الى الله تعالى دون باقي اسمائه [illegible]

واعترض ايضا بان كلا من التسمية [illegible]

بل لهما بمقتضى الحديثين من بسملة اخرى وحمدلة [illegible]

فى مال بالملاحظة انه كذلك ويقصد بالابتداء ويجعل
...يله الى ابتداء اخر الحمد وليه تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان
امرين الاول منهما فى معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت
...اسمية فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس
...المسمى من حيث هو هو وذلك لام الجنس وتسمى لام الحقيقة
...اشارة الى المفهوم من حيث تحققه فى ضمن جميع الافراد
...لام الاستغراق او بعضا معينا وذلك لام العهد الخارجى
او غير معين وذلك لام العهد الذهنى اذا عرفت هذا
...قع الخلاف فى اللام الواقعة فى الحمد فذهب بعضهم
...انها للجنس عينا عليه بانها التعريف ما دخلت عليه
...يدل الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق
...مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلا
...يرجع الى الحمد تعالى فانه المفيض على الاطلاق
...بل حمل اللام على الحقيقة لما ادعى النحو واستفادة العموم
من لام الجنس انه هو للاختصاص لان اختصاص الحقيقة يستلزم

اختصاص

اختصاص جميع الافراد لكن الظ ان مرادهم من الاختصاص ...
الربط فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط بينهما من جهة
انه عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم بينهما من جهة
ان قصر الحقيقة على شئ يوجب قصر افرادها لانها لا توجد
فى ضمن افرادها فلو ثبت فرد منها لغيره لكانت الحقيقة
كما يكون فى غيره فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة ...
الى انها لام العهد الخارجى فالمراد الحمد الذى
...آدم نكته واولياؤه او حمد به نفسه وهذا يحتمل معـ...
احدهما وهو المروى انه يخلق صوتا فى عالم الملكوت يحمد به
فى نفسه كل يوم ثلث ساعات ثانيهما ان المراد حمده
الثناء على السنة العباد ثالثها وهو التحقيق ان ال...
ما قد على اظهار صفات الكمال الكامنة بايجاده
وهو يكون بالفعل وهو اقوى ...
وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود
ووضع موائد كرمه التى لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله

وسمات تجلاه لدو اظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية
ان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال القدرة القاهرة
واستكمال الحكمة الباهرة ولا يتصور في العبارات مثل هذه
الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت
كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف الحمد والشكر انه في اللغة
باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها
ثم اللسان والاختيار وغيره داخلين في مفهومه اما
الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله عز وعلا وان من شئ
[illegible] بحمده ولا لسان واما الثاني فلوقوع الحمد على الملكات
تثانيه من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست اختيارية
الخابو عنه بتكلف مستغنى عنه بل هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
الثالثه وح فالفارق بين معناه لغة واصطلاحا
[illegible] ماخوذة في المفهوم الاصطلاحي اذ اخرجت
[illegible] من الحمد بلا معنيه مصدرا اما بمعنى الفاعل فمعناه
ح الجنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق

ولية

بولية او بمعنى المفعول فمعناه ح جنس المحمودية او جميع افرادها
قائم به والاولى انه مصدر مبني للفاعل وفاعله هو الله تعالى
فمعناه ح الحامدية له تعالى مختصة بلا [illegible] من [illegible]
وصفا بالجميل باظهار العجز عن الحمد ماخوذ من قوله [illegible]
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والوجه انما [illegible]
والصلاح لم يصرح بالاسم اما للادعاء الظهور
من قبيل تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية
على نبيه الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في
اللغة بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاء
ان يكون بمعنى الرحمة قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى
باعتبار غاياتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق
الرحيم عليه تعالى ولذلك سمع اهل العربية
الغايات واحذ المبادي التي [illegible]
بمعنى مبدع من انباء بمعنى الخبر لانه المخبر عن الله
صاحب الكشاف وانكره لمكابرة صريحة لوروده في الكلام الفصيح

[illegible] الطلنا الكلام معه في تعاليقنا على تفسير القاضي ومما
[illegible] مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع سمي به لرفع الله تعالى
[illegible] على سائر المخلوقات فيما يأخذه من النبي وهو الطريق لانه
عليه السلام الطريق الحق الذي يفضي سالكه الى المطلوب وعلى آله
[illegible] جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه منقلبة عن هاء
[illegible] قال بالاول سيبويه وقال بالثاني الكسائي وبعضهم
[illegible] في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الآل فقال
الشافعي هم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابن عبد
[illegible] اهله والامر وتبعهم اليه وعند الامامية ان
آله صلى الله عليه وآله هم الذين يؤولون اليه صورة ومعنى
عنى ذوي الحظ الاوفر وهم اهل العبا وباقي الائمة وذوي فضلا
[illegible] الامام الرازي في التفسير الكبير قال الفاضل المحشي
[illegible] على الآل عند التصلية ونقلوا في ذلك
[illegible] من اهل السنة ذكرها ردا عليهم فانها موجودة
في الاحاديث الصحيحة فالظاهر انما نقلوه موضوع انتهى وانا

اقول

اقول واما الحديث الذي اشار اليه فهو قوله عليه السلام
لا تفصلوا بيني وبين آلي بعلي فقد جفاني واما نسبته الى الشيعة
فان اراد به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في
اخبارهم وورود من ائمتهم عليهم السلام الفصل بعلى
اراد غيرهم من الفرق فالحال على ما قال لانا رويناه [illegible]
الى سحبنا البهائي انه رواه في كتب الاسماء فائدة [illegible]
البحث لم يتعرض لها قدماء الاصحاب وهي ان التصلية
على الآل هل فائدتها تعود بالنفع علينا او لما عودها بالنفع
عليهم وفيه خلاف فالاكثر على عدمه قالوا ان الله تعالى قد قضى عليهم
بالامر بما عليه والذي يفهم من تتبع الاخبار واختاره بعض
العلامة عودها بالنفع عليهم لان المادة قابلة للفيض
كريم يزيدها [illegible] في بعض الاخبار من ان [illegible]
ينزل عليها على امام العصر ويعرض عليها [illegible]
صلى الله عليه وآله ثم على باقي الائمة حتى ينتهي الى ذلك
الامام وعلل في الخبر بقوله لئلا يكون علم آخرنا ازيد من علم

تناوح فهذا كمال ستر ابد لم يكن حاصلا قبل واما اللعن اهل

الخلاف ايضا في عوده بالنفع علينا لكن رفع الخلاف في ذنبا

فاذابهم ببيبه فلا كرمي علامه والتقريب ... ولهذا

ارشادنا العلامة زيادة عقابهم بها وهو الحق الصريح

لكن يرد هنا اعتراض قوي حاصله ان اللعن فعل الذي عن

المحل كيف يعاقب به لخولنا فانه لقواعد العدل وتقريره

وابعثه من وجوه احدها انه تعالى لما قرر الاحكام من

قرر عذابا بازاء الفعل او تركه واخر بازاء لعن اللاعنين

واسمعهم كليهما فمن اجترى على ذلك الفعل فقد اعترض نفسه

لعاقبين متعمدا فلا ظلم ثانيهما ان هذا العقاب من قبيل

الحق فان اعدائهم حيث منعوهم من مراتبهم واستراحوا فا

الاحتياج والامراض الحسية والمعنوية

من كل الاحن حقا فالعذاب بازائه ثالثها

ان كل محب لهم اذا سمع ما صنع اعداؤهم تألم واحترق قلبه

حرافة ذلك العذاب بازاء هذا التاثر والالم واصحابه

مع

9

جمع صاحب يعني الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع على افعال

بل هو اما جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار واما جمع صحب

بكسر الحاء كنمر وانمار فخفف صاحب وقد اختلف فيه بالمثل

بين العلماء ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول صلى الله عليه وآله

وقيل طالت صحبته وقيل وروى عنه وكان اهل الرواية عند

وفاته عليه السلام ومائة الف واربعة وعشر الفا التابعين

اى المتخلقين باخلاقه الجارين على طريقته فخرج من

ادخاله لان حديث ثقلين كانا اشهر من الشمس في رابعة

النهار اما بعد فهذه قال سيبويه معنى اما زيد فقائم

مهما يكن من شيء في زيد قائم والظاهر ان مراد سيبويه بيان المعنى

البحث وتصويران اما تقييد للزوم ما بعد فانها لما

لانه كان في الاصل كذلك لكن فهم الا كثر تقعد كلمة فيه

الخطاب يفصل بها بين ما مضى من الكلام وما

تكلم بها نبي داود عليه السلام بحكم قوله تعالى واتيناه الحكمة

الخطاب تعقل علي عليه السلام في بعض رسائله الى معوية بعد

وقيل لكن بن ساعدة الايادي حكم العرب لاحذف المضاف اليه منها
هنا لفظا ومعنى بنيت على الضم حين لما فاتها من المضاف اليه
والمشار اليه اما المعاني المدلول عليها بالالفاظ او الالفاظ
الدالة عليها المرتبين في الذهن سواء كان وضع الديباجة
قبل التصنيف ام بعده وكانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل
ما هو من خواصه اذ لا وجود للالفاظ المرتبة لا للمعاني
ع قوله فوائد وافية اي تامة فيما وصفة له من
حل المشكلات الكافية التاء اما للتانيث او للنقل من الوصفية
الى الاسمية فان المعنى اليه فرع المعنى المنقول بحال التانيث
ذكر فلما اشتركا في الفرعية جعلت علامة المؤنث له
[illegible]مة صفة للكافية بتقدير الكافية او حال منها على تقدير
واسعو امله ابراهيم حنيفا والتاء فيه للمبالغة و
[illegible]نسلان هذا الواحد في صفة كانه جماعة فلهذا
لم يطلق عليه ثم هذا اللفظ وان اتصف بالحمد ولا يطلق هذا الاسم
حقيقة الا على من جمع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلي

ولبلاد

والشهراني وعند قيل ان الحاجبي لم يجمع الا العلوم النقلية
فوصفه به مبالغة المشهور المشهر بكسر الهاء وقد يجوز الفتح
بناء على ان اشهر جاء متعديا ولازما قوله في المشارق
المغارب هما كنايتان من جميع الارض وتوجيه الجمعية اما
باعتبار ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم
مطلع حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى المطالع
وكذا الحال في المغارب واما قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين
فباعتبار مشرقي الذهاب والعود وكذا الحال في المغرب واما
باعتبار ان المراد منهما البلاد التي في جانب المشرق والمغرب
فكانه سمى كل بلد في طرف به وهذا هو الانسب بالمقام ويحتمل
ان يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فانها في كل شيء
تشرق على جماعة وتغرب على اخرى قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه
عثمان ولقب به لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة
في اللغة من مضى له خمسون او احد وخمسون سنة الى الاربعين
او الى الثمانين وقد نقل انه قتل شابا فالوصف للتعظيم

قوله نعذر التعمد الستر يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه
اللايق بجنابه قوله بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البا بين وسط
الشئ والجنان بكسر الجيم يعني جعل الله جنان الجنان مسكنا له
لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها قوله في سلك التقرير
سمط التحرير النظم الجمع شبه فوايده بالدرر وجمعها
بنظمها في السلك الخيط الخالي من اللآلي فالاضافة هنا مثلها
في لجين الماء ومعناه التي جمعت الفوايد في تقريره كالخيط بجامع
ان الخيط يحفظها من الضياع كذلك التقرير كان معنا
كل شئ في مستقره ومكانه والسمط الخيط الذي فيه الجواهر
تحرير تجريد الكلام عن الحشو والزوايد والاضافة هنا مثلها
بقا ولما كان التحرير بعد النظم في سلك التقرير شبه التحرير
بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللآلي قوله الغر الغرة
الكمال يكون بالكمال لكن الظاهر انه قصد المحبة
قوله ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء الدين الاعراب
الثلاثة والرفع والنصب ابلغ في المدح والجر خال عن التقدير

ويوسفنا قد لاح به اي نور يهتدي به الى معرفة الدين وهو لقبه
ويوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن يوسف اي الحزين
المفهوم كما جرى على من سمي به اولا قوله موجبات التلهف
والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما بمعنى الحزن
وجمع المترادفات في الخطب بما اورث حسنا وفرق بعضهم بان
التلهف التحزن على ما فات والتاسف مطلق الحزن وقال الجوهري
الاسف اشد الحزن والتلهف التحزن قوله الضيائية من خادم
اذا نسبوا الى المركب الاضافي نسبوا الى الجزء المقصود منه فقالوا في النسبة
الى ابن الزبير المقصود منه الجزء الثاني وهنا المقصود وهو الجزء الاول
لان المقصود كونه نورا يستضاء به في معرفة امور الدين قوله كالعلة
الغائية حقيقة ما يتقدم في التصور ويتاخر في الوجود وضيا
الدين متقدم في الوجود لكن لما كان باعثا ومحركا صار كالعلة
العلة وهي هنا عبارة عن تعلمه وتعلم جميع المحصلين لهذا
الكتاب وقيل الثواب الاخروي قوله وما توفيقي الا بالله فاعل
التوفيق هو الله تعالى واستقبح الفصحا نسبة الفعل الى الفاعل

بالباء لانه يشبه النسبة الى الآلة في قولك ضربي بالعصا
ووجه في الكشاف بتقدير مضاف حيث قال اي ما كوفي
موافقا لاجعونه وتوفيقه وهو حسبي ونعم الوكيل
حسب مصدر بمعنى محسب ليصح الحمل ونعم الوكيل جملة تفيد
ثناء المدح اي الذي لم يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم الرجل
تفيد مدح عام كانه متعلق المدح على جميع صفاته واما فيما
نحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث علق فيه الحكم
على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة على الجملة الخبرية
والمخصوص بالمدح محذوف اي الله لدلالة الضمير السابق عليه
وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم ثم ان يقال الجملة
السابقة اخبارية لفظا انشاء معنى كانه قال اللهم كن حسبي
كافي او عطف على حسبي السابقة على تاويله بالجملة الفعلية اي يحسبني
لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير مستحسن والمخصوص بالمدح
هو الضمير السابق اي هو نعم الوكيل فهي جملة خبرية خبرها الجملة
الثانية وهو ايضا معيب عندهم فيقدر الخبر مقولا فيجوز بعضهم

كون الواو

كون الواو للاستيناف وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها
اخر الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان ما ذا عابوه من القاعدين بغير
معيب لوروده في الكلام الفصيح اما حكايات العطف فورود في الآيات
القرآنية والشواهد الشعرية كقوله تعالى وبشر الذين امنوا
في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف نقله ابن هشام
عن ابن عصفور وقال ابو حيان ولحن سيبويه جاء في زيد من
عمرو العاقلان خبر المحذوف واوضح من قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر وقوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم
الوكيل وقول الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم
دارس من معول وقوله وقائل هولان فانكح فتاتهم اي هذه
هولان واما حكاية وقوع الانشاء خبر امبتدأ فعليه قوله
بل انتم لا مرحبا بكم وان زيدا حتى القتال واتى لك هذا
وتقدير القول في جميع ذلك تعسف وتحقيق هذه المسئلة
مما لا مزيد عليه انشاء الله تعالى في موضع يناسبه
قوله اعلم ان الشيخ الخ اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراض ضمير

احدهما ان المصنف خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصانيف
بالتحميد فالفاضل بعد انه عظم نفسه وتخيل انه ان كتابه
هذا من حيث انه مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسائل
ليس ككتب السلف الثاني مخالفة الحديث واشار الى الجواب
بقوله ولا يلزم منه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما
بكتابة الحمد في الدفاتر او بتصوره في الخواطر فهو امتثل بالثاني
كما في سائر مطالب الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين
الابتداء بالتسمية والتحميد ينفعك في هذا المقام فانه
ح قد اتى بالحمد في ضمن التسمية ثم ان يقال المراد بالاتيان
بها ان يكون مستقلة بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن
الاعتراض الثاني بان كتابه ليس ذا بال حتى يكون بتركه اقطع
وهو مبني على ان المراد من ذي بال الامر الذي يهتم بشانه فكانه
ملك القلب لعظمته وجعل له ويحتمل ان المراد من هذا الوصف
التعميم على حذو قولهم يخطر ببال فالمراد من امر ذي بال
اي يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل

[illegible]

الاستدلال له ولو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع ونفس الامر لا في
نظر المؤلف ويترك التحميد كترك الصلاة والصوم يحتمل انه ليس في
عداد العقلاء المكلفين قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فلا بد من تعريفهما كيف يبحث
عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام لانه
يبحث عن اثبات الاحوال لهما انفسهما او لاجزائهما الراجعة
اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة ما دلت
على معنى في نفسها واما اثباته لما يرجع اليها فكما يقال الاسم معرب ولما
اثبات احوال الكلام في نفسه فكما يقال الكلام اما مركب من
اسمين او فعل واسم وبالجملة فتعريف الموضوع صادق عليهما لان
موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن احواله واحوال ما
وفي كلامه رد على من قال موضوعه اما الكلمة والبحث عن الكلام
راجع اليه وفي الكلام ان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما عرفت
وقوله فلا بد من تعريفهما اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز ان يكون
الغرض من تعريفهما تمييز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز

الموضوعات هذا واعلم انه قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا في اوائل
كتبهم تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون
الغرض المقصود منه لتتوفر رغبة الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث
فيه عن احوال الكلم التي هي اعراب وبناء واما الغرض منه فصون اللسان
عن الخطاء في المقال والمصنف لم يتعرض لهما ولعله للاختصار
وما اعتذر به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبي
الذي لا يكون تحصيله الا تقريبا فلا ينتفع في تحصيل البصيرة
ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يفسر المعلم فيحفظه
ما في الكتاب فغير بل علته منقلبة عليه فان من يوجد
ما يحض به الطالب ويتزين في نظره المآرب يتبين له
الغايات ليخرج من حالة الصغر الى الرغبة هذا واعلم ان تقسيمهما
من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورد بانه ما علل الا تعريفهما
دون تقسيمهما ثم فائدة في بيان معرفة واضع هذا العلم قال
ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري
قال حدثنا ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي

قال

قال حدثنا سعيد بن سلم الباهلي قال حدثني ابي عن جدي
عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب عليه السلام فرأيته
مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت
ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية
فقلت ان صنعت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة
ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن معنى ليس
باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم
يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس
بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس
بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها
عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان
وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم تركتها فقلت
لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها كلام الكاتب
ولما انا فقد رايت كتب الفاضل الحرفوشي باجازة من العالم

المحقق وواضع النحو السيد قاسم الانجاني في حواشيه قد اتفق العلماء
على انه علي الاسود الدؤلي باذن امير المؤمنين علي ع كما اتفقوا
على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهروي والسبب في ذلك
الوضع انه لما سمع رجلا يقرء ان الله بريء من المشركين ورسوله
بكسر اللام جاء الى علي ع فعرضه عليه فقال هذا من اختلاط
العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب
وما سواه ملحق به فقال هذا فلاجل والمضاف اليه مجرور
وما سواه ملحق به فقال هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم
نحوا بل كان نحينا بلفظه انتهى وهذا لا ينافي ما نقلنا
من الامالي بل يؤكده وذكر بعض المتاخرين وجها لجر رسوله
على ان يكون الواو للقسم لكون افرادها اجزاء من افراده ومفهومها
جزءا من مفهومه هذان وجهان لتقديم الكلمة على الكلام
اما الاول فلان زيد جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم
الكلمة ما سيتلى عليك من قوله الكلمة لفظ الخ ومعتبر في
مفهوم الكلام الذي هو قوله ما تركب من كلمتين بالاسناد

الكلمتين

الكلمتين اللتين كل واحدة منهما كلمة المراد بهما المفهوم ان قيل
المفهم بيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام
فتامل بان افرادها جزء من افرادها لا يدل عليه بل يدل على تقديم
تقسيمها الى افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه
الفاضل المحشي وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستدلا
عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الاتي
ان افراد المفرد جزء من افراد المركب واهل الميزان قدموا تعريف
المركب على المفرد بعلة استلزام تقديم الافراد على الافراد
لتقديم المفهوم على المفهوم ظ حينئذ انهما استلزما ان فيما
يدل على تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم
مفهوم المركب على مفهوم المفرد فلعارض حينئذ ان مفهوم
الاول وجودي ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الاعدام
موقوفة على معرفة ملكاتها قوله قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح الخ الاشتقاق على ثلاثة اقسام
صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق والمشتق منه

تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب يسمى به لان من نظر الى
ضرب يعلم بلا مهلة تامل انه مشتق من الضرب والكبير ان يكون بينهما
تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب يسمى به لان
معرفة كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه لا يعرف الا بعد
تامل كثير لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون
بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق يسمى به لان معرفة
الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد تامل وبعضهم ادرج الكبير
في الاكبر تبعا للامام الرازي وجعل اقسام الاشتقاق قسمين
اصغر واكبر ولا مشاحة في الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور
المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة هو القسم الاول لم عرفوه
ارباب الصناعة ان يكون بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات
الثلاث مع اتحاد الحروف الاصلية او وجود اكثرها مع المناسبة
في الباقي واراد بالمدلولات الثلاث المعنى المطابقي والتضمني
والالتزامي فالمناسبة الاولى كما بين مصادر المزيد المأخوذة
من مصادر المجرد كالاستخراج والخروج والثانية والثالثة

كما بين

كما بين ضرب ومصدره فانه يناسب في مدلوله التضمني اعني
الحدث وفي المدلول الالتزامي اعني الوجع والمكان ونحوهما
واعلم ان نسبته الى القيل غير بين بنفسه وفي الكل لان المناسبة
بينهما ليس الا باعتبار التاثر المخصوص الذي هو لازم معنى
الجرح وهو التاثر الذي يصحبه الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا
للمشتق ولا تضمنيا وهو ظ ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه
عرفا متى اطلق بل هو حاصل من معنى بعض افرادهما وهذه
مناسبة بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرحه يجرحه بفتح العين
واما الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة قوله وقد عبر بعض الشعراء
المفهم من انشاد الشعر ان العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة
حتى انهم اطلقوا الجرح على الكلم اللسان قال الش [illegible]
وفي قائله امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي ولو بلغ ذلك الشم
ولو بلغه لم يرض ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى واقول اني تفحصت
الديوان المنسوب الى امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي فلم اجده
ولكن حقيقة معناه وعلو صفته شاهدان عادلان على صدقه

من ذلك الامام اما نظما كما هو المشهور فنظم الشعر كما في كثير من حكم
ولو اليه وروده بانه لم يتكلم بالشعر لعلو رتبته ونقص رتبة الشعر
مردود اما اولا فلانه مشتغل باشتغال القلب في كثير من خطبه البليغة
واما ثانيا فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى المقام الشريف
لكنه كمال له في نفسه ولو رددت هذا لحذا التزم رد كثير
من المواضع المعاشرات والمحاورات التي هي كمال فحد نفسها
نقص بالنسبة اليه واما ثالثا فقد قال السكاكي الكلام
الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد قايله انه شعر
ولعل فصاحته وبلاغته ادت الى ما تراه شعرا وهو غير مقصود
له عليه وقد رايت مثل هذا في شرح مغني اللبيب منقولا عن
الشيخ قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمرة وتمر اعلم ان المذاهب
هنا ثلاثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها انه
جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب وثالثها انه اسم جمع
ونقله الازهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحق سيوقفك على بيان
حقيقة الفرق بين هذه الثلاثة فلا باس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل

على احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء الزيدون فكانك قلت جاءني
زيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام بعضها
الى البعض واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الافراد
بالتضمن كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته
على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه واما
اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم جنس جمعي فالاول
ما وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ويصدق على الكثير
والقليل كالتمر والعسل والثاني ما وضع للحقيقة ملغى
ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين كالكلم ولا يلزم من
انتفائه انتفاء الواحد والاثنين اذا عرفت ما تلوناه عليك
ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وانما استدلوا به على الجمعية بتفهم
جمع لما عرفت من انه اسم جنس جمعي هذا وقد اجاب عنه نجم الائمة
بطريق اخر حيث قال وقد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر
في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع كلفظ الكلم انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام وامثالها

على القول بانها اسم جنس من قبيل الثاني منه فما استشكله
بعض علمائنا في الحاق مثل الحمامة الواحدة بكفاية مثل الثلاث
فضلا عن الحيثان الوارد لفظ الحمام غير مشكل لان كان الحمام
اسم جنس فحكم الواحد حكم الثلاث وان كان جمعا فلا يلحق الواحدة
بالثلاث وقد عرفت الحال قوله اليه يصعد الكلم الطيب
فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة فاذا
جاءني رجال ثلثة فكانك قلت جاءني جماعة ومما ينفي جمعيته ايضا
كونه على وزن لم يبن عليه الجموع وبتصغيره على كليم وهذا الوزن
مختص بالمفرد قوله حيث لا يقع الا على الثلاث لو تم هذا الدليل لدل
على ان مثل القوم والرهط واضرابهما مما يدل على الثلاث فصاعدا
جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل قوله والكلم الطيب يؤول
ببعض الكلم اشار بان يق اطلق الكلم واراد بعضه او يكون لفظ البعض
مقدرا وعلى هذا فيكون الصفة كاشفة مثلها في قولك الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وهو بعيد من ادب اهل
اللغة هذا وقد اراد الفاضل المحشي يمكن رد شاهد الجنس بان

يق قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى
الجمعية فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا
يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزوم ان لا يصعد الكلمة
الطيبة الواحدة ما لم ينضم جماعة انتهى كلامه وانا اقول ان الجمع الذي
بمعنى الجماعة له جمعية باعتبار لفظه اي لفظ الجمع وجمعية باعتبار معناه
فصار الملحوظ به كل فرد فرد بعد ان كان كل جماعة جماعة واما جمعيته
لفظه وكونه على اوزان الجموع فهي باقية لم يغيرها ما يرها التوابع كالوصف
والبدل واضرابهما انما يتبعان له من حيث اللفظ فلو كان
لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يتغير وتغيره يوجب جمع الصفة ولو كان
الحال على ما قال لوجب ان يقال جاء في الرجال العالم وهذا مع ان كل
فرد من الافراد ينضم الى مثله فيكون جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها
بهذا الاعتبار بل باعتبار اخر كما صرح به المحقق التفتازاني في حاشية
السند وغيرها من المحققين قوله واللام فيها للجنس اي الحقيقة
لان التعريف انما يكون لبيان الحقائق والماهيات لانها معقولة
حال التعريف لو حملتها للافراد لانها مجهولة لعدم تناهيها فتم

والثاني للوحدة ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلاثة اقسام احدها
وحدة الجنس كوحدة التمر ثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان الناطق
ثالثها وحدة الفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو ولا يتوهم
المنافاة بين الجنس وبين الوحدة لوقوع كل منهما صفة للاخر كما في
الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين ثالثها
وهو مدفوع ايضا بانها وان كانت جزئية بما صدقت عليه الا انها
كلية مفهوما لما عرفت فيؤول هذا الوحدة الى احد الاولين ويكون
الجواب بالتزام تجرد التاء من معنى الوحدة لانها ليست فيها
كما توهم الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت باقية كذلك لم يصح كلمتان
وكلمات لاقتضاء التثنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده
قوله فيما بعد ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة هذا وظني ان ما ذكره
في مقام الجواب تكلف مستغنى عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة
وهي واحدة حقيقة والتعدد في افرادها كما حقق في الحكمة وتاء الوحدة
مطابقة لها قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي اعلم ان للكلمة
افرادا ثلاثة احدها الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث

الكلمة

الكلمة النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات
وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو متداول لهم ويتصدون بلفظ
الامكان يشير الى ان فيه ضعفا وجهه الفاضل المحشي
بوجهين احدهما ان اللام الداخل في المعرفات لتعيين الجنس خروج
عن جادة التعريف ثانيهما ان لام العهد يكون اشارة الى قسم
من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة
ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول الظاهر
انه فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون
وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا ترى
انهم حيث قالوا الانسان كلي مقول على كثيرين ثم جعلوا اللام
في الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة
الحقائق كما سبق عرف الحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة بحيث
ان تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة هي لفظ الخ فلام
العهد هنا لا يخرج من لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة
خاصة فرد من افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من حقيقة لا يصح

ما قال هذا جواب الدليلة الاول ويفهم من الجواب عن دليله الثاني
فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة الخ ممنوع لم لا يعرف من ان
المعهود قسم او حقيقة في حقائق مخصوص من الكلمة نعم في هذا التحقيق
فانه ربما توهم ذلك ظاهرا لكنا قائلة لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك
بل هو حقيقة ما قصده فان قلت ما وجه الضعف المشار اليه بلا [illegible]
قلت يقول الشارح [illegible] لا حاجة اليه اذ التعريف لتلك الحصة
من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق الكلام
فاعتبار كونه حصة منه وجعل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار
ارتكاب لما لا يحتاج اليه بل مقام التعريف يأباه فليحمل ابتداء
للحقيقة من حيث هي هي واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب
جهالة المحدود ولا ان يعتبر التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ
في اللغة الرمي اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي
المطلق ثانيها الرمي من الفم ثالثها النطق وقد اطبق المحشون
على ان الشارح قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا ثم اطلقه ثانيا
بقوله اي رميها لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم [illegible] على ما [illegible]

واقول وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند التحقيق
قصد المعنى الثاني وانما قلنا ذلك بوجهين احدهما تمثيله
بالاكل الذي هو من لوازم الفم والثاني ان المناسب لفظت الحجر ونحوه ثانيهما
ان ترتب اللفظ على الاكل امدلا شاهد على تقدم الاكل عليه
فاللفظ لا يتصور الا من الفم بل اخرجه من الفم قبل ادخاله في الفم غير
معقول لان المناسب ان يقول لفظت النواة او يقول هذا ويتبادر
عليه كلمات القوم مع ان المعنى الثاني بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث
وان كان اشد انطباقا الا انه لما كان متعديا بحرف الجر فالمناسب
للمعنى الاصطلاحي اللفظ به ولكونه اخص من المعنى العرفي لان اللفظ
الاصطلاحي يتناول الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها ومن قاعدة تم
النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال نجم الائمة ان اللفظ في الاصل
مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كما استعمل القول
بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون فيه نقل في عرف النحاة الا ان يقال
انه في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة وفي هذا العرف يتناول مع الحكمي
قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ به كالخلق

بمعنى الملفوظ اي ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول يكون من قبيل
تسمية المسبب باسم السبب فان رمي الحروف من مخارجها سبب للتكلم
والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام
فان الملفوظ بمعنى الرمي مطلقا حروفا او غيرها وهذا انسب بالمعنى
الاصطلاحي حيث ان كليهما بمعنى المفعول واورد ولد المحقق الشريف
على هذا التعريف دورا بان معرفة اللفظ الماخوذة في تعريفه موقوفة
على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ به بمعنى ينطق به فهو
احد المعاني اللغوية والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطربت
كلام شارحي هذا الكتاب في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت
كلمات يلزم ان يكون زيد من جاءني زيد مركبا فلم يكن اسما معربا
لانه من اقسام الكلمة وان لم يكن كلمات لم يكن حد الكلمة مانعا
فذهب بعضهم الى انها كلمات وان المركب من الاسم والحركة لفظ مركب
عندهم والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست
بكلمات وان خروجها من التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة
وهذا الجواب يعم بعده غير مخرج لحروف الاعراب بل هو مخرج للضماير واشباهها

والحق

والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة بقيد الوضع
فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة برأسها لا في ضمن كلمة اخرى
كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة قوله مهملا كان او موضوعا
قال في الحاشية وانما قال او موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارتهم
الشيخ تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة
بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع ولم يستعمل انتهى وقدم المهمل
مع كون الموضوع اشرف منه لان الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع طار
عليها قوله كزيد وضرب لم يمثل للحرف اكتفاء عنه بالكاف الاول
قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه كبرى الصغرى
مطوية من الشكل الثاني ترتيبها ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة
الحرف والصوت ولا شيء من المنوي بمقولة الحرف والصوت فلا شيء من اللفظ
الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي بلفظ حقيقي وهو المط
قال المحشي ولا ادري انه من اي مقولة ولم يعلم انه من مقولة الراجع اليه
فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو جسم
من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فيعلم انه ليس من مقولة الحرف والصوت

للبس على ما ينبغي قوله ولم يوضع له لفظ بل انما كان علامة في الكلام
اكتفي عن تحمله من غير لفظ من اعتبار اللفظ بعا قيل من ان الضمير
اذا كان راجعا الى زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد فلا يخفى
ما فيه قوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ الخ دفع لما يتوهم
من انه لما عبر عنه بهذه الضماير كانت موضوعة له فبين ان التعبير
على طريق الاستعارة قوله واجروا عليه احكام اللفظ اى الحقيقي لكونه
حكموا عليه كضرب وهو كذا لقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة
وعطفوا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجريت احكام اللفظ الحقيقي
عليه سمي لفظا حكميا قوله والمحذوف لفظ حقيقة اما ان يكون هذا
الكلام منه في مقام التحقيق وبيان ان المحذوف من اى القبيل واما
ان يكون اشارة الى ما ذهب اليه المص في الايضاح من ان المستتر
هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر تحويتا
للبيان عن حذف الفاعل وبيان ان المستتر لفظ حكمي فلو كان محذوفا
لفظا حقيقة فلا يكون للفظ الحكمي مثال قوله لانه قد يتلفظ به الا
ان في بعض الاحيان قد هنا للتحقيق لا للتقليل لظهوره بعض

الاحيان لان المحذوف ان كان جائزا فالتلفظ به ظاهر وان كان واجبا
فالمحذوف يمكن التلفظ به وان كان غير محتاج اليه او انه
يتلفظ به حال اختلال احد شرايط الوجوب كان لا يقوم مقامه
غيره وان تنتفي القرينة الدالة عليه وفي هذا الكلام رد على فاضل
الهندي حيث قال ان المحذوف لفظ حقيقة لصدق معنى اللفظ
عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به فالانسان وصدق المهية
لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا يتلفظ به فهو قد حمل اللفظ على ما
من شانه ان يتلفظ به الانسان وظني انه تعليل صحيح الاجناب
عليه قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه الخ لما اعتبر الانسان في تعريف
اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن والملائكة فان التلفظ بها
كلما لهم غير حاصل والجواب ان الانسان يتلفظ بها واما الجن
فليس له مدخل في هذه الصناعة او يقال انه من جنس ما يتلفظ به
بل دخول كلمات الله فيه انما هو باعتبار صدورها من الانسان
فلهذا اي كلمات الله والفاظ الله قوله والعقد الاربع
وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ

فلا حاجة الى القيد لخروجها الدوال الاربع مبتدا ونحو دخله خبره
وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسابية والعقود جمع العقدة
وهي عقدة الاصابع لان كل عقدة موضوعة لعدد خاص في اصطلاح
ارباب الحساب والتجار والنصب جمع نصبة وهي ما وضع علامة في الطريق
وهذا الكلام كما قال بعض المحققين عرض بنجم الائمة حيث قال احترز
بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت
بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالمفرد ايضا اذا
كان اخص من الفصل بوجه وهو هاهنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد
قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع
دخوله في التعريف ظنا اي ان الش ان قصد هذا فكلامه في غاية السخافة
لان مراد نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول فلا يتوجه
انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو دفع الاعتراض عمن يقول ان
الدوال الاربع داخلة تحت جميع الفصول الاحترازية فلا بد لاخراجها
من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت
فلا حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على ما

الانطباق قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة الخ اعلم ان صاحب المفصل
عرف الكلمة بانها لفظة الخ والحاصل ان الامران احدهما ان الكلمة
لا يكون كلمة حتى يكون لفظة عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدا
والخبر فكان سائلا يقول لم لا يجري المص على احد الامرين المذكورين
واجاب الش ببيان فساد الامرين اما الاول فلان المص لم يقصد اللفظ
الواحد التي قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية عن تعريف
كجل اسمه علما واضرابه لانه لفظتان عرفا واما الثاني فلانه قد يجب
المطابقة مشروطا بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او في
حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري وهند بصرية مؤول بالصفة اي منسوب الى البصرة
واما في الجوامد فلا يلزم المطابقة نحو هذه الدار مكان طيب اللفظ
وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل جامد لانه مصدر ويعتبر
في الامثلة الاصل نحو امراة صوم ولوجوب المطابقة شرط آخر
وان احدهما ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى
مفعول نقول هند جريح وهند جريح وثانيهما ان يكون رافعا لضمير
المبتدا فلا يؤنث هند حسن وجهها فهند حسنة الوجه

ولم يتعرض لها لان مقصوده حصل بما ذكره وليس المقام مقام بيان
وتفصيل قوله مع كون اللفظ لعمرو لانه قد حذف ثانيتين قوله وضع الوضع
في اللغة جعل الشيء في الحيز اي المكان ولما كان الواضع بسبب تعيينه
اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به
قوله تخصيص شيء بشيء ولم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدال
الاربع كما سيأتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على الاول او الاول
على الثاني وايّما كان يلزم منه خروج المشترك او المترادف قلنا
ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح ارباب المعاني بل المراد
الدلالة كما انه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على المعنى بتعيين الواضع
ولهذا عرفه بعضهم بقصد المتكلم افادة السامع سلمنا لكن عدم التخصيص
بينهما ممنوع فان الوضع لما كان متعددا اختص به بتعدده لا وزمان
فكان الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتأمل
قوله متى اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم منه الشيء الثاني
وهو الهيكل المحسوس قوله او احس اي شوهد بالعين كما في الدال الاربع
فانا عند مشاهدتنا النصب فهم الشيء الثاني وهو نصف او ربع

مثلا قوله فهم منه الشيء الثاني اي بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم
هنا التفات الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على
تقدير الفهم سابقا قوله مثل القايل الفاضل الحلبي
قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل على القول بانه موضوع
للحدث وللنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين
والحق انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض
ان تعريف الوضع غير جامع واجيب ان حاصل الجواب انه لا يطلق
اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معناه بسببها وهي مرتبة لصحة
مثلا في قولك سرت من البصرة ويمكن الجواب بان تضمنه المعنى يحتاج
اليها لا للدلالة على المعنى بل التعيين قوله ولا يبعد الخ حاصل
الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب الفصاحة
المعبر عنهم باهل اللسان تسمية السبب باسم المسبب واذا اطلق
الحرف لا يكون الا مع ضميمة فلا يحتاج الى القيد زايد وهو قيد
صحيحا كما احتج اليه على تقدير الاول قوله المعنى ما يقصد بشيء
هذا مفهومه اصطلاحا ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه يقصد

بغيره كما في معاني الدوال الاربع قوله وهو اما مفعل اسم مكان الفا
فيه اي اذا عرفت مفهومه اصطلاحا فهو في اللغة اما مفعل اسم
مكان اي مكان القصد سواء قصد شي ام لا فنقل من المكانية
الى المفعولية لعلاقة المناسبة لاقة اما مكان القاصد به او المقصود به
قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول لغوي بمعنى مثابة ومنابة بمعنى معنوي
اي مقصد نقل الى المقصد شي مخصوص من قبيل نقل العام الى الخاص قوله
او مخفف معني الخ فاصله معنوي كمرموي اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة
وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل
الياء وادغمت فصار معني كمرمي ثم حذف احدى اليائين وقلب الاخرى
الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان ابعد من جهة
اللفظ لعدم وجود نظير له فلهذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى
وانسب بمعناه الاصطلاحي لاشتراكهما في المفعولية وان افترقا
بالعموم والخصوص قوله ولما كان المعنى الخ جواب سؤال وهو ان المعنى
ماخوذة في تعريف الوضع لانه المعنية بشي في قوله تخصيص شي بشي
والمقام مقام الفصل فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب انه ذكره

بعده مبني على عدم دخوله في مفهومه فكأنه عرف الوضع بانه تخصيص
شي بشي بدون تعيين الشي الثاني والحاصل انه على هذا اما صحح تعريفه
هذا من مؤيدات كونه صفة له لا للفظ كما سيأتي او لخلو حروف
الهجاء بقيد صحيح والذي يختلج في بالي عدم الاحتياج الى ما ذكره
الشارح بعض الاحترازات الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره فبينه بقوله
لمعنى قوله فخرج به اي بقيد الوضع ما لم يحتج نحو به عند ذكره
لان الاحتراز به على هذا التوجيه مبني على تجريده عن المعنى نقلا ذكر المعنى
لا معنى له او الالفاظ الدالة بالطبع اي الدالة على معانيها بتوسط
الطبيعة كدلالة اح اح على وجع الصدر فان ملاحظة اللفظ وتحقق
ما له يقتضي هذه الدلالة بل بملاحظة من كان به وجع الصدر
فبتبعيته يقتضي التلفظ بهذا اللفظ وكما خرج هذه الالفاظ
تخرج الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها لانتفائها ودخلة تحت الالفاظ
المهملة اذ المراد بالمهمل ما ليس بموضوع وخص ذكر الالفاظ الدالة
بالطبع بعده من قبيل رب الملائكة وجبريل وكذا في الثاني ظاهر انه

في هذا الكتاب وظني ان الحال التبس على الطلبة فالاولى بل الفرق واضح
فان المهملات هي الالفاظ التي لم تدل على معنى اصلا والدالة
بالطبع دالة على معنى كاح الصدر لكن بتوسط الطبع كما عرفت
واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد يكون مهملة وقد يكون
موضوعة ولكن لا للمعنى الذي دلت عليه بتوسط العقل كزيد
فانه موضوع للذات المعلومة الا انه دال على وجود اللافظ
بتوسطه وح فاعرضه من الالفاظ الدالة بالعقل لما انه مقام
اختصار او لانه معلوم الظهور قوله اذ لم يتعلق بها وضع بتخصيص
احد الصنفين راجع الى الكل بالعدد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل
ذكر العام بعد الخاص قوله حروف الهجاء الهجاء تقطيع اللفظ بحروفها
نحو حروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها او حروف يتركب منها اللفظ قوله
الموضوع لغرض التركيب لا يخفى انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان
هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا
نقول ان الغرض من شيء لا يكون معنى لذلك الشيء اذ المعنى يعني
من اللفظ اي يقصد لا اما لاجل اللفظ ولا لكانت حروف الهجاء كلها

متن ادغا

متن ادغا فاللام في قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم
وضع اللفظ لمعنى بل للتعليل والغاية مثله في قولهم وضع اللفظ لكذا
على المعنى وظني ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجاء
الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام
وان شئت فخرج مثل هذه فاخرجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث
انها من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او بما حققناه للتنبيها
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر كلفظ الاسم
والفعل والحرف فهذا الاعتراض مناف للمعنى بما تقدم ليس في
محله لكنه مبني على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال
اللفظ في مقابلة المعنى قوله فان قلت فقد وضع لما كان هذا
الاعتراض مستقرا على الجواب عن الاعتراض الاول لا يقرأ لما اجاب ثم سنعيم
المعنى هذا اورده في ذيله ولا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد
كلفظ الجملة والخبر المراد بالخبر ما ليس بانشاء والخبر المصطلح وهو موضوع
لزيد قائم وقام زيد واطلقها والجملة ما ليس بمفرد حتى اعم من الخبر
فذكره بعدها من قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة

اوفق من عبارة المتوسط حيث قدم بينها الجزء على الجملة فان عطف العام
على الخاص نادر قوله هذه الالفاظ اي الالفاظ المذكورة في قوله
بازائه الالفاظ المركبة التي هي معان وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ
التي هي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة بالقياس الى
دلالة لا تجزء لفظها على جزء معناها الا انها مفردة بالقياس
الى الالفاظ التي هذه الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما
سيأتي ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة
اعني الجسم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد من زيد قائم بل مجموع
هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى فكذا الدالة عليه كدلالة
لفظ زيد على معناه قوله وقد اجيب المجيب السيد ركن الدين
من شرح الموسوم بالمتوسط ليس ههنا اي في مقام النقض على تعريف
الكلمة مفردا كان او مركبا لاختلط بقوله مفرد الاعتراض الاول
بقوله او مركبا الاعتراض الثاني قوله بل بازاء مفهوم كلي فالاسم
مثلا موضوع المفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معنى الخ واعترض
بان هذا ايضا مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا

بالنظر

بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع
بازائه وعنه انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب
في الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالي مفرد عبر عنه بهذه الكلمات
وجعلت آلة لملاحظته فهو في حد ذاته مفرد قوله افراده
الالفاظ كلفظ الاسم والفعل الخ لهذه العبارة محملان احدهما
ان يكون قوله كلفظ الاسم بيانا للالفاظ المجملة وعلى هذا يكون
البيان مخصوصا بمفهوم الاسم بخلافه فان للاسم مفهوما كليا
ولذلك المفهوم افراد وهي الفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف
وزيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذا
يخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر والجملة اسم وقد ذكر
مفهوم الاسم وليقاس عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم
الاخبار كلام يحتمل الصدق وافراده الفاظ كزيد قائم قائم
وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم الخ متعلق بتتمة
اللفظ السابق والمعنى بل ليس هنا لفظ كلفظ الاسم والفعل
والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ

وهذا الذي اعتمد عليه في حل هذه العبارة وان كان الاولى انسب
لفظانه في هذا المقام فانه مزال بالاقدام قوله ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال القضايا الخ اي الحكم بانه ليس في مقام
كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع باشاء لفظه منقوض بالقضايا
وامثالها مثل الموصولات ونحوها الراجعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا
له كما اذا قلت زيد فيقال لك الذي قلته اسم مفرد او قلت زيد
قائم ثم يقال لك الذي قلته اسم مفرد او قلت زيد قائم ثم يقال لك الذي
قلته مركب خبري قوله فان الوضع فيها اي في كل واحد من القضايا
وامثالها هو الجزئية باعتبار تعدد الامثال قوله الا ان الموضوع
له خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله
فليس هناك اي في مقام وضع القضايا وامثالها للالفاظ المخصوصة
او في مقام رجوع الضمير اليها قوله هو الموضوع له في الحقيقة وانما اتى
بهذا القيد لان هناك مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما في ضمير
الغائب موضوعا لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا

والمراد

والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوع بحقيقة مبهمة
والمراد افرادها وان اردت تحقيق معنى الوضع العام فاستمع لما
يتلى عليك فنقول لا بد للواضع في الوضع من تصور المعنى فان تصور
معنى جزئيا وعين بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص
التصور المعتبر فيه اعني تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين
بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه
اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد وان تصور معنى
عاما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا بازاء ذلك
المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما كالانسان
الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء خصوصيات
الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه العقل بذلك
المفهوم العام نحوها وهذا العلم علم الاجمالي كاف في الوضع فيكون
الوضع عاما لعموم التصور المعتبر فيه والموضوع له خاص واما عكس هذا
اعني ان يكون الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما
فغير ممكن لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه العقل به اليه

موضوعة للجماد انما الامر بالعكس اذ انتقض هذا على الحقيقة بان ذلك علم
اللفظ انا وامثاله لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال
انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا
لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة
موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة للمفهوم
الكلي الشامل لتلك الافراد ويكون الغرض وضعها له استعمالها في
افراده المعينة كذا قال جماعة من الافاضل والحق ما افاده العضدي
واستحسنه الشريف واشار اليه الفاضل الت وهو انها موضوعة
لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء
منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ويوضح ما ذهبوا اليه المحققون
انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقايق لها اذ لم يستعمل فيما
وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها
اصلا وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف
ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى
الاستلزام الى ان يتمسك في اثباته بامثلة نادرة كالرحمن [illegible]

صحب

صحب على ساق وشابت لمة الليل قوله على جزئه وانما لم يقل
جزء معناه لانه بصدد تعريف المعنى المفرد فلو عبر بما ذكرت
لزم ان يكون للمعنى معنى قوله وعليه انه يوهم الخ اي في جعل المفرد
صفة للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل
الوضع وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد والفعل اذا
تعلق بشيء مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة ان تقييد هذا الشيء
بصفة متقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون المعنى متصفا
على وضع اللفظ له لامتناع ثبوت شيء لامر معدوم واذا كان المعنى المقدم
متصفا بصفة يجب ان يكون تلك الصفة متقدمة وانما
عبر من هذا الامر المحقق بالمقام لظهور المراد في هذا المقام فان
اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ
له بل بعد استعماله فيه لان المعنى المفرد على ما عرفت ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه والمركب بالعكس والدلالة له بعد وضعهما فان
لهما لا يحتمل الذي ذكره ويؤيده ما نقله نجم الائمة الاسترابادي
من ان الافراد صفة اللفظ عند النحاة وانما هو صفة للمعنى عند

المنطقيين هذا واعلم ان ذكر التركيب طرد للباب قوله فينبغى ان
يركب منه مجوزا اى فكون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع
والتحقيق ان يقال لما كان مآل المعنى الاتصاف به بعد الوضع سمى
قبل الوضع به تسمية للشئ باسم ما يؤول اليه كما قال من قتل قتيلا
فله سلبه اى من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلبه ونحوه
فسمى الشخص الحى قتيلا لانه يؤول الى القتل بقتاله قوله ما لا بد منه
وانما لم يقل هنا جزء لفظه لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ اخر
على ما لا يخفى قوله ولا بد من ايراد نكتة الخ اى حين جعل المفرد
صفة للفظ صار للفظ صفتان احدهما اصلية والاخرى فعلية اعنى وضع وبعض
مفردا مفرد والاحسن فى الوصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد
وكان يمكن ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم
فمخالفة الاحسن لا بد لها من نكتة وهى بيان تقدم الوضع على الافراد
بحسب الرتبة لان التقدم الزمانى غير معقول هنا لمقارنتهما
فيه فاستعير ما يدل على التقدم الزمانى اعنى صيغة الماضى للدلالة
على التقدم الرتبى وفى اجزاء التشبيه اشارة الى انه يمكن ان يكون النكتة

غير

غير ما ذكره هو ان الصفة الاولى لما كان لها معنى اعنى الجار
المجرور لفظه اصلا فى الجملة عبر عنها به قوله وان لم يبق معه
رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها
واذا وقف على المنون المنصوب يقلب تنوينه الفا فحينئذ يبقى لو
كان المفرد منصوبا بالكتب بالالف قوله فانه مفعول بواسطة الحرف
الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد العامل فى الحال
وصاحبها وهو هنا مختلف لان العامل فى الحال وضع وفى صاحبها
حرف الجر ووجه الدفع ظ ولم يقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة
لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى عليك قوله ووجه
صحته وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير او من المعنى والغرض
دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون الحال لعامله مقترنا به وان الزمان
هنا متقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان
متقدما على الافراد بحسب الرتبة الا انهما مقترنان بالزمان
فان اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا القدر من الاقتران

كان في صحة الحالية قوله وقيد الافراد لاخراج المركبات تعلم ما
من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات لا بغيرها مردود
بما اخترناه في غير هذا الكتاب من انها موضوعة وتحقيقه
بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين المعنى
كما في المفردات او وضع اجزائه كاجزائه كما في المركبات وثانيهما
انها موضوعة بالوضع النوعي ومعناه ان الواضع وضع قانونا
كليا يعرف به الالفاظ كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف
اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام
التي يحتاج في معرفتها الى علم النحو قوله كلاميه او غير كلاميه المراد
للنسبة اي مركبات منسوبة الى الكلام بان يقع لها الكلام مثلا ان ناب
هذا الفن وهي المركبات كزيد قائم وغير الكلامية ما عداها
سواء كان مركبا اضافيا او تعدديا او مزجيا او نحوها قوله يخرج
برالخ وكذا يخرج عنه جل بالتنوين فان التنوين يشابه الكلام
في كونها من حروف المعاني قوله مثل عبد الله اي كل مركب اضافي
صار مفردا بالنسبة العلمية فانما صار مفردا لان المقصود منه الشخص المسمى

علام

بهذا الاسم العبودية والذات المتحققة بجميع الكمالات قوله مع انه
معرب باعرابين اعراب على المضاف والاعراب على المضاف اليه وانما اعرب
باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء
ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول
اليه قوله بالغرض من علم النحو لان الغرض منه معرفة احوال اللفظ و
تصحيح اعرابه فالمناسب له ان كلما اعرب باعرابه فلعله يكون كلمة وكلما
اعرب باعرابين يكون كلمتين فترك رعاية اللفظ والميل الى جانب
المعنى يناسب اصطلاح اهل الميزان قوله وما اورده صاحب المفصل
لما ذكر ان تعريف الكلمة مختل من وجهين احدهما عدم مثل قائم
والاخر بحيث مثل عبد الله فلما اراد ان يذكر ان تعريف المفصل
مختل من وجه واحد قوله فانه لا يقال له لفظ واحدة الظاهر ان
المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم يصدق مثل هذه
الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشي المراد باللفظ الواحدة
ما يتلفظ به مرة اي دفعة بحيث لا يصح ان يتلفظ به مرتين باعتبار
ما الخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار صغر

الاضافي وهو عبد قوله نقل عبد الله خرج منه اعلم ان صاحب الفصل
جعل التعريف الكلمة بما ذكره الشارح جعل عبد الله من اقسام الاسم العلم المركب
فالظاهر ان كلام الشارح معه على سبيل الاعتراض تبعية الفاضل الحشي
لكلام الشارح الى الافتراء افتراه ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ
في تعريف المفصل اللفظ ونيابة للمطابقة لانه بعيد غاية البعد
قوله اعلم ان الوضع الخ المقصود من هذا الكلام دفع ما يقال لم ترك المص
في التعريف قيد الدلالة ولم يأت به كما فعل صاحب المفصل ومحصل
الجواب ان المص لما قدم الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت
بحسب جعل الجاعل فوضعية وان كانت بحسب كون الشيء الاول مقتضى
للطبع عند عروض المعنى فطبيعية وان كان بغير ذلك فعقلية
لاحتاج الى قيد الوضع قوله دين المسموع من وراء الجدار قيد بدين
لتحقق الدلالة العقلية لانه ذكر نبذ يتوهم الدلالة الوضعية
والا فلا فرق في هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد
بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة
لعلم من جهتها قوله اي صنفية اعلم ان هذا التقدير لغو لاحدها

انه

انه اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها
ثانيا تقسيم فيه الى ما يحصل بملاحظة تفصيل الاقسام ثانيتها
كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر ان كل واحد من الاقسام الثلاثة
خبرها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد من الاقسام الثلاثة
منها ومن شأن الخبر ان يكون اعم من المبتدأ او مساويا له
فجعل الخبر بعد التوجيه شرط صحة الحمل ج ثالثها ان الضمير
اذا كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر
احسن واولى وهو هنا مذكر فلا ينبغي ان يعبر بضمير المذكر فاجاب
بان الخبر محذوف ورابعها وهو الظاهر ان ضمير هي يرجع الى مفهوم
الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا لان المفهوم
من قبيل الجنس فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها
ومعنى انقسامه اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها
مع الاقتران ويكون مفهوم الفعل وقس عليه حال اخويه
واشار بقوله الخ الائمة حيث قال يكون الكلمة هذه الثلاثة معلا ان
الواو للجمع ولجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه من قبيل قسمة الشيء

الى اجزائه وليس كذلك وانما هي من قبيل قسمة الشيء الى جزئياته
ويكون ما اشار اليه الشارح جوابا آخر وهو ان المقصود بقوله
وهي اسم الخ اي صفة قسمة الى الاسم فافهم قوله لانها اي الكلمة الخ
غرضه من هذا الكلام ان قوله في اثناء التقسيم او لا تدل على المعنى
احدهما ما لا يدل اصلا والثاني ما يدل على معنى في نفسها
والقسم الاول ليس بمراد فلا يصح جعل الثاني الحرف فتنبه ط
ان المراد بالدلالة هي التي استلزمها الوضع وهي لا يكون الا المعنى
اسما من صفتها انما قدره في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله ان تدل
في تأويل المصدر لا يصح ان يحمل الكلمة اما دلالة او لا دلالة
لكن يصح ان يحمل صفتها اما ذات دلالة او لا دلالة قال سيد المحققين
لا حاجة الى تقدير شيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر
الصريح والفعل المضارع المصدر بان فانه في تأويل المصدر باعتبار
اعتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه او الاضافة
او نحوهما لا استلزم ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير وانتهى وهو
محل خدش وقال بعضهم انما التجأ اليه مع ان المقصود يتم بدونها للتنبيه

في كثرة

على كثرة اوصاف الكلمة وتنبيه نظرا لان معنى حصر القسم ليس الا
انه ليس القسم خارجا عما ذكر في التقسيم الا انه ليس له فرد آخر غيره
الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما ذاكر او ليس بذاكر ليس الا
ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرهما فتبصر لتميز بين اللفظ
وبحثه قوله كائن في نفسها اشار الى ان الظرف مستقر
معنى الابتداء والانتهاء اراد بالابتداء والانتهاء المعنى غير
لانه معناهما اذا الابتداء والانتهاء الخاصين معنيان مستقلان
يخبر عنهما من غير توقف على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير
من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه ان شاء الله تعالى انما نظر
اذا عرفت هذا فحاصل قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره ظاهرا ذكره
الشارح ان المعنى الذي دل عليه الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان
معناه حاصل في غيره لانه اذا استعمل لفظ الى الذهن السامع
لم ينتقل معه فكان قالب الحرف كظرف خال لا يوجد معناه فيه
بل في غيره لانه لا يستقل بحال في تفهيمه فانه اذا استعمل لفظها
الى ذهن السامع استقل معه المعنى فكان قالب كلمتها ظرفا اذا استقل

مافيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب
فاعلم ان له تفسيرا اخرى في كلام الافاضل احدها قول بعضهم
معنى دلالة الحرف على معنى في غيره ان تصور معناه متوقف على امر
خارج عنه الا ترى انك اذا قلت ما معنى من تقبل في الجواب انه
للتبعيض وجدت تصوره متوقفا على الغير لانه لا يمكن تصور
التبعيض الا بعد تصور الجزء والكل وهذا معنى باطل لان سائر
الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك فيلزم ان يكون حروفا
ولا قائل به ثانيهما قول اخر ان المراد من دلالته على معنى في غيره
انك اذا قلت من مثلا لم يدر اهي بعضية ام مبينة ام غيرهما
فاذا ذكرت مجرورها تبين معناها وهو كما ترى في الضعف
لانه لا يدل على انها مشتركة والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة
في غيرها والا لكانت الاسماء المشتركة كذلك ثالثها ما ذكره نجم الائمة
الاسترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت ثابت في لفظ غيرها معنى
صفة للفظ والمنسبة تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها
قوله ان اللام في قولنا الرجل مثلا لا يدل بنفسه على التعريف الذي

او

هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد لا يدل بنفسه على الاستفهام
الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اراد بثبوت معنى الحرف
في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان
الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة وبكلام بمعنى الجملة وان اريد قيامه
بمعنى غيره قياما حقيقيا فظاهر لما مر ولانه يلزم ان يكون الاعراض
مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعان الفاظ
غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام
وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها
حروفا وهذه الكلمة فاسد قوله كالبصرة والكوفة اكتفى بذكر بعض
الضمير عن تمامها لان ضمنه معنى من لفظ سرت والبصرة
ومعنى الى لفظ انتهت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة اثباتا
الى هذا لان يقترن ذلك المعنى ارجع الضمير اليه لانه فيه
المقترن حقيقة باحد الانسبة ووصف الكلمة به من قبيل
حسن الغلام قوله في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن اي يقترن
ذلك المعنى لما افهم من اللفظ قوله اي معين يفهم الخ بيانه لما سبق

خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كالضرب فانه لا
يتحقق حدثها بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه وما يدل
على الزمان بقرينة اللفظية كضارب امس وما يكون مفادها
للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق ضاربه فيفهم
الزمان قوله مأخوذ من السمو هذا ما اختاره البصريون وما
بعده مختار الكوفيين ولكل واحد من الفريقين دلائل وترجيحات
ذكرها علامة التطويل قوله لتضمنه الفعل اللغوي نحو الضرب
قال الفاضل المحشي فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول
والانسب انه من باب تسمية الكل باسم الجزء لان عادتهم ان
يسمون الدال باسم المدلول اذا كان مدلوله مطابقيا اذ تمت
هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي مردود بين النفي
والاثبات لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين
ابن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار
اقسام الكلمة في ثلاثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان
زاد ابو جعفر ابن طاهر قسما رابعا اسماه الخالفة وهو اسم الفعل

انتهى

انتهى ووجه التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو
مردود بانه اسم لصدق التعريف عليه فان قولك مثلا هم
لقولك اسكت اي اللفظ على الاصح نحو عبثا ضرب في قولك
ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب اسم مسماه من قولك
ضرب من نحو ضرب زيد فمعناه الفعل لانه لا اخبار عنه باعتبار معناه
واما لفظه فاسم والا لزم التناقض في حال الاخبار
تنبيه وقد علم بذلك الواو اما عطفه على محذوف اي قد تبين
فقد علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب
اولو من ظن ان هذا حصر بدل تعريف الاقسام او لتنبيه
من لا يجيء بالاشارة كذا قال الهندي لا يقال يجوز ان
يكون ابتدائية وبعدها للتقريب او للتحقيق والبناء للبنية
قوله والفعل كلمة تدل على معنى الخ اعلم ان المتأخرين بعد
اطبقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث
الى فاعل ما وهو معنى حرفي يحتاج الى الطرفين فاستقلال معناه باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث حتى لهم شيء على من اطلق ان معنى الفعل

مستقل ولم يقيد بالمعنى النفسي ولا يخفى انه غير موافق للتحقيق
لان النسبة وان احتاجت الى الطرفين لا انها جزء من الفعل فهي
لم يحتج الا انه خارج عن مفهوم الفعل كما في انتفاء معنى الحرف اليه
الا ترى ان معاني الاضافات كالمضاربة والمباعدة والمحاذاة
واشباهها معان اسمية معنى احتياجها الى الطرفين الا
ان ذينك الطرفين مفهومان الى اللفظ على قياس ما عرفت في
كلام المتقدمين في عد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب
فمنهم من وافق المتأخرين ومنهم من ذهب الى ان دلالته عليه
بطريق الالتزام ولم يستوف دلائل من ذهب الى الجزئية وقد ذكرناها في كتابنا المسمى
بمفتاح اللبيب ونذكر هنا بعضها اولها ان الزمان ظرف
لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف
ثانيها انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم فاعل او المفعول
بالزمان كاقتران الفعل به مع ان زمان الفعل معين
ويقولون ان الزمان ليس جزء المعنى لاسم الفاعل فكذلك في الفعل
ثالثها انه لو كان الزمان جزء الفعل لم يكن تحقق الفعل

بدلالته

بدلالته عند تحقق في جميع الانشاءات رابعها لو كان الزمان
الماضي جزء الماضي وكذا في المستقبل لما امكن اخذه شرطا
وقد يتخلف كما في قولك ان قمت قمت ولم يضرب فلا يكون
جزءا لان ما بالذات لا يتخلف بالعارض ونحن حيث اخترنا
مذهب المتأخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن
الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل
الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي اعني
الحدث بالفاعل وهو ليس بجزء ليلزم المحذور بل جزء الفعل الا
صطلاحي وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان اقتران
الفعل به باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار
تحققه لان كل فعل من ضرب وغيره لا بد له من زمان ولم يفهم
من لفظ ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار الزمان
مطلق او مقيد ولذا لم يعمل اسم الفاعل الذي اشتق من فعل لمن
تام بمعنى الحدث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث بعدم تسليم
علم دلالتها على زمان الحال لجواز ان يجرد الشيء من جزئه وفيه

مدلوله الجزء الاخير كما جرده الواضع عن المعنى وهو الرابع ان الزمان
الماضي مثلا لجزء الفعل الماضي مثلا صورة ومعنى او نقول ا بمثل
المذكور وان كان مما من صورة الا انه مستقبل حقيقة لكان ان
الشرطية ونعلمه نقل المضارع ومثل هذه التحقيقات وان كان
المحل اللذين يجاب بحث الفعل الا انا ذكرناها هيهنا خوفا من مصاب
الزمان قوله وليس المراد بالحد الخ الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض
الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا يكون حدا
لان الحد هو المركب من جنس وفصل وجوديين وفصل الحرف
لا خبرية عدمي وكذا فصل الاسم الذي بيانه عن الفعل وحاصل
الجواب ان ما ذكرته من الشرط انما اعتبره اهل صناعة الميزان واما
الادباء فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع واذا
كان فصل عدميا هو عندهم رسم عند اهل الميزان قوله
ولله در المصنف الدر في اللغة ما يدر من الضرع كاللبن وفيه خير
كثير عند العرب ويراد به الخير مجازا اي نفي ودرة اي كثر خيره ويستعمل
في مقام المدح والتعجب كما هنا فاما ان يكون لله كناية عن فعل المصنع

الصادر

الصادر منه ونسب الى الله تعالى مع انه فعله لغرابته وهو تعالى
مع انه فعله لغرابته وهو تعالى منشئ العجائب فكان هذا الفعل
للدلالة واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد به اللبن
امه التي عذبته منه حتى صار نحريرا كاملا والمعنى ان
ذلك اللبن كانه لم يحصل من امه بل كان الشافي له هو الله
نعم قوله الكلام في اللغة الخ الانسب الآدم في الكلام مثله
في الكلمة قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية للكلام ما
يكون مكتفا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه
اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل منه اليه
انتهى وهو كلام عجيب اشار اليه الشهيد الثاني في شرح اللمعة
قوله اي لفظ فسرها العامة باللفظ لان الكلام المبحوث عنه
هو اللفظ وقيل ليخرج عن التعريف زيد قائم اذا ضم معه
لفظ مهمل لانه منتظم من كلمتين بالاسناد ولكنه ليس بلفظ
لان المركب من اللفظ والمهمل ليس لفظا قال التعريف فخاشية
المطالع من الامور المعلومة بالضرورة ان الاتيان المعلومة نفسير

امر واحد اما لم يعتبر معها هيئة وحدانية هي جزء صوري للمركب
فعلى هذا لا بد لتحقق الكلام من جزء صوري هو الهيئة وهي ليست
بلفظ فالمجموع ليس لفظا كما عرفت فتقرير الشارح يخرج جميع افراد الكلام
الا ان يقال تسميته لفظا باعتبار اغلب اجزائه فيجري فيما قبل
قوله حقيقة او حكما اما قيد للمتضمن فالمتضمن الحقيقي ما كان
جزءاه حقيقيين كضرب زيد والمتضمن الحكمي ما كان احد كلمتيه
او كلاهما حكميا كالضمائر واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقة
وحكما بمعنى حكمه فما تركب من كلمتين حكميتين مثل قولك
زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه
في حكم كلمة واحدة اعني هذا ذاك وهو الظاهر من تحقيقه السيد
بعد هذا قوله فالمتضمن اسم فاعل الخ جواب اعتراض يرد على المصـ
واول من تصدى لدفعه الشارح الهندي وتقريره انه يلزم اتحاد
المتضمن والمتضمن لان الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب ان
المتضمن هو المجموع دون كل واحدة الذي هو المتضمن فلا اتحاد
قال بعض الافاضل لو جعل الباء في قوله بالاسناد للاستعانة لم
يحتج

يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والمتضمن
ولو جعلت بمعنى مع لاحتيج اليه وظني انه لو عكس لكان انسب اما
تقرير ان الاسناد ليس لفظا والثاني فلاخذ اللفظ في التعريف
والمراد من تضمن الكلمتين تضمنهما اياه او شمولهما لشمول
الافراد قوله اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد جزء ذلك الحد
مع هذا ان يكون اما للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة
وقوله اي تضمنا بيان لكون الظرف صفة مصدر محذوف وجوز
الفاضل الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين متلبستين
بالاسناد قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين حقيقة
او حكما والجملة الحكمية على ما عرفت مما مر وقوع المفرد موقعها
بحيث كانت الكلمتان الخ الغرض من هذا دفع اعتراض يتجه على
الاسترابادي على الكم حيث قال كان على الكم ان يقول الكلمتين او اكثر
ليعم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه قوله بحيث يفيد المخاطب
المراد من شانه افادة المخاطب لصدق الاسناد على الاسناد
الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم المخاطب بمضمونها او بجهله

الافادة على التفات الذهن كما سبق تحقيقه قوله او قائم ابواى
زيد قائم ابوه قال الفاضل المحشى فى كون الجزئى زيد قائم ابوه
مركبا نظر لان الجزء عندهم قائم وفاعله خارج من الجزء اقول ما ذكره
يتمشى على مذهب صاحب الكشاف من ان الجزء هو الجزء المتم الفائدة
مع متعلقه واما على ما هو الشارح من ان الجزء هو الجزء المتم الفائدة
فكلام الشارح متوجه قوله امر قائم الاب ليس المراد ان الجزء هو المجموع
للزوم المحذور بل المضاف والمضاف اليه خارج عنه قوله
فى حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ حق قوله
اعلم ان كلام المصنف الخ لا انتزاع لما تقتضى كلمتين بان يكون
الكلمتين فى ضمنه نحو اذن اكثر منهما والحق ما ذهب اليه
صاحب المفصل بوجهين احدهما ان توقف المسند على المسند اليه
توقف ذاتى وعلى غيره توقف عارضى ثانيهما ان الاسناد نسبة
لا تقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما كلمتان
او ما فى حكمهما فى قبول الاسناد به او اليه وانما قال الظاهر لانه
يمكن ان يقال اراد تقتضى كلمتين فقط او اراد بالتضمين التركيب

ثم

ثم ان صاحب المفصل الخ اعلم ان صاحب المفصل واللباب بعد ان
عرفا الكلام ومثلا بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما قال صاحب
المفصل ويسمى الجملة وقال صاحب المفصل ويسمى الجملة وقال صاحب
اللباب ويسمى كلاما وجملة وظاهر الحال كما فصله الشارح لكن قال
المحقق الشريف واعلم انه قد وقع فى عبارة المتقدمين ان الكلام
يسمى الجملة فتوهم بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم
وهذه العبارة نظرا الى ان قولنا زيد انسان انتهى وكأنه اراد
تطبيق كلاميهما على مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التأويل
وكلام الشارح كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتهما فلكل وجهة قوله فح
تصدق الجملة على الجملة الجزئية الخ انما قيد بالجزئية لان الجمل
الانشائية عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تأويل الحكى
بجواز الوقوع وقد سبق مجملا وسيأتى ان شاء الله تعالى مفصلا
فالجملة الجزئية مثل يضرب فى قولك زيد يضرب والواقعة وصفا
نحو يضرب ابوه فى قولك جاءنى رجل يضرب ابوه فان اسناد يضرب
الى الضمير المبتدا ليس مقصودا بالذات ولا اصلا بل المقصود

اسناده الى المبتدا ولما كان الضمير محصلا للربط بين الفعل
والمبتدا اسند اليه وكذا في الثاني تم قوله وفي بعض
الحواشي المنسوبة الى المص ان المص كتب حواشيا على هامش الكتاب
حال المذاكرة او الحواشي التي كتبها التلامذة باملائه وهي
المسماة بالامالي يعني الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في بحث
حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل على كون تمام
ابوه في قولنا ان زيدا قام ابوه كلاما عنده والا لم يقع حرف الاستفهام
في صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته قوله
الا في ضمن اسمين انما احتج الى تقييد هذا اللفظ لدفع الاعتراض
الذي اورده الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال اولا يحصل
اي الكلام او ما تضمن كلمتين او التضمن المذكور والاسناد الاصلي
المقصود لذاته وعلى الاولين تشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يتبع
مظروفا للجزئي انتهى وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين ظرفا للكلام
يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل
الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص بعبارة

عند

عند الفاضل جوابا اخر وهو يحصل في بعض من قوله فان
التركيب الثنائي في هذا انما يفيد انحصار الكلام الثنائي
والمدعى اعم من ذلك فانه على مذهب المص يكون ثنائيا وفوق
الثنائي قوله وفي بعض النسخ او في فعل واسم وجعل ان المركب
من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر قوله نحو
يا زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام
مفيد فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدران والمبرد ذهب
الى ان احد جزئي الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام
الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهبه من
تركيب الاسم والحرف لا يقال ان الفعل اعم من الفعل الحقيقي ومما
يقوم مقامه فنقول الى ما ذكره الخ قوله الاسم ما دل اي كلمة
دلت اللام للعهد الخارجي والمراد الاسم الذي سبق ذكره
صريحا بقوله وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه
النقا الاربع وبعض الحكمات قوله على معنى كائن في نفسه جعل الظرف
مستقرا صفة لمعنى وهو مبني على ان كلمة في بمعنى الباء اي ما دلت بنفسه

على معنى متحصل فى معنى الآباء محل نظر اذ حروف الجر انما قام بعضها
مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق
قوله فتذكير الضمير الخ اى مطلق الضمير فيشمل ضمير نفسه وعدمها
باعتبار اللفظ مفرد مذكر وباعتبار المعنى مفرد مؤنث ولذلك
احتير فى الضمير الراجع اليها اعتبار اللفظ واعتبار المعنى قوله
فالمصنف الخ اى فى شرح عبارة المفصل بحاصله من كون الضمير
المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى فى حد ذاته
ولا يحتاج فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار فى نفسها
حكمها كذا حكمها ان تبيعها الغرض قطع النظر عن كونها
في حيز المسجد او الحمام او نحوهما مما يزيد فى ثمنها او الطارئة
وعلى هذا الجانبية قوله اى باعتبار متعلقه بذكر متعلق الحرف
انما يجب ليحصل به معناه فى الذهن اذ لم يمكن ادراكه الا
بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته لعدم استقلال الحرف
بالمفهومية انما هو لقصوره ونقصان فى معناه قوله ومحصوله
اى محصول ما ذكره المص فى ذلك الشرح والمحصول يعني المضمون

بعض

قوله بعض المحققين وهو المحقق الشريف فى تعليقاته على شرح
الرضى ويعبر الشم تارة بالمحصول واخرى بالحاصل تبعا لصاحب
المحقق فانما بذاته كالجسم قوله فانما بغيره كالبياض والسواد
القائمين بالجسم ولو قدر كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته
هو موجود فى ذاته وموجود قائما بغيره وهو موجود فى غيره
لكان ثابتة فى ايضاح معنى الحروف وما يقابله قوله كذلك فى الذهن
لا لان ما فى الخارج القائم بذاته لا يصير قائما بغيره وكذا العكس
بخلاف العقل الذهنى فانه ربما يقصد المدرك تبعا
مدركا قصدا وبالعكس كما ستطلع عليك قوله معقول لا ربا لعقول
هنا العلوم قوله هو مدرك قصدا الخ اى يتوجه المدرك الى ادراكه
قصدا او قوله فى حد ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالابتداء
الملحوظ قولا وبالذات قوله تبعا لما انه الخ بيان لقوله تبعا
فان الآلة كالعلم ليست مقصودة الا بتبعية الكتابة المقصودة
بالذات وهذا الابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة فانه
آلة لتعريفهما وهذا كلمة مجمل التوضيح قوله فالابتداء

مثلا وانما قال مثلا لجريان ما ذكر في الانتهاء والظرفية ونحوهما
والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه وقوله قصدا منصوب على
المصدرية اى ملاحظته قصدية او على الحال اى حال كونه مقصودا
قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله ولزمه
اى لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل متعلقه تبعا له الا
انه يتوقف فهم هذا المفهوم من اللفظ عليه وهذا اذا ذكر له متعلق
كقولك الابتداء حسن او يراد بالمتعلق المتعلق الاجمالي الذي لا
يتصور الابتداء بدونه وهو شيء مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان
غير المقصود بالذات تكفيه هذه الدلالة مقولة وبتعامض لقوله
اجمالا قوله من غير حاجة الى ذكره اى لا يحتاج اليه في فهم ذلك المعنى
من اللفظ وان كان قد يحتاج اليه للايضاح والبيان او لا يحتاج
الى ذكره مطلقا فتامل قوله وهو بهذا الاعتبار اى مفهوم الابتداء
باعتبار كونه ملحوظا قصدا وبالذات ومستقلا بالمفهومية
قوله فقط اى لا يكون مفهوما من لفظ من فالحصر اضافي والمراد
انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة

اه بيان له قوله ليدل على متعلقه اى ليدل الى ذلك اللفظ المفهوم
الى لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق
اذا لم يحتج اليه فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه قوله وهذا اى
ما ذكره بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ قصدا يكون
معنى مستقلا بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان الكلمة بنفسها دالة
على ذلك المعنى بغير محتاجة في الدلالة عليه الى ضم لفظ آخر
كدلالة لفظ الابتداء على مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى في نفس
الكلمة ان يكون مدلولها حتى يخلو الكلام من الجدوى ويدخل فيه
الحرف قوله واذا لاحظه العقل اى اذا لاحظ العقل مفهوم
الابتداء من حيث هو حالة اى نسبة بين السير والبصرة مرتبطة
احدهما بالآخر كما ان نسبة القيام في زيد قائم ثم انما احتيج
اليها لربط الجزء بالمبتدا فهي في نفسها لا يكون مقصودة كان
معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف على تصور طرفيه ولا نقل
ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون معنى

لفظ الابتداء ومن متحدان لفظا فانه لما سياتي من ان لفظ من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة بل المفهوم معتبر بان هذا المفهوم
يجري فيه باعتباران واذا اردنا ان نقربه كيف يتصور اعتباران
في معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضحه
لك بمثال من المحسوسات فنقول انك اذا نظرت في المرآة وشاهدت
صورة فيها فلك هناك حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك
الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا للمرآة حالة في مشاهدتها
ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدرها
تعتبرها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثاني
ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان
تحكم عليها فتقول المرآة مستقلة فتكون الصورة مشاهدة تبعا
[illegible] ونحو ذلك في المعقولات ايضا بقولك قام زيد فان لك
نسبة القيام الى زيد ولا شك انك تدرك منها نسبة القيام
الى زيد لا اتفاقي لانه مدرك من حيث انها حالة بين زيد
والقيام وآلة لتعرف احوالهما فكانها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا

احدهما

احدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت
مدركة على هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها
بحيث يمكنك عليها او بها فهي على الوجه الاول معنى غير مستقل
بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير
عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية بلفظ كذلك
يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالمعنى التي لا تستقل بالمفهومية
قوله لغرضهما اي لمعرفة حال السير والبصرة وهو كون السير مبتدأ
والبصرة مبتدأ منه قوله ولا يمكن ان يعقل اه اي لا يمكن معرفة
ذلك الابتداء والمأخوذ على الوجه الآلية الا بذكر متعلقه
المخصوص كقولك ابتداء سير البصرة حسن قوله ولا ان يدل عليه
اي لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معناه الا بضم لفظ دال
على متعلقه كلفظ السير والبصرة الدالين على معنييهما الذي
هو المتعلق قوله والحاصل اي الذي حصل من ذلك المحصول
هذا الفرق بين معنى الاسم والحرف قوله لكل واحد من جزئياته
اي لفظ من موضوع لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء من

البصرة يعني بغداد ومن الكوفة نحوها وهذا معنى ما قيل ان الحرف
وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا
لكل ابتداء معين مخصوص منه والنسبة لا يتعين الا بالمنسوب اليه فما
لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي هو
مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بمتعلقه
فيتعقل بتعقله قوله من حيث انها اي من حيث ان تلك الجزئيات
حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت قوله ويصلح ان يكون
محكوما عليه وبه اي ذلك المفهوم الكلي الذي لوحظ قصدا
في الذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما
عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء ومحكوما به كقولك الذي
انا مشتغل به الابتداء قوله فكل منهما اي الابتداء في كل من المحكوم
عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا بالمفهومية
يمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اي بين المحكوم عليه
وبين غيره كالمحكوم به اذ بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه
وتلك الجزئيات هي نسب بين المحكوم عليه وبه والنسبة لا يكون مستقلة

فلا يصلح

فلا يصلح لان يقع محكوما عليها او بها قوله لملاحظة احوالها
اي احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا هو المراد بقولهم يعني
كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحروف بحيث لا تعقل الا بذكر
متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها
فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا
باعتبارها وبملاحظتها وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام
لانه من مشكلات هذا الكتاب قوله واذا عرفت هذا اي ان بعض
المفهومات يكون ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا بغيره قوله بكينونة
المعنى في نفسه اي على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله
استقلاله بالمفهومية اي كون ذلك المعنى مستقلا في مفهوميته
من اللفظ قوله فرجع كينونة المعنى اه حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى
والى اللفظ متحد المآل الا ان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير
واللفظ على الاخر قوله من كينونة المعنى في نفس الكلمة فقوله في وجه
الحصر انها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا قوله فالمعنى الاخر هو
ارجاع الضمير الى المعنى قوله وارجاع الضمير اي لم يعرض عن النظم بارجاع الضمير

الى انها كما فى الكتاب فحاصل الجواب ان عبارة المفصل فى هذا
المقام لم يكن مسوقة بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى
يحتج هنا الى ما التزمه العلامتان من ارجاع الضمير فى عبارته
الى المعنى لقربه قوله وبناء ما سبق من التحقيق وهو ان معانى الاسماء
مفهومات كلية لا يمكن تعقلها متعلقاتها لفهم خصوصياتها
التى جرت العادة باستعمالها فى المفهومات تنقضى الى تلك
الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك الخصوصيات
الغير المستقلة لان معانيها مفهومات كلية فان معنى من الغاية
مطلقا غير ماخوذ معه خصوصية من الخصوصيات وكذا نظائره قوله
لكن لما جرت العادة يعنى ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء
فى مفهوماتها الكلية واستفادة الخصوصية من الاضافة
بخلاف الحروف فان معانيها خاصة من الخصوصيات ولا يصح
استعمالها فى المعنى المطلق قوله ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه
توضيح هذا المقام ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى
مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية

الملحوظة

الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها اعنى الحدث والفاعل المعتبر
ولما كانت هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل لا تتحصل
الا بالفاعل وجب ذكره كما يجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة
من موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذى دل عليه الى فاعلها
بخصوصها لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل
بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به لانه لا بد فى كل
واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة
بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه معنى غير النسبة
الى الفاعل وجب ذكر الفاعل معه وجب ان يكون مسندا باعتبار الحدث
فان يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه لما
مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل
بالمفهومية فلا يصلح لان يكون محكوما عليه ولا محكوما به ولما
كان المعنى الماخوذ فى هذا الحدث اصل المعنى المطابقى والتضمنى لم
يخرج به الفعل عن اخراجه بقوله مقترن هذا تطبيق الكلام على ما ذهب
اليه من ان الفعل موضوع لنسبة الى فاعل معين ولما كانا الحدث

وهو مذهب بعض المحققين من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما
معناه المطابقي ايضا حيث ان هذا الفاعل مفهوم من الفاعل فالنسبة
موقوفة على جزء الفعل فالمراد بالمعنى المأخوذ في التعريف هو المطابقي
لانه الشائع المتبادر ولان الفاظ المذكور في الحدود انما يحمل على
ما يتبادر منها كيف لا ولو تم ما ذكروا للزم عليهم خلاف ما اجمعوا
عليه من عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقية لانها تابعة
لها بيان اللزوم ما ذكر ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان
مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملة النسبة الى فاعل معين
واما توجيه الفاضل المحشي بان العالم بوضع ضرب على الوجه العام
اذا سمع هذا اللفظ يذكر وضعه بهذا الوجه ويحضر عنده مفهوم
الحدث والزمان في ضمن يذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا
يتوجه من لفظ ضرب الى المعنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى
الموضوع له بالعينية فاذا حضر عنده بالعينية التفاتية من اللفظ
من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية فلا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون

فهم

فهم معناه المطابقي المعتبر به وعده من الالهام والظاهر انه
من الايهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث والزمان
من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزئه مدلول اللفظ
دل عليه بتوسط الوضع ويحصل الشعور بما الذي حملهم على
ان يفرقوا بين فوق وتحت وما شبههما وبين مدلول الفعل انهم
قالوا انها موضوعة لمفهومات كلية لكن يفهم الخصوصيات
وزيادة الفائدة ذكرت معها فكذا نقول في الفعل انه موضوع
للحدث والنسبة الى الفاعل ما لانها استعملت مع الفواعل
المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع للنسبة
الى فاعل معين لكن تعينه عند المتكلم كاف في ذكر الفاعل المعينة
عند المخاطب والسامع هذا وقد اعترفوا بان صيغة المتكلم والخطاب
موضوعة للحدث والنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ
فليس الفرق الا بالتعيين عند السامع وعدمه فتم واما ما
وقع منهم يحكموا عليه فان المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا مستقرة
يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها ولما كان

احد اجزاء الفاعل الزمان وهو متجدد غير مستقر على حاله فمعنى ان
يكون محكوما عليه فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام وما
حققنا لك سابقا مبني على هذا التحقيق قوله اعني الحدث انما
قيد المعنى المتضمن بالحدث لان له معنى تضمنيا اخر وهو الزمان
ولكنه غير مقترن لانه نفس الزمان والشيء لا يقارن نفسه
قوله مع احد الازمنة آه اشار به الى ان الباء اذا وقعت صلة
للاقتران يكون بمعنى مع والحاصل ان الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت
في حد الفعل هو الاقتران عندهم ذلك المعنى من لفظ اخر وضعا
هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولك زيد ضارب
امس قوله فهو صفة في بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وعلى نسخة الفاء
ففي فصيحة جواب شرط محذوف اي اذا عرفت ما تلوناه عليك فقوله
غير مقترن صفة للمعنى وجوز الشيخ الهندي نصبه على ان يكون
حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتدأ محذوف وانما اختار
الشيخ الوصفية لان النصب يحتاج الى جعله قيد العامل والمعنى
عليه غير مناسب والرفع يحتاج الى التقدير وهو خلاف الاصل قوله

سواء كان النقل فيها مرتجلا نحو رويد فهو فعل في الاصل مصدر
مصغر ارواد اي رفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف ويجوز
ان يكون مصغر رود بمعنى الرفق ومعنى كون النقل فيه مرتجلا
انه مصدر بحسب الاصل تحقيقه نقل منها بجعل اسما للفعل
الذي هو امهل قوله فانه قد يستعمل مصدرا ايضا اي كما يستعمل اسم
للفعل نحو قوله تعالى امهلهم رويدا اي امهالا وهذا يدل على انه
في الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول
عنه قوله او غير صريح نحو هيهات ومعنى كونه غير صريح انه
لم يثبت استعماله مصدرا لانه يشبه المصدر بان يكون على وزنه
نحو هيهات فانه وان لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون منقولا
منه الا انه على وزن قوقاة فكانه كان في الاصل مصدرا ثم نقل وجعل
اسما للفعل الذي هو بعد قوله مصدر قوقاة كتب في الحاشية
الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة فلفظه على وزن فعلل وفعلال قوله
نحو صه ومه فانهما في الاصل اسمي صوت نقلا منه وجعلا مصدرين
بمعنى السكوت والكف ثم نقلا من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي

هو اسكت واكفف قوله او عن المصادر اي عن المعاني المصادرية التي كانت
اي تلك المصادر اصولا لها في الاصل والمصادر التي هذه الاسماء منقولة
عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض
معانيه الى معنى اخر وكذا قوله او عن الظرف او منقولة عن معنى الظرف
نحو امام فانه في الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل
اسما للفعل الذي هو تقدم فاذا قيل امامك زيدا فمعناه تقدم
زيدا اذا سبقه وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل
جار ومجرور ثم نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا
فمعناه الزم زيدا فليس شيء من هذه الاسماء مقترن باحد الازمنة
بحسب الوضع الاصلي واما بحسب الوضع الثانوي فليست اسماء فضلا عن كونها
مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا الاعتراض انما هو على ما يحسب الوضع
الثاني وهذا شرح المقام موافقا لكلام النحاة وظني انه قد لاح من
التحقيق كيف لا ولو كان كذلك للزم ان يكون اسمية هذه الاسماء
معتبرة في حال معاني الافعال بعدم اقترانه باحد الازمنة الذي
هو مثبت للاسمية بحسب الوضع الاصلي وهذا بعيد في النظر اذ الذي

ان

ان يكون مدار الاسمية عدم وضع واحد ولا يكون وضعا لغوا في معتبر
الاعتبار ووضع اخر فالاولى بكلامهم ان يكون اسماء بالنظر
الى الوضع الاول ولا فعلا لا فائدة بالنظر الى الوضع الثاني فلذا
قال بعض الجامع لم على كونها اسماء قبولها لما لا يقبله الا الاسماء
كالتنوين ولام التعريف ونحوهما وان اردت التحقيق فاستمع لما
يتلى عليك فنقول ان مقصودهم من ارتكاب هذه التكلفات اخراج
هذه الاسماء من تعريف الفعل وادخالها في تعريف الاسم
ونحن نوضحه من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكر انه
دال على الحدث وذلك الحدث مقترن مع احد الازمنة اي في ذلك الحدث
مع ذلك الزمان مدلول الفعل واذا قيل صه مثلا فمعناه الفعل
اي لفظ الفعل الذي هو اسكت ولا شك ان هذا اللفظ يتضمن هو
السكوت مقارن لاحد الازمنة بل معنى هذا اللفظ بالنسبة اليه
فعل متضمنها باسماء الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ الافعال
لا لمعانيها فنقول لجم الائمة الزكي وليس ما قال البعض ان صه مثلا

اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بمنزلة اذ العربي الفصيح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
مثلا لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا غير موافق للتحقيق
فان الكلام في الاسماء الافعال الاصطلاحية لا اللغوية ولهذا
نفرض مثلا في اللغة اسم لانه علامة على مسماه وكذا الحرف
قوله نحو عسى وكاد فان معنى عسى انشاء الترجي فاذا قلت عسى زيد
ان يقوم فمعناه ان ترجى قيام زيد غير مقيد بزمان من الازمنة
ومعنى كاد انشاء قرب فاذا قيل كاد زيد ان يقوم فمعناه انشاء
قرب قيام زيد غير مقيد ايضا بزمان لكنهما في الاصل مقترنتين
به فان كاد مثلا كان معناها القرب الواقع في الزمان الماضي
وعسى الترجي الواقع فيه فاذا قلت عسيت فمعناه ترجيت في ذلك
الزمان قوله وخرج منه المضارع لاختلاف النحاة في دلالة المضارع
من الزمان فقيل هو الحال واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل
بالعكس وهو الاصوب وقيل بالاشتراك فعلى التقدير الاولين
دلالته على احد الازمنة ظاهرة وعلى الثالث كذلك ايضا لانه لا يدل
على اثنين

على اثنين دلالة على واحد في ضمنها قوله واذ لا انقداح في الدلالة آه اي لا يمنع دلالته
على الزمانين المعينين دلالته على احدهما اي الحال والاستقبال
نعم يمنع ارادة المعنيين كالزمانين اذا اريدا من لفظ المضارع وعلى
تقدير الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة الاثنين
معا في ارادة الواحد وحده وهو خطأ وهذا موافق لما مر من ان لفظ
المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد من القرينة لكن لا يراد
شيء منها الا معها واما على ما ذهب اليه ابن سينا من ان الارادة
شرط الدلالة فالامر اوضح حيث انه لا يدل الا مع القرينة ومعها
لا يدل الا على زمان واحد قوله ليفيد زيادة معرفة بل اي ليفيد
ذكر بعض الخواص او المهم بسبب ذكره لها زيادة معرفة فان اصل المعرفة
حصلت من تعريفه لكن لما كان في التعريف دقة وخفاء وما
عرفت او مجرد زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه قوله منها اي من
اي الام ولذا قدم الجار لا لقصد الحصر قوله جمع الكثرة وهي
فواعل التي هي حقيقة فيما زاد على العشرة اذ نقل لصاحب اللباب
قربها من تلك الثلاث خاصة قوله ومن التبعيضية والدليل على كونها

تبعيضية دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية
يوضحه قولك هذا من الناس او من الانسان قوله ولا تقيد
في عيون النظم انه بيان وايضاح لما بعده والمراد بالخاصة
عند ارباب العربية ما ذكره الشارح من الكلام لا ما عند
اهل الميزان فالخاصة هي الكلي المحمول على ما له الخاصة كقولك
زيد ضاحك قوله وهي اما شاملة آه والخاصة الشاملة في هذا
المقام هي الاسناد اليه بحيث يخص غيرها كاللام مثلا فانها لا
تدخل الاسماء المعرفة بغيرها مثل الضمائر واشباهها قوله
دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها قوله اي لام التعريف اما
ان يكون اشارة الى ان اللام في اللام العهد الخارجي بارادة
اللام الشايعة فيما بينهم وهي لام التعريف وان اللام عوض عن
المضاف اليه لكن لا يلايم ما بعده من الجر والتنوين وغيرهما
فان اللام فيها عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت انه لام التعريف
سابقا فلا يفيدها وانما احتاج الى القيد لانها قد يكون
لغير التعريف كلام الامر ولام الابتداء والجحود والتعليل والتمليك

والمختص

والتحضيض والقسم والتوطية وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام كي ولام الاستغاثة
قوله امن امبر امصيام في امسفر هذا كلام في جواب رجل من حمير
التي هي قبيلة من طي حين سئل امن امبر امصيام في امسفر
والمعنى من جملة الاحسان وفعل الخير الصيام في وقت السفر اجاب
موافقا للغته ليس من البر وفعل الخير الصوم في السفر وهذا الحديث
صحيح في نفي ما جوزته العامة من الصوم في السفر فان البر شامل
فعل الواجب والمستحب واذا خرج عنهما بقي كونه مكروها او حراما
لانه لا يتصور الاباحة في مثل هذه العبادات ونفي كلا الامرين
من الطرفين يحصل الحرمة صريحا قوله لعدم شهرته اي لعدم شهرة
كون الميم حرف تعريف لاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان يقال الميم
بدل من لام التعريف فلانه يفوت الاشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه وفي اختياره الكلام اي اختيار المصنف اللام
على الالف واللام او على حرف التعريف قوله هي اللام وحدها هو الذي
ذهب اليه والدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامة
متصوفا وحدها وهو التنوين فكذا علامة نقيضه لانه

فلا يحمل النقيض على النقيض بان الالف تسقط في الدرج لكانت

ايم المنع من السقوط اصلا ثانيا وان سقوطها لما ذكرنا من ان

الاسم الكثير الاستعمال يناسبه التخفيف بحذف احد حرفيه

لكن يجب ان يفوت تعريفه بدخولها عند حذفها لان المركب

ينتفي بانتفاء احد اجزائه ولا يمكن ان يلحق حروف الجر الظهور

عليها لما يعرف من ان هذا العمل للكلمات المفردة واما ثبوتها

في ايم الله آلذكرين حرم ام الانثيين ولزومها تعارض على ثبوتها

فاكثر منه مع ان ثبوتها في هذه المواضع لعلة كالعلة التي

اوجبت اصل زيادتها اما في ايم الله فللمحافظة على الفتحة واما

في الاية ونحوها فلئلا يلتبس الاستفهام بالخبر قوله لتعذر

الابتداء بالساكن لان اللام ثبتت ساكنة مبالغة في الخبر لان

علامة نقيضه اعني التنكير ساكنة كما عرفت لما تركب الاسم منها

من غيرها فعند تحريكها لان تحركت بالفتح يلتبس بلام الابتداء

وان تحركت بالكسر التبست بلام الجارة وان تحركت بالضم حصل الثقل

في الاسم الكثير المحتاج اليه في الاستعمال فاختاروا الهمزة لانها التي

تزاد

تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف وتختص مع ان الهمزة الوصل مكسورة

في اكثر المواضع مبالغة في التخفيف قوله الكلام علي ومنه هل احتج

عليه بان حروف المعاني لم يوضع منها حرف على حد ساكن وبان

الهمزة مفتوحة وقد عرفت الجواب قوله والمبرد الى انها الهمزة وهو ضعيف

لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل

المحشي جاز حذفها مع كونها مادة لان اللام اللازمة

لها انما ذكرها لانه موضوع للتعيين وهذا التعليل للفاضل

المحشي ونقض عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى الحقيقي

كلام في الحس فانها التعيين الذات المعتبرة في مفهومها المحسن

ولا يجب الصفة والنسبة المعتبرتين في مفهوم اللفظ من

تعريفها اللام والجواب انها في هذه الامثلة ونحوها التعريف

الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف قوله

والفعل يدل عليه تضمنا لان معناه المستقل هو الحدث في الزمان

الفعل عليه بالتضمن وقد عرفت الكلام قوله فان حرف التعريف

اي اللام بقرينة المقام ولا خبران من حروف التعريف حرف النداء

مع انه يدخل عليها او يكون مبنيا على مذهب من قال ان
تعريف المنادى بتوجه الخطاب اليه لا باللام المقدرة كما
سياتي ان شاء الله تعالى وان الخلاف انما هو في المنادى المنكر
نحو يا رجل واما المعرف قبله كالعلم فحرف النداء لا يفيدها
تعريفا وهو مفهوم من كلام بعض المحققين قوله كالموصولات
وعند بعض المحققين ان الذي زيد عليه اداة التعريف بعيد
قوله وكذلك سائر الحروف يعني مثل اللام في افادة التحقيق في
الضمائر وامثالها وقد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل
لجميع افراد الاسم قوله دخول الجر اشارة الى العطف على المضاف اليه
قوله كما في الاضافة المعنوية وهي الاضافة التي تفيد المضاف
تعريفا او تخصيصا كغلام زيد في العامل في المضاف اليه
في هذه الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الحرف المقدر لخفائه
التزم نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة
قائم بالمضاف اليه لا بحرف الجر ولا ينكر عمل حرف الجر مقدرا لان ضعف

في غير

في غير هذا الموضع وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص
ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضي
قال لان حرف الجر نسيا منسيا والمضاف مفيد معناه ولو كان
مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني
مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول نحو الجار بنفسه ومنهم
من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وهذا الامر اوسطها اما
الاول فبعيد من جهة ان الحرف وان كان موقع الاضافة في الاصل
الا ان الموقع لها بالفعل انما هو الاسم المضاف فتخلل بعيد في قوته
واما الثالث فعلى ما صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا
اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل به يتقوم المعنى المقتضي وان
اراد به النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل
في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف
ان العامل في الاسناد الفعل وهذا القائل لم يقل به قوله فضلا
عن الفصل اليه اي لان حرف الجر وضعه لان يوصل معاني الافعال ونحوها
قطعا الى الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظاهر واما اذا ارتهنت توقع

مررت على زيد لانه بينهما الذي لاجل تعديته اليه بالباء لا بالكلام نعم
ولما اذا كان معناه غلام زيد فقد عرفت ان اصله غلام
حصل لزيد فالذي اوقع الحصول على زيد هو الحرف لما قلنا
قوله واما الاضافة اللفظية اه جواب سؤال مقدر تقديره
انه يتوهم ان ما ذكرتم اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وهذا لم
من الدليل انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم
فبقي المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل فيه اما
المضاف او الاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية
فرع الاضافة المعنوية لانها ملاحظة فيها معنى الحروف الجارة لان
شأنه المعنوية فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا المعنى
الحرف فان لم تقدره فكانك قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية
ملاحظة لفظه ومعناه فكانت اصلا وهي فرع لها لانها ذات
فائدتين وهي ذات واحدة فاذا فائدة كانت اكثرها الاولى
الفائدة المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة
للمعاني هذا اذا علم ان ما هنا ناقض ما سبق من تعريف المضاف
اليه

اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المعرف الى
المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية قوله بان يختص اه
هذا بيان لكون المخالفة تتصور على وجهين احدهما ان يختص
بالمخالفة ما يختص به اصلها وهو الاسم وثانيها المخالفة هو الفعل
ما الحرف لكن قرب الفعل لظهور ان الحرف لعدم استقلاله معنى
لم يصلح لذلك وثانيهما ان يتخلف اصلها بان يشمل الاسم
والفعل قوله الا التنوين الترنم وعرفوه بانه اللاحق للقوافي التي
في اخرها حرف الاطلاق وهي الواو والالف والياء الحاصلة من
اطلاق الضمة والفتحة والكسرة كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن واختلف في وجه التسمية فذهب بعض
الائمة وسيبويه وجمع من المحققين انما هو تنوين الترنم وهو التغني
انما يحصل بحروف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا انشد
ولهم بنو تميم اجابوا بالنون في مكانها في لغة تميم اكثرهم وجميعهم
وكثير من قيس واما الحجازيون فلانهم يدعون القوافي على حالها
في الترنم والذي اعتمده واذهب اليه في التسمية بانه يحصل

للترنم لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن واليه
ذهب ابن يعيش وابن هشام في احد قوليه وهو مختار صاحب اللباب
قال انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حروف العلة مدة
في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم
عنه في الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة المشار اليها هي المش
وقد نقلنا في كتاب مفتاح اللبيب اقساما اخر منها التنوين
الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة نحو وقاتم
الاعماق خاوي المخترق * مشتبه الاعلام لماع الخفق سمي به
اما لغلوه اي زيادته او لان تجاوز الحد من غلا في الحجة اي افرط
وتجاوز الحد والحد هنا هو حرف الساكن وقد نقله وزاد عليه
ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام وعده في المغني من قبيل تنوين الضرورة
ومنها تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم علما ذكره ابن الخباز
والحق انه تنوين الصرف لانه هو الذي كان قبل التسمية ومنها
تنوين الضرورة نحو قول الشاعر ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة

قال في المغني هو تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف والذي
ذهب اليه نجم الائمة وكثير انه تنوين للضرورة وهذه الاقسام
كلها مشتركة بين الثلاثة الا اربعة تنوين التمكين والتنكير
والعوض والمقابلة قوله عطفا على الدخول اه نصب على المصدر
اي يعطف عطفا والمراد بالدخول لفظه في قوله دخول اللام
قوله ومدخول الدخول اي الذي دخل عليه لفظ الدخول هو اللام
المجرورة بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير في منها
دخول الاسناد اليه لان عامل المعطوف عليه يقدر في المعطوف
وهو فاسد لان المتبادر من قولهم دخل هذه الخاصة الاسم
انما دخولها ذكرها في العلة كالالف واللام الحوقها في آخره
كالتنوين والاسناد لا يتصف بشيء منهما لانها نسبة بين
المسند والمسند اليه فخاصة الاسم ح هو نفس الاسناد اليه
لا دخول قوله وكذا في الاضافة اي مثل انتفاء كليهما في الاسناد
اليه انتفائهما في الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف
اليه فهي ايضا بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله قوله والمراد به

كون الشيء مسندا اليه لما كان ظاهر العبارة يوهم معنى فاسدا حيث
ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد
الى الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم خال عن الفائدة اوله عنا
نوى ان يجعل الضمير راجعا الى الشيء باعتبار ادعاء ان الشيء لكمال
ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشيء مسندا اليه من خواص الاسم
والشارح المحقق ارجع الضمير الى الاسم لكن اجاب عما لا يخفى من ركاكته حيث
قال لعل الاسناد اليه الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة
النوعية دون الحقيقة المستفادة من اليه المختص به عقلا فيفيد
فاعرف انتهى وطعن المحشي مراد الشارح عليه وحاصل الرادين ح
ان الضمير وان كان راجعا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه
فكانه قال لعل الاسناد الى النوع الاسم ومطلقه من خواص افراده
فقول الشارح والمراد به كون الشيء اه ليس ان الضمير يرجع الى الشيء المحلى
كما عرفت بل الى الاسم باعتبار انه شيء فكانه قال من خواصه الاسناد
الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم وظني انه هذا كله تكلف بل مقصود
المص ان الاسناد المنحصر في الاسم هو من خواص الاسم حتى يخلو الحكم

من الفائدة وفائدة التعبير عنها التنبيه على المحل وهذا كما
يقال من علي عليه السلام شجاعته ان الشجاعة التي تصدر
منه لا تصدر من غيره لان الشجاعة المختصة به من خواصه
قوله لان الفعل وضع الخ يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل وقد وضعته
منسوبا الى امر مرتبطا به وهذا هو معنى المسند اصطلاحا
والاول لم يلاحظ نعرف المسند والمسند اليه لانه اصطلاح جديد
قوله ولوازمهما اه لوازم الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص
كغلام زيد وغلام رجل وهما من خواص الاسم كما عرفت في لام
التعريف ومن لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف
التنوين كضارب زيد وما يقوم مقامه من نون التثنية و
الجمع كضاربا زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل الفعل كما
عرفت ولا تثنية ولا جمع حتى يحذف نونهما واما نحو يضربان ويضربون
فهو تثنية وجمع الضمير لا للفعل والتخفيف في نحو الحسن وجه محمول
على ضارب الشاب قوله واما فرعها اه فانه ملاحظة الفاعل تقتضي
التعبير بامر عام شامل للمضاف والمضاف اليه وملاحظة ما يأتي

من قول المصنف هو علم الاضافة يقتضي تفسيرها بالثاني للموافقة

فالعمل عليه فما للمقابلة المذكورة قوله الفعل والجملة الخ اشارة

الى ان الخلاف الواقع فيه فذهب المصنف وجماعة الى ان المضاف اليه

هو الفعل وذهب الجزولي الى انه هو الجملة ولهذا قال نجم الائمة

حملا للمضاف اليه في هذا الباب على المضاف في قولك اتيتك

زمن الحجاج امير فانه الجملة الاسمية بالاتفاق قوله اي يوم نفع

فالمضاف اليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل

عليه تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم

قدم زيد الحار او البارد فان الحار صفة اليوم وهو نكرة ظاهرا

فاتاه التعريف من قبل المصدر المعرف بالاضافة الى العلم هذا

واعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال الظاهر ان المضاف

اليه لفظا في يوم قدم زيد الجملة اللفظية كما ان الاسمية في قولك

اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها ولكنها من حيث المعنى

فالمصدر هو المضاف اليه الرئيسان في الجملتين قوله معكم يعني سوى

ان يكون حقا المضاف والمضاف اليه والنسبة التي بينهما معنى

لحقائه

اختصاص بالاسم ان يكون طرفاها اسما قوله فان [illegible]

اي الفعل لا الجملة لان الكلام ليس منها قوله اي الاسم قسمان

قد قلنا لك في تقدير منقسمة في قول المصنف وهي اسم وفعل وحرف

ما يوضح لك تقدير لفظ قسمان هنا فلا يغفل قوله معرب

وصفي المعرب مأخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد

فالمعرب اسم الذي صار مظهرا لمعنيين او دفع التباسه

وفساده بالاعراب والمبني مأخوذ من البناء وهو القرار وعدم

التغير مناسبا للبناء المحكم الذي لا يتغير بالرياح قوله فالمعرب الفاء

للتفسير واللام للعهد الخارجي قوله الذي هو قسم من الاسم لانه

في ضمن الاسماء ثم لم يذكر الا اقسامها وكذا جميع الحدود التي

يذكرها في تعريف الاسم قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره الغرض

من هذا الكلام دفع اعتراض الشيخ الرضي وتحصيلها ان المركب

يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الآخر وعلى مجموعهما اطلاق

الزوج على احد الخفين وعلى مجموعهما او مراد المص المعنى الاول

مع ان استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع

في الحدود فضلا عن ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور ولو
سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان
مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ المشتركة
في الحدود معيب بلا قرينة وهي هنا موجودة لان المص بصدد
تعريف المعرب الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون
مركبا بالمعنى الثاني فاندفع اعتراض الثاني وهذا التقدير
كما يدفع الاعتراض يدفع اعتراض صاحب المتوسط حيث قال
ولقائل ان يقول عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق
عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء
لنفسه وحاصل الدفع ان المركب صفة الاسم ومبني الاصل
ليس باسم ويندفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق مع عامله
اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم ح لتحقيق تحقق العامل
اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او محذوفا لفظا او
معنويا قوله عند المص وان كان عند صاحب الكشاف معربا
كما سياتي قوله اي لم يناسبه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض

الوارد

الوارد على ظاهر عبارة المص بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته
لمبني الاصل اعني الفعل بالفرعيتين كما سياتي واسم الفاعل
فانه مشابه للفعل الماضي بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة
وان اطلقت في التعريف الا ان المراد منها هو المشابهة التامة
المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن مالك بوجوه
اولها المشابهة الوصفية كالضماير ثانيها كون الاسم
متضمنا المعنى من معاني الحروف كمن ومتى ثالثها كونه نائبا
عن الفعل كهيهات ورويد ونحوهما رابعها افتقار الاسم
الى مستقل كالحرف وذلك كالاسماء الموصولات قوله اي المبني
الذي هو الاصل اه المقصود من هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل
الاسترابادي وتقريره ان المتبادر من قوله مبني الاصل مبني
في الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة مثلها في ضرب اليوم فيدخل
فيه جميع الافعال المضارعة اذ الاصل في جميع الافعال البناء
فينبغي ان يبنى ما شابه المضارع من الاسماء وحاصل الجواب
ان الاضافة بيانية اي مبني هو اصل المبنيات فالالف واللام

موضع عن المضاف اليه يخرج المضارع لانه ليس بمبني ولا هو لسائر
المبنيات قوله وهو المناسبة آه قال السيد المحققين جعل بعضهم الجملة
قسما رابعا قوله فيدابي من ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها
الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف
كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى ان علة بنائها
تضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانه كالاستفهام فكان
حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها فعدم وضع حرف يدل عليها
لا يخرجها عن معنى الحرفية والاول اقرب لما سياتي في محله ان شاء الله تعالى
قوله الاسماء المعدودة مثل زيد وعمرو وبكر قوله المعرب اللغوي
المعرب في الاصل اللغة الاسم الذي اجرى عليه الاعراب بالفعل
كقولك جاء زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة
وقد سمع منهم انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر العلامة
اي صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق
المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجد كزيد
من قام زيد او لا كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية

بوجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطي الاعراب وهي التركيب
بتحقق العامل معه وعدم المناسبة قوله في كون الاسم معربا
حتى يكون كالمعرب اللغوي قوله فلم يعتبره اصلا لان العلامة اعتبر
الاعراب بالقوة البعيدة والمص اعتبره بالقوة القريبة من الفعل
قوله ولهذا الك آه لاجل ان جريان الاعراب بالفعل ليس شرطا
في المعرب اصطلاحا يسمون نحو زيد من قولك جاء زيد ورايت
زيد المحذوف الاعراب معربا ويعترض السامع لهذا الكلام على
قائله بانك لم تركت اعراب هذه الكلمة مع انها معربة ويقرر
هذا علة باعثة على الحذف كالوقف واضرابه اذا عرفت هذا
فاعلم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه
ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجمع النحاة على ان المبني
ما ناسب مبني الاصل ولم يذكروا فيه قيد التركيب الا ترى
الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف
مدني فالمعرب على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة
سواء ركب مع عامله او لا والمص نفسه لما عد المبنيات لم يعد

جملتها الاسماء المفردة مع ان مذهبه مخالف للاصل في
الاسم الذي هو الاعراب بهذا وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة
قسما ثالثا لا مسماة بالموقوفة ومشى على هذا القاضي البيضاوي
قوله لان الغرض آه اي الغرض من جمع المسائل النحو ان يعرف احوال
اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية واقسام كل من المعرب والمبني
من لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب لان من سمع منهم
ان زيدا مثلا في جاء زيد مرفوع وكان من اهل السليقة فهو لا
يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم ان زيدا مثلا في جاء زيد
مرفوع وكان وجه معرفة علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات
النحاة بان هذا الاسم يسمى فاعلا وذلك مفعولا ونحوهما وهذه
فائدة غير معتد بها وانما قلنا ان الغرض الاهم لان من جملة
الاغراض معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير
وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير
الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال قوله فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا الفاء تفصيحية اي اذا عرفت الغرض من علم النحو من جملة مسائله

المعرب

فاعلم ان المقصود منه آه بقوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب اي ذكر المعرب
على سبيل التمثيل لان المقصود من معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف
آخره مذكور على سبيل التمثيل لان المقصود ومثله سائر احكام
المثال اليها انما يعيد وحاصل الكلام ان المقصود من البحث و
التفتيش عن احوال المعرب معرفة انه من الاسماء المختلفة الاواخر
في كلام العرب ليجعل آخره في كلامه مثل كلامهم مختلفا ليطابق كلام
وجه معرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلافات لان
لان معرفة الاختلاف انما يحصل بعد البحث والتفحص عن احوال
ولا يمكن البحث عن احوال شيء وعن احكامه الا بعد معرفة ذلك الشيء
فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة المعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف
وبتعريف المعرب يجب ان تعريف المعرب الا قبل البحث عن احكام
بل انه مما يختلف آخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف
معرفة انه مما يختلف آخره لما عرفت من ان المقصود من البحث
عن احوال المعرب معرفة المعرب موقوفة على معرفة الاختلاف
المذكور لانها مبادئه معرفته ومعرفتها موقوفة على معرفته

لان المقصود من البحث عن احوال المعرب معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال الشيء
الا بعد معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغي ان
يعرف المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه
فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها
كما فعله المص هذا تحقيق الكلام موافقا لظاهر كلام الشارح وكلام
المص في الشرح واما الحق فقد شرحه شرحا لا يناسبه ان اختلج
في قلبك شك فارجع اليه قوله فيطابق كلامهم القاعدة الصحيحة
اي اذا جعل اخره مختلفا من معرفة المعرب لا اختلاف فمعرفته
متقدمة على معرفة الاختلاف قوله وجب ان يعرف على صيغة المجهول
من باب التفعيل الا انه من المجرد وهو علة لقوله يعرف اي يعرف
بذلك التعريف ليحصل هذه المعرفة قوله فيلزم تقدم الشيء
على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة اي اذا عرفت تقييد المقدمتين
فالحاصل منهما تقدم الشيء على نفسه اي تقدم معرفة الاختلاف
او تقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب وهذا هو الدور الصريح
قوله فينبغي آه اي اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول عنه الى

حمل الجمهور على ذلك التعريف بمجرد الاعراب في افراده فتوهموا ان
حقيقة المعربية ذلك ولم يعرفوا انه من عوارض المفارقة
كما عرفت ما اشار الشارح الهندي بقوله دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور
بامكان معرفة الاختلاف بالاستقراء كزيد او بالاسناد
بالواحد كجري او بالجمع كجاؤا ولا يخفى ما فيه قوله اي من جملة احكامه
فيبطل ما سيذكره من ان تركيب المعرب مع عامله ابتداء وجد
الاعراب في اخره من جملة احكام المعرب من حيث هو معرب انما
قيد بهذه الحيثية لاخراج المبني فانه ايضا ما يختلف اخره
تقديرا لكن لا من حيث انه معرب ولطالب نجم الائمة من هذه
الاعتراض بان المعرب يختلف اخره تقديرا اي تقديرا الاعراب
على حرفه الاخير ولا يظهر اثر التقدير كما في المقصور او الاستثقال
كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير
اذ المانع من الاعراب في جملة وهو مناسبة المبني لا في اخره نحو
هؤلاء وامس وقد يكون المانع ايضا في اخره كما يكون في جملته
نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع

الاسم المرفوع بخلاف المقصور نحو جاء الفتى فانه يقال ان الرفع
مقدر في آخره قوله حقيقة او حكما والمراد بالتبدل الحقيقي تبدل
ذات الدال مثل جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك
وبالتبدل الحكمي تبدلها لا لتغير المقصود بكونه علامة نصب
علامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
كما سيأتي في قوله رايت مسلمين ومررت بمسلمين قوله او صفة المراد
بالصفة الصفة اللغوية اعني الحالة وتعيين هنا في قولك جاءني زيد
ورايت زيدا فان ذات الحرف لم يتغير بل التغير وصفها وهو
كونها مرفوعة ومنصوبة قوله اي بسبب هذا اظهر من جعلها للوقت
او للعلة كما فعل الفاضل الهندي قوله لئلا ينتقض بان زيد
لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن آخره لم
يختلف نحو من قبيل ما سيأتي اي يختلف لفظا آخره
فالتنوين عوض المضاف اليه المفرد وان كان هذا اختلافا
وحاصله ان المعرب يختلف من جهة لفظا آخره اي صورة آخره
فهذه التمييز برفع الابهام الواقع في النسبة الواقعة في جملة

يختلف

يختلف قوله اختلافا لفظا او معنويا اي اللفظ كحذف المضاف واجري
اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا كما قال
الشيخ الهندي لان وصف الاختلاف بملفوظا مجازا قوله فان قلت آه
حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف ان هذا الحكم
ثابت لجميع المعربات وليس كذلك فان في بعض المعربات لم يتحقق اختلاف
الآخر لاختلاف العوامل وهي اسماء التي وقعت معربة آه فان
فيها حدوث الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الآخر باختلاف
العوامل فهذا حكم الآخر اي حدوث الاعراب بدخول العامل
قوله عليكم هذا الحكم اي الاختلاف المذكور قوله الاعراب آه
الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى الاعراب المذكور
في ضمن المعرب قوله حركة او حرف قلنا اشتهر كون الاعراب بمعنى ما استعمل
لفظا مشتركة بين المعاني في التعريف واراد هنا اللفظ
اولا المنفرد بدليل فان الاعراب حركة وحرف بل ذكرهما للاشارة
الى انهما لا يجتمعان في مواد الاستعمال بل يتحقق احدهما
في بعض المعربات والآخر في الآخر قوله اي آخر المعرب واما التنوين في آخر نحو زيد

والنون بدل منه فهي بمنزلة التنوين ولذا تسقط بالاضافة فاخر الاسم المعرب
والواو ذاتا او صفة بتغير اي عن النسبة في اختلف اخره اي اخر ما اختلف
ذات الاخر حكما اذا كان الاعراب بالحروف او صفة كما اذا كان بالحركات
العامل والمقتضي بان العامل مثل جاء ورايت والمقتضي
للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان كانا سببين
للاختلاف الا انهما ليسا حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه
يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى
ان يسند اختلافهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة
وابقاء ما الموصولة على عمومها انسب وقول المتبادر من الحرف الموضع
تفسير الاعراب ان يكون محلا لحرف الاسم المعرب وح فلا يخرج البناء الجارة
على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شيء من الاسباب
البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد حدث مجيء سبب لفاعلية زيد
وهي سبب للرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي
في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة والعامل والمقتضي
وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة قال نجم الائمة

ويحكى

الاعتداد المص بناء على ظاهر اصطلاح اعني ان العامل كالعلة الموجبة
بان يقال الباء للاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجب
انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه اخر بقيد الحيثية اي الحيثية
المذكورة سابقا على اختيار المص على اختيار المص متعلق
بمعرب واشار الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه سمي اختلاف
الى المعنى فخرج بالضمير الراجع الى المعرب قال بعضهم ويحتمل
ان يتعلق بخرج اي لا يخرج حركة نحو غلامي وحم على اختيار المص الاخر
عند البعض الاعراب في حالة الجر وهو احتمال بعيد اختلاف
هذه الحركة كما تقول جاء غلامي ورايت غلامي وانه مختلف
حكما وهو الاظهر لموافقة ما سبق ما قيل بان التكلم الحد
كانت موجودة قبل دخول العامل ثم حدث الاعراب ولما
ذهب اليه الشارح الهندي في حاشيته من ان قول المص لكن
او من تتمة الحد وقد خرج بها حركة غلامي لانها لا تدل
على معنى من المعاني المعتورة والتاسع هذه الحركة بقيد الحيثية
كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد اختلاف وضع الاعراب

وليتنبه ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال والحروف فان المعاني

التي فيهما لا تعتور على كلمة واحدة بل لكل معنى من معانيهما له

صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد فان صيغة ضرب والمثنى

ضربا وقس عليهما وكذا الحرف فان الابتداء لمن والظرفية

في والحاصل ان المميز لتلك المعاني بعضها من بعض هو اختلاف

صيغها لا الاعراب واما الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة

لا يميز بينها الا الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد

فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما اساء زيد

والحسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي خلق من اخلاق

زيد احسن   هذا المعنى اي ان قوله ليدل آه يتنبه على فائدة

الاختلاف فتضع الاعراب   حيث قال في شرحه على الكتاب

لانه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه خارج

عن الحد واللام فيه متعلقة بامر خارج عن الحد وهو الفعل

المفهوم من فحوى الكلام وهو وضع المجمل ضمن علة لذلك العلة

المعللة كما توهمه بعض الشراح بل اراد به ان الحد قد تم قبله لكنه

علة

علة للاختلاف المذكور في الحد وقوله والادم بالنصب معطوف

على اسم ان نحو لعل في حيز النفي وقوله المفهوم آه صفة الفعل

اعني وضع   فانه يفيد العدم مفهومية من فحوى مثل

هذه العبارة وان فهم فلا يفهمه الا الخواص وهذه الرسالة

انما وضعت لتعليم الصبيان وبين المختصر بعد بقوله اولا نظر

الى وضعه لا قصدا وتبعا وهو حسن   فاللام فيه اي

اذا عرفت ان ما ذكره بعد [illegible] جدنا علم ان اللام فيه آه

ليدل الاختلاف آه ان قيل لم اسند الدلالة الى الاختلاف

مع ان الاعراب الدال على المعاني عند المصنف انما هو به الاختلاف

اعني الحركة او الحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الاختلاف

امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا قلنا لما كانت

الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف

فكان الاختلاف ايضا دالا على المعاني بسبب الاشارة الى هذا

الاحتمال ايضا   العاملية آه فيه رد على الشارح الهندي حيث فسر

المعاني بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر

بواسطة والمعتورة على صيغة اسم الفاعل الاعتوار دست
بدست كرديدن چيزي را وفيه رد على الشيخ الهندي حيث ذهب
الى ان المعتورة على صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء تتعاور المعاني
بان يجيء اسم فياخذ الفاعلية ويجيء غيره فياخذها وهكذا
ووجه الرد ان هذه المعاني انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها
طارئة على الاسم فترجح الى الفاعلين كل من هذه العوارض عن
العارض الاخر لا بسبب كونها معروضة للاسماء هذا مراد المرادي
عن المصنف الواو على التضمين اي التضمين ان تشرب كلمة معنى كلمة
اخرى دالا عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية فهيهنا
تدل على بالاعتوار معنى الاستيلاء دالا عليه بعلى المعدية له
فالاعتوار من الافعال المعتدية بنفسها المعاني هنا اي اقتضاء
تلك المعاني فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة
فاختلافهما صار سببا لاختلاف الاعراب بينهما اي بسبب
العلامات وضع اصل الاعراب هذا دفع اعتراض نشأ من كلام
الشارح تقريره انه قد ظهر من قولك فاذا تداولت المعاني الى اخر الكلام

انه

الاعراب للدلالة على نفس المعاني لا على اختلافها وحاصل الجواب
بان وضع اصل الاعراب غير ماخوذ معه حيثية الاختلاف
للدلالة على تلك المعاني واما وضعه مختلفا فعلته اختلاف
تلك المعاني وكلا المعنيين مفهومان من عبارة المصنف فانه قال
الاعراب حركة او حرف يختلف اخره به ليدل على المعاني فان جعلت
الدال هو الحركة والحرف مجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق
الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثاني فكانه قال
الحركة والحرف المقيدان بالاختلاف فيدلان على المعاني المختلفة
وانما جعل الاعراب اي مطلق الاعراب سواء كان بالحركات
او الحروف اما في الاول فظاهر واما الثاني فلان الحرف الذي
علامة الاعراب لما كان اخر الحروف فكان الاخر ظرفا له مجازا لكن
لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع بعد الكل لان للاكثر حكم
الكل على صفة اي صفة المعنى اعني الفاعلية والمفعولية وكلا
وذهب بعض الائمة الى ان هذه الصفات الالفاظ على انها
الاعراب بان الدال على الوصف بعد الموصوف او من عرب او قبل

اذا كان في آخر الاسم هذا التغيير كان كلامك محبوبا عند المخاطب

فسمي اعرابا ماخوذة من قولهم امراة عروب اي محبوبة

اعراب الاسم لا مطلق الاعراب فانه اربعة لدخول الجزم للدليل

على القيد انه في محل الاسم ثلاثة اشار به الى ان مجموع

قوله رفع ونصب وجر خبر واحد فصح حمله على المبتدا لان الرفع

وحده مثلا ليس اعرابا فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك

البيت سقف وجدار ان هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة

الزمخشري وهي التي اخترناها من ان الجر هو الذي يتم به مع القائل

ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير وقد سبق الكلام

في مثله فارجع اليه رفع ونصب وجر سمي الرفع رفعا لارتفاع

الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعه مرتبة بين اخويه

وسمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ

به او لانه ينصب الفضلة في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام

وسمي الجر جرا لانه اوصل يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى

تنجر الى اسفل عند التلفظ به الاعرابية هذا مذهب

البصريين

البصريين

والخفض فاما مذهب الكوفيين والرابع الجزم في الحركات البناء

واما الحركة الرابعة فهي السكون فما قلد بالقرينة كقول

المصنف بالضمة رفعا اه فالرفع الفاء للتفسير اي علامة

كون الشيء فاعلا فالباء في الفاعلية للمصدرية ومعنى الباء

المصدرية انها التي اذا دخلت على كلمة اولها بالمصدر وانما

احتج اليها في هذا المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة

الفاعل اعني الذات المتصف بالفاعلية بل علامة وصف

اعني كونه فاعلا والا فالذات لا تحتاج في معلوميتها الى

الاعراب فتدبر كالمبتدا والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين

اصطلاحا لكنهما في حكم الفاعل من جهة ان الفاعل احد

منهما او كون المبتدا مسندا اليه وكون الخبر اثانيا من الجملة

وذهب الشيخ الهندي الى جعل الباء للنسبة وهو عند التحقيق

يرجع الى ما ذكرنا الشيخ مع ان مختارنا اقرب الى الفهم مما اختاره

الفاضل الهندي وانما اختص الرفع هذا الاختصاص

اضافي بالنسبة الى الفاعل والمضاف اليه وانما قلنا ذلك

لوجود الرفع في غير الفاعل كالملحقات فبين الاختصاص
في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب هذا ما جرى عليه المحشون
ولا ظهر انه قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكروا من الملحقات
داخلة في الفاعل لما سيعرفت من ان واحد حقيقة او حكما فهو شيء واحد
له فردان بخلاف المفاعيل فان كلا منها نوع من انواع
المنصوبات فبيان ثقل الرفع وخفة النصب يظهر مما سبق
في بحث القبة فاعطى اه قوله من الاعطاء بمعنى الجعل
الى المفعول بالثاني باللام ولما لم يستواه ويقول لما الكثرة
لما لم يبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة
والمضاف والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل في القلة
ولا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب فاعطيناه الفاعل
الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى الفاعل المذكور
سابقا ضمنا في تعريف المعرب او معنويا كعامل الابتداء
ان يحصل اما قوله بلا لان المتبادر من التقوم هو القيام
مثل قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العامل بل العامل

موجدة فيه

موجدة فيه اي معنى آه اشارة الى ان اللام في العهد الخارجي
اي المعنى المذكور سابقا في ضمن المعاني او للعهد الذهني حتى
لا يتوهم ان المراد معنى معين كما يفهم من التعريف وايت
عامل اعلم انه قد وقع الاختلاف في عامل الفضلات فقال
الفراء هو الفعل معنى الفاعل اذ باسنادها احدهما الى الاخر
صار فضلة فيما مناسب كونه فضلة فيكون ان ايضا سبب
علامة الفضلة وقال هشام ابن معاوية هو الفاعل واستقربه
الرضي محتجا عليه بان الفاعل جعل الفعل الذي هو الجزء الاول
بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال
البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات
وهذا هو الذي اعتمد عليه في مفتاح اللبيب ان الفعل عامل
في الفاعل الذي هو اقوى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق
كلام الشارح عليه وان كان ظاهره الاول معنى الاضافة وهو كونه
مضافا اليه فالمفرد بالفاء فصيح اي اذا عرفت ذلك فنقول
المفرد الخ اي الذي لم يكن شيئا قد يطلق المفرد على ما يقابل المركب

وقد يطلق ما يقابل المضاف وقد يطلق على ما يقابل التثنية
والجموع ولما كان ارادة كل واحد من الثلاثة الثابتة ها هنا بعيدا
قرن بالمعنى الرابع والقرينة جعله مقابلة   اى الذى لم يكن
هذا التعريف لجمع المكسر وحاصله انه ما تغيرت بنيته عن بنية
مفردة وذلك التغير اما ان يكون محققا او مقدرا والاول
اما ان يكون بتغير الشكل دون الحروف نحو اسد واسد او بتغير
الشكل بزيادة فى الجمع نحو رجل ورجال او بتغير الشكل والحروف
ونقصان فى الجمع نحو رسول ورسل او بالزيادة والنقصان
معا نحو غلام وغلمان والثانى نحو فلك فقدر الضمة فى المفرد
كضمة قفل وفى الجمع كضمة اسد   ان يكون بالحروف انما كان
هو الاصل لوجوه اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة
على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها يحصل
الى الغرض فلم يكن حاجة الى التكلف للاثقل وثانيها انا
لما افتقرنا الى العلامة تدل على المعنى ويفرق بينها لا لكانت
الحكم مركبة من الحروف وجب ان يكون العلامة غير العلامة منه

وثالثها

وثالثها ان الاعراب ان يكون الدال على الصفة التي هى كالصفة للدال
عليه   والصحة نصبا كتب فى الحاشية هذا التركيب من
قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
مجرور والمصرح بانه وان لم يجزه الجمهور انتهى وبيانه ان الصحة
معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا معطوف على رفعا
وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر اعنى يعرب
يعرب   على الحالية او المصدرية كتب فى الحاشية على معنى
انه لعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين
او لعربهما بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا
انتهى اقول المقدر الاول اشارة الى النصب على الحالية
تبيين فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول لتصح الحالية وان صاحب
الحال وعامله محذوفان مدلول عليهما بالمقام لكونه
فعلا خاصا فان الظرف ح لغو فقول المحقق التفتازانى ان العامل
فيه الظرف القائم مقام متعلقه فاسد والثانى اشارة
الى النصب على المصدرية معتمدا على بيان الفعل المقدر وعلى

بيان ان المصدر الحقيقي محذوف اعني لفظ اعراب لكن لما حذف
اجري اعرابه على المضاف اليه وسمي باسمه ولو قدره يرفع
رفعا وينصب نصبا لسلم من هذه التكلفات وهو ما يكون
بالالف هذا مفهومه اصطلاحا وهو شامل لما كان مفردا
مؤنثا كحبليات او مذكرا نحو حمامات ودرهمات ومعلومات
في اشهر معلومات وسلامة النظم كما ذكرنا او بغيرها
كتمرات وغرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة
وتسمية جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب لان الحكم
تعليل لكسر الكاف منقوصات واويا لان الواو تنقص منها
حال افرادها وحال اضافتها الى ياء المتكلم اصله فوه
والدليل عليه جمعه على افواه حذفت الهاء لخفائها لان [illegible]
في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت طرفا حذفت لاستثقال الحركة
عليها فاضيف الى الكاف وضمت الفاء لمناسبة الواو فصار
فوك اصله ذوو ونقلت ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا
وضمت الذال للاتباع والفاء اطبقوا على ان اصلها ذوي وهو الصواب

قوله

لقولهم ذو بيان فاعرابه هذه اشارة الى المتعلق الجاري في الحرف
اعني قوله بالواو بالامثلة فان اخوك وباقي الامثلة مكبرة
موحدة كباقي الاسماء من انها معربة بالحركات المقدرة وهو
الاصح او مبنية كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الشارح شاملة
للمذهبين بكونها الى الكاف مع انها اذا اضيف الى
غير الكاف كالها مثلها اعربت بالحروف ايضا واعلم ان في اعراب
هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه المص وهو الشيخ
ثانيها انها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف
ثالثها وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات اللفظية
الواقعة قبل الحروف مقدرة على الحروف وكان اصل ابوك
ابوك استثقلت الضمة على الواو وسكنت وضم ما قبلها
للاتباع وقدر الضمة على الواو رابعها وهو مذهب الفراء
انها معربة بالحركات اللفظية والحروف ايضا خامسها انها
معربة بالحركات اللفظية كما في الافراد وعليه ورد قوله
عليه السلام من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا

تعزى اى انتسب وهو الذى يقول يا لفلان ليخرج الناس معه
الى القتال لغرض الباطل وقوله فاعضوه بالضاد المشددة اى قولوا
له اعضض على هن ابيك اى على ذكر ابيك اى قولوا له ذلك
استهزاء ولا تجيبوه الى القتال والمراد اى تمسك بذكر ابيك
الذى تنتسب اليه عسى ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك
ولا تكنوا اى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له
صريح اسم الذكر وهو الاير ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف
بعدها نون مشددة كونها مقصورة كعصا وعليه ورد
قوله مكره اخاك لا بطل واول من قاله عمرو بن العاص لما عزم
عليه معاوية ليخرج الى المبارزة امير المؤمنين على صلوات الله
عليه فلما التقيا لقي منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على
تهزيم الرجال وتلوي هامات الابطال قال مكره اخاك لا بطل
اى لا تقتلني لظنك انى شجاع اقدم على حمايته او على قتل اهليا انا
اخوك يا امير المؤمنين جرى على لسانه فاتك معاوية اللعين وقيل
اول من قاله ابو حنش حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع

فغار

فغار يشربون وهم قاتلوا اخوته هل لك في غار فيه ظباء نصيب
منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال
ضربا اباحنش لبسل فقال له ابو حنش مكره اخاك لا بطل
وكلاهما لاهذا القول وانما الخلاف في الاولية ونحن
قد ذكرنا دلائل المذاهب وما اخترناه والدليل عليه
والجواب عن ادلة الخصم في كتابنا الموسوم بالفوائد النحوية
تركناها هنا للاختصار   تتمة اما الوجه بينهما
في حيث المعنى فهو ظاهر ومن حيث الاعراب فان اعراب المفردات
بالحركات واعرابها بالحروف فحصلت الوحشة والمناسبة
بينها وبين المفردات من حيث انها اصل للمثنى والجمع فاعرب
بعض المفردات اعرابها جلبا لتلك المناسبة كما اعرب
اسماء لان هذا الاعراب للتناسب بينها وبينهما فان الرابط
من كل وجه مطلوبة منفية عن تعدد لا تك اذا قلت اخوك
او ابوك فلا يفهم منه انه اثنان انت ولا اخ او لا اب والمراد
بالتعدد التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى

من غير ان يدل على العطف بل في اللفظ
كما في لفظ كما مثال المذكور
فان الاخ مستفاد

من لفظ كما مثال المذكور فان الاخ مستفاد من لفظ المناسب
والمخاطب من المضاف اليه فقول الفاضل المحشي واعلم ان الظ
انه جعل كلا من الانباء عن التعدد بوجود حرف صالح وجها
لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف
ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك
منبئة عن التعدد فالاولى ووجود بدونه اعادة اللازم
غلط صريح ووهم قبيح ولوجود حرف صالح فاستاهل من جلب
حروف اجنبية سيما ما بين ونع الابهام عن نسبة الوجود
الى الحروف اى انه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة الى
غير الياء وقت امارة الاعراب وانحذف حالة الافراد حالة
الاضافة الى الياء بخلاف الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فان اصلها يدى ودمو فانه لم يسمع وذلك المحذوف
مطلقا وقت الاضافة ولا غيره ليلحق به اى في الاعراب
وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لم يطلق الا على الاثنين
لانه لم يسمع مفرده اعني كل وبجواز ارجاع ضمير المفرد اليه

قال الله

قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وهذا ما ذهب اليه
البصريون وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزوم
حذف نون هما اللام بها للاضافة وقالوا اصلهما كل فيه
للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى
يعرف انه قصد الاحاطة في المثنى لا في الجمع وقد عرفت فائدة
كلتا وتاءها لا يجوز ان يكون زائدة لانه لم يقل احد
في الكلام ولا يجوز ان يكون للتانيث لانها لا يكون الا بعد
ثلاثة وهذه في وسط الكلمة بل هي عوض من الواو والالف
بعدها للتانيث وقبلها ياء مع ان الالف التانيث
لا تنقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل فمع كلا الاثنين
المؤنث طار على المذكر لانك تقول ضارب زيد ثم تقول
ضاربة واثنان وليس بمثنى اذ لا مفرد له من لفظه ولا لفظ
والنون فيه ليس زائدتين بل هما من جوهر الكلمة فما سمي به
اصطلاحا آه فيه رد على الشارح المحشي حيث قال اى جمع المذكر
السالم بما فيه صيغة فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة

جمع المذكر نحو ثلاثين وسنين وعليين من جموع المؤنثات
ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيانه ان الرد انه
حمل جمع المذكر على مفهومه اللغوي وهو كون مفرده
مفردا مذكرا فعلى هذا يخرج مثل ثبون وامرأ وليس كذلك
بل المراد به الجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو ونون
ما لو قال او لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة
وا ولو كذلك واجاب بعضهم بان الواو في معرض التغير بعد لكلم
بنحو لحرون بان اقواو لا قام مقام الضمة صارت كانها
ضمة لا من لفظ فلا يكون مجانسا لما الوجوب ان يكون
مفرده من لفظه وهذا من معناه فان ذو هذا او بمعنى صاحب
ولجواب ايضا اقول وقد جعل ايضا على جمع المذكر في الاعراب جموع
تكسير مثل بنون جمع ابن واخرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها
وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض
ذات حجارة سود وما في نسخ شرح الالفية من جرون وحرون تصحيف
من الناسخ لانه اي لان ثلاثين ثلاث عشرات فلو كان عشرين

جمع

جمع عشرة يصح اطلاق زيد وقد على زيد وزيد ولا يتعين
انه لا يدل الجموع اذا اطلقت على اعداد معينة الا بقرينة
بخلاف هذه الاعداد فان التعيين معلوم هنا عند
الاطلاق وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع يتوقف
على افراد تثنية وشرطها وهو كونه على ما ذكرنا قبل
بخلاف التثنية فانها تحقق بفردين بدون شرط وما كان
اقل شرطا كان اكثر افرادا لوقوع كل منهما اه فانك اذا قلت
جاء غلام زيد نرى ان الكلام مستقل ومفيد بدونه ذكر
زيد الاولى ان ذكره لدفع الاشتباه الذي اشير الى اقحامه
اليهما في حكم المجرور حيث ما لفظا او تقديرا وانما قال لك
ليشمل تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده
ولما كان التقديري والا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لا ثم
اصل له اذ الاصل في العلامة ان يكون ظاهرة اي تقدير
الاعراب فالالف واللام نائبة مقام المضاف اليه اي في
الاسم قاموصوف لا مصدرية كما قال الفاضل الهندي

لفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب لانها اسماء كما
عرفت او محذوفة فان المحذوف لعلة في حكم الثابت فلذا
لم يجر الاعراب على المضاف قبل دخول العامل مشتغل باشتغل
عين محلي لان كثرة الجر هي التي يجد فيها عاملا وقد عرفت
انها سابقة على العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل غلامي
ليس بمعرب ولا مبني لتوسط اخره بين الامتزاج والاعراب والبناء
من صفات الاخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج الاخر
عن كونه لا نوعا الى امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا
الامتزاج ذهب كثير الى اعراب الجزء الاول فيه حكم حال
من مدخول الكاف والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام
وهو يقبله في هذين الموضعين اشارة الى ان قوله حكم تقييد لفظا
وتقديرا وان كان فائدة التقييد مختصة بتقديرا اذ فائدته على
من قال ان مثل غلامي لفظا في حال الجر اي في حالتي الجر ايضا
الى ان قول المص يتعذر حرف للاستثقال لا حال كما هو
الفاضل الهندي عطف على قوله كعصاعي لا على فاضل كما هو

الخ

الخ الهندي لانه يوجب زيادة واحدة من الكاف ونحوه الا اصل
عدم الزيادة يعني تقدير الاعراب للاستثقال اداء المقصود
بهذا الكلام بيان ان مراد المص من تعداد المص الامثلة ان
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحروف لا استيفاء جميع صور الاعراب
التقديري حتى يرد على المص انه ترك بعض الامثلة كما الاعراب
التقديري في الاحوال الثلاث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر
السالم المضاف الى الاسم المعرف باللام نحو جاءني ابو الحارث
او نحو جاءني صالحو القوم ولعلها انما اعرابه تقديري
فلم يبق علامة الرفع لان علامته الواو لا انما يبدل ضمتها
فقول الفاضل الحادي وعي في كتاب المتقي وفي ما ذكره ابن
الحاجب نظر لان الياء الاولى عوض عن الواو فكلما كان عوضه
مذكورا يكون لفظا لا تقديريا لان المعوض عنه ليس بصواب
وقد يكون الاعراب بالحرف اه ضابطها اذا كان حرف اعرابي
مع ولا في ساكنا اي ضابط ما ذكره يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد

مرجعه بانه راجع الى المذكور ثم ما تعذر فيه الاعراب ذا شتغل
يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي الاعراب المقدر
والمستقر لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب
في بعض ما عداه من المذكورة مقدر ايضا كما تلونا عليك
ولما ذكر في مفصل يريد بيان ارتباط بحث غير المنصرف
بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف وكان
غير المنصرف اقل اي اقل افرادا لان شرائطه وموانعه اكثر وقد
عرفت ان كل ما كان الشيء اكثر شرطا كان اقل افرادا وكتفيا
بتعريفه اي عن تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها
اي اسم معرب يحتمل ما موصوفة او موصولة لانه لا يلزم تعريف
الخبر بتنكير المبتدا الا ان غير لا تقبل التعريف ولان اضيفت
الى المعرفة لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز
كونها مبتداء مؤثرتان باعتبارهما اشارة الى اخراج
مثل حبلى ومصابيح اذ الحبل علما من القسم الاول لانه وان اجتمع
فيه علتان الا انهما ليستا مؤثرتين بل مؤثر احداهما لكنه

دخل

داخل في القسم الثاني واستجماع شرائطهما اشارة الى
ان العلتين لا تؤثران الا اذا وفق وهو منع الكسر والتنوين
ما لم يتحقق فيهما الشرائط والا لكان نحو نوح غير منصرف
بالاتفاق وليس كذلك مجموع ما في هذا البيتين الغرض
من هذا الكلام الرد على الفاضل الهندي لانه قال وهي راجعة
الى الجملة لان كل واحد علة لا ملل وبيان الرد ان الضمير راجع
الى التسع لا ان العطف مقدم على الحكم فكانه عطف بعضها
على بعض ثم حكم على المجموع بانه خبر المبتدا فتقدير لفظ
مجموع بيان لكون الخبر مجموع ما في البيتين لا لان الخبر
مقدر كما توهمه بعض الافاضل وانت قد عرفت الكلام سابقا
فارجع اليه نقل عنه قدس سره اما البيتين من موانع الصرف
تسع كلما اجتمع ثنتان فيه فالصرف تصويبا اي اذا اجتمع
فيه علتان فالصرف ليس بتوايب بل خطاء ولو ذكر البيت الاول
لاستغني عن التعريف لانه لا يكون جامعا الخ مع ما فيه
علة تقوم مقامهما من قبلها الفاء للام من القبيلة

المكانية   ويمنع النون اشارة الى ان النون فاعل يمنع ليصح
كونه صاحب حال والى ان فاعل الحال فعل مقدر مفهوم من
المقام لان الكلام في تعداد موانع الصرف لا يفهم من هذا
التوجيه آه لان قوله من قبلها الى الكلام مستقل لا تعلق له
بما قبله حتى يتأكد في القيد اعني الزيادة فحاصل المعنى
ويمنع النون الصرف حال كون النون زايدة ومعها الصرف بشرط
يكون الالف حاصلة قبلها او الذي يختلج بالبال ان زيادة الالف
على هذا التقدير معلوم لان الظرف اعني من قبلها لا بد له
من متعلق اما عام او خاص وهو هنا خاص من جنس قوله زايد
لان الالف قبلها   متقدم الالف او ان مكان الالف متقدم
على مكان النون   جاء زيد راكبا من قبل اخي فاخوه فاعل
راكبا والظرف اعني من قبلها متعلق براكبا والمعنى جاء زيد
حال كونه راكبا اخوه من قبل ركوبه الا ان القبلية هنا زمانية
وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان يكون من قبلها ايضا
قولنا فيكون بناء التنبيه عليه تحقيقا   وقال بعضهم
ان زمن

اثنان وهي الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف
نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف
فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني انهما لم يدخل عليهما الكسر
والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك
لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففي الوافية كتركيب
التأنيث مع العلمية نحو فاطمة او تركيب حرف التأنيث
مع الاسم نحو حبلى وتركيب العدل في عمر فانه مركب من علتين تقديرا
لان الواضع قصد التسمية بعامر بعد لفظه خوفا اللبس من عمر
وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع فانه
بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف
والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمية وهو
اما تنكيرها في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية   وحد
عن هذا العدد التسع مع علتين اخريهما مشابهة الفعل ثانيا مثلث
مثل ارطى فانه الحق بنا بالحلوى وهو منصرف لان الف
الالحاق لا للتأنيث بدليل قبولها تاء كقولهم ارطاة

فاذا حصل علما لمذكر امتنع من دخول تاء التانيث والتانية
زيادات الاصل فى نحو ام بعد التنكير كما سيتلى عليك من حيث
انتماله على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله حكمه
كذا مع ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم من جهة من حيث اعرابه
حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك
فنبه على ان المراد ان هذا الحكم من حيث انتماله على علتين او ما
ليس له حكم الا هذا الحكم المخصوص فلا يتوهم بهذه الحيثية حتى
نسال لعدم الحيثية زائغ كلامه ان كنت ذو شك مما
نقول فيشبه الفعل اه اعلم ان المشابهة للفعل تارة مراتب
اعلاها يوجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب واوسطها
يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب كما عرفت وادناها
يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب
فانك تحتاج اليه فيما بعد هذا الذى هو علامة التمكن
يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو التنوين التمكن
لا مطلق التنوين والا لانتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن

تنوينه

تنوينه المقابلة وقال صاحب الكشاف ان التنوين فى عرفات
والشاهد تنوين التمكن بعدم سقوطه لان التانيث فيها
ضعيف لان التاء التى كانت لمحض التانيث سقطت والتاء
فيه علامة جمع المونث ورده الفاضل الرضى بان عرفات مونث
وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لاختصاصه للتانيث كالا
مشترك لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا فعلى هذا عرفات
مبان كلامهما ثم قال الاولى ان يدعى ان التنوين للصرف والتمكن
بعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط فتبع النصب
وهو خلاف ما عليه جمع السالمة اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فيه
كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة والحق انه غير منصرف وتنوينه
تنوين التمكن لكنه لا يحذف منه كما حذف من كل اسم غير منصرف
لوجود الجابر اعنى الكسر فتنوين فيه لثبوت الكسر لا لانه تنوين
مقابلة اى لا يمتنع الغرض من هذا التقدير ان صرف غير المنصرف
للضرورة وجب ان لم ادخله فى القسم الجائز بحاصل الجواب ان الجائز
قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو المساوى الطرفين وقد يطلق

ويراد ما يشمل الواجب والجائز يعني الغير الممتنع سواء كان واجبا
كما في حالة الضرورة او جائزا كما في حالة التناسب عند المص
واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين
فاذا دخله احدهما صار منصرفا حقيقة وقيل المراد بالصرف
القايل هو الفاضل الهندي والصرف في اللغة بمعنى التغيير
والمعنى يجوز تغيير حكمه الى حكم اخر وهو ح لا يحتاج الى ان يقال
المراد بصرفه جعله في حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما
معناه اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما
فحالة الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى صبت على مصايب هذا
البيت مما قالته فاطمة عليها السلام في مرثية النبي صلى الله عليه
وآله واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
غواليا الغوالي جمع غالية وهو الريح الطيبة والمعنى ما الذي
او ما الشيء وقع على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
والمراد انواع الطيب والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع
عليه شيء لانه استغنى من شم الغوالي بشم ما هو احسن رايحة [illegible]

يعني

شعراء العرب هذا البيت بقوله بجامع رائحة حيدان وورود
مصيبتها كركوبروزها بين ذكره [illegible] شبهها التي في
حلف يقع في الصرف فيه ما يخرجه من السلامة وعنه ما لا يخرجه
لان حرف الروي وهو الحرف الاصلي من حروف القافية الذي
يكون في اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت الاول حصول العلم
بان حرف الروي الدال المكسورة حيث حرف له تعليل للتمثيل
بها مثال المجموع آه اشارة الى ان ذكر اغلال لا ليس زايدا
لان المقصد تمثيل المجموع كالكلاب والاساود والانعام قال
في الحاشية فالكلاب جمع الكلب وهو جمع كلب والاساود جمع اسود
وهو جمع سواد والانعام جمع انعام وهو جمع نعم انتهى ففي هذه الامثلة
مكررة فيه الجمعية فكل جمع قايم مقام علة فكان فيه علتين وكل
علة فرع لشيء لان الجمع فرع المفرد وجمع الجمع فرع لعدم النظير
كالجموع الموافقة لها فانها في حكمها لموافقته في الجمعية والوزن
وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير اعلم ان في قيام الجمع مقام علتين
اقوالا احدها ما ذكره الش وهو مختار المص ثانيها ان الجمعية فيه

يقبل الى الثاني بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له
كمالا وقوة في الجمعية فالنها هو الذي اختاره وذهب اليه
اكثر النحاة ان قيامه مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له
في الاحاد العربية   قوله اعلم ان الف التانيث في نحو حبلى
وهي الهمزة المقلوبة عن الالف لاجتماع الالفين لا الالف التي
قبلها كما يتوهم من اسمه   فصار التانيث مكررا لان كونها
الف تانيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع بمنزلة
تانيث اخر فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير
واللزوم فرع عدم اللزوم   فلو عرض اللزوم حرفا عن سبب العقلية
تقديره ان يقال ان الف التانيث قام مقام علتين لاجل لزومها
والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا
لان الاعلام محفوظة عن التصرف فح ينبغي ان يقال ان في فاطمة
ثلاثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث وهو محال
الجواب ان التاء وان كانت لازمة هنا لكن ان لزومها انما جاء
بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذالك اللزوم بخلاف الحكم بكون

هذا

هذا اللزوم العارض فانه بمنزلة علة كاللزوم الوضعي مثلا
لانها قد يكون لازمة بغير العلمية كما في حجارة وعرقوة الا ان هذا
اللزوم لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر قوله العدل الخ
للتغير والعدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح ما ذكره المص
مصدر مبني للمفعول والغرض من هذا التقدير دفع الا
عتراض الذي اورده الشارح الرضي على المص وهو ان العدل عبارة
عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعد والخروج لازم وتفسير المتعدي
باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول
وكذلك الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا فهو تفسير المتعدي
بالمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا عن
الصيغة الاصلية وهو المناسب هذا المقام لان المقصود جعله صفة
للاسم الغير المنصرف فاعتبار المتكلم ويمكن ان يكون هذا هو
الغرض من هذا التقدير بل يمكن ان يقال الغرض لان العدل
صفة المتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير
صفة شيء بصفة امر تقديره بما يرجع الى انها صفة الاسم

نعد ير اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم وخرج به
خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا الا عن صورة
ثم الصيغة بالصورة لان الصيغة فلا تطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرض من الهيئة فيق ضرب صيغة الماضي وهي ليست مرادة ههنا
التي يقتضي الاصل اه في جميع الامثلة المذكورة بعد ظاهر
الا في عمر فان ليس له اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عليها ويمكن
ادخاله ايضا في جملة الامثلة بان يقال لما انتفي مزية منع الصرف
الى ان نحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من العمارة
نعم اسم فاعل من العمارة خرج من صيغة التي يقتضي القاعدة
وهي عامر على العمر كذا افاد الفاضل المحشي ولا يخرج اه اي لما
عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر لك خروج المشتقات كاسم الفاعل
والخبر عن تعريف العدل فان ضارب المشتق من الضرب ليس له
قاعدة يقتضي ان يكون على صيغة الضرب فان القياس في
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن فاعل بل هذا لان
خروج صيغة من صيغة الا خروج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى

فلا يرد

فلا يرد لزوم كون ضارب بغير منصرف للعدل والصفة فباضافة
الصيغة اه نتيجة لقوله ولا يخرج اه وحاصله انه اذا كان صيغة
المصدر مغايرة بصيغة المشتقات يخرج جميع المشتقات
باضافة الصيغة الى الاسم سواء كان ذلك الاسم مشتقا
او معدولا لانها وان كانت خارجة من صيغة الا انها خارجة
عن صيغتها الا كما عرفت والعدل يعتبر فيه ان يكون ذلك الاسم
خرج عن صيغة نفسه مطلقا فالكلها الا ان بعضها كالافعال المشتقة
خرجت من قيد الخروج فان المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقي
بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما فاخراج المجموع
بقيد صيغته ولسنا والاخراج الا ما خرج سابقا او يجانا
او تاكيدا وان المتبادر يجوز ان في الكسر على الاستيناف والواو
له والفتح على المفعولية لاعلم المقدر المحذوفة الاعلام وكذا
محذوفة الاوائل نحو مدة ومحذوفة الاواسط ولا يبعد ان يعتبر
اه لان هذا التغاير هو المتبادر حيث ان الصيغة الاولى فقط
للاصل والقاعدة فاذا خرج منها الى ما يغايرها تبادر من المغايرة

هذا المفرد المذكور المغيرات القياسية اي المنسوبة الى موافقة
القياس كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم مغيرا على
القياس لان القياس الواو المتحركة في الاصل قبلها الفا ساكنة
قلبت الفا وصار الى الصيغة الاخرى لكانت الصيغة الثانية موافقة
للقياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومنام من الاسماء
المعدولة حتى يجب منع صرفه اذا حصل علة العدل والعلمية ويمكن
خروجها من الخروج بلا تكلف فان القياس من الخروج اذا اطلق فما
يتبادر علة خروجه ونقصان مانع علة الاخراج موجودة وهو
تحرك الواو من المجموع الشاذة بيان لمثل اقوس وانيب لكونهما
اشارة بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما
فالقياس في الجمع اقواس وانياب على اقوس وانيب لهذا الا
فان المها مثل المجمعها ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب
لنسبا اليهما قال بعض الشارحين اه حاصله ان بعض الشارحين
نقل عن بعض العلماء جواز تعريف الشيء بما هو هو اعم منه اخص
الحق الترتيب فلعل بذهب الى هذا ليكن مقصوده تمييز العدل بعضها

عن بعض

عن بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف العدل بما ذكرنا قصده
فلو دخل في التعريف المغيرات القياسية والشاذة المنقلبة
ونحوها من امور التي يتكلف لاخراجها الاصيرية لان هذا التعريف
ليس لاخراجها فكان الشارح الفاضل ارتضى هذا التوجيه حيث
لم يتعرض لرده ولكن الظاهر ان المقصود في هذا المقام تمييز المعرف
عن غير المعرف لا مجرد تمييز العدل بعضها عن بعض وعلى هذا
التوجيه لا يمكن التمييز فانه اذا سمي بالمجموع الشاذة لم يعرف
انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرفة لتحقق
العلمية والعدل الظاهر تلك التكلفات التي اخرج بها
المشتقات والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها واعلم
انهم اي المقصود من هذا الكلام تحقيق معنى العدل التحقيقي
والتقديري وان معناهما غير الذي اشتهر بين النحاة
وذلك لان ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقي هو الذي
يكون نحو وجه محققا نحو مقدم على منع الصرف كما قال ونعني بالعدل
المحقق ما تحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف

بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة
كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه
لضرورة وجدان الاسم غير منصرف مع تعذر سبب اخر غير العدل
فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قطعا بعدله عن عامر بل
كان كادد وانتهى بظاهر عبارة المص مع الرضي حيث جعل تحقيقا
وتقديريا صفة الخروج الا ان الش يصرفها عن ظاهرها كما سيأتي
وحاصل تحقيق الش ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي
فانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث واخواته وعمر وامثاله
غير منصرف ولم يجدوا فيه الا علة واحدة اعتبروا فيه
العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية فمنع الصرف
مقدم على الخروج عن الصيغة الاصلية ودليل عليه في ثلث
وعمر فلا فرق بينهما من هذه الحيثية بل من جهة اخرى كما ستعرف
ولم يصلح للاعتبار الا العدل اما تعذر الوصف
فلانه علم واما تعذر التانيث فلانه مذكر واما تعذر
العجمة فلانه من الاسماء العربية واما تعذر الجمع

والتركيب

والتركيب فظ واما تقدير الالف والنون وان كان ممكنا
لكن لم يعهد في كلامهم تقديرهما واما تعذر وزن الفعل
فلانه غير الوزن المختص لانهم تنبهوا او وجدوا العدل في
الاخراج عن الاصل ايضا على عمر من امثلة العدل التحقيقي حتى
يكون ذلك الخروج محققا فعمر واخواته الخروج مقدر فيها
يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج
عن الصيغة الاصلية ولكن لا بد في هذا الكلام توطئة وتمهيد
لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي
هو الذي يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
لان الاخراج من ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا فان القياس
والقاعدة يقتضي ظاهرا ان يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل
بهذا المعنى موجود محقق واما اعتبار الاخراج ان ثلاث كان
على وزن ثم اخرج عنه الى وزن اخر فغير محقق لا نتوهم انه اذا كان
الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس
المراد بالاصل هنا الا ان يكون القياس ان يكون الاسم عليه

كما عرفت سواء كان الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه

ثم يخرج عنه او لم يكن فالخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم

عليه ثم خرج عنه فتحقق بثبوت الدليل لا يستلزم تحقق

الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره فانقسام العدل

آه اي الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الخروج من ذلك فان

كما عرفت لا يدل الا منع الصرف كما قال الفاضل الرضي في العبارة المنقولة

عنه سابقا فعلى هذا اي فعلى ما ذكرنا من الفرق بين

العدلين لا بد من تاويل عبارة المص اذ ظاهرها موافق لما

ذكرها النحاة وحاصل التاويل ان قوله تحقيقا اي تحقيقا او تقديرا

صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اي اصل

ذلك الخروج محقق خروجا كائنا آه يعني ان تحقيقا

صفة الخروج مقدر باعتبار متعلقه اذ كان المعنى تكرارا

اه يعني اذ كان المعنى الملحوظ مرتين بكون اللفظ المذكور مرتين

لو اتى الدال المعدول ببيان التكرار انهم قالوا جاء القوم ثلاث

معناه انهم جاءوا ثلاثة ثلاثة والقرينة مجيئها يعني ان القوم

المراد

المراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة الى العشرة لم توجد في كلام

العرب قال الشاعر فظل الطير عاكفة عليه [illegible] والحية

عشار وقال الاخر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال

خصالا عشارا والجواب بضعف الرواية مما لا يلتفت اليه

لعدم [illegible] بعدم تجاوزه في التنزيل لا ينهض

حجة لعدم [illegible] الالفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضي

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس

ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل لفظ

[illegible] من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي و

السداسي والسباعي والثماني والتساعي انتهى وقد عرفت انه

ما ورد في كلام العرب العدل للوصف هذا مذهب

سيبويه وقال ابن السراج وانما لا ينصرف لكون مثنى مثلا

معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه يدل على معنى

مرة واحدة الى معنى اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل

ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين

فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون
وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر لانه لا يدخله اللام
وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى
لان الوصفية العرضية اه جواب لسؤال مقدر تقديره ان
الوصف في ثلاث ثلاثة عارض كوضعه في اربع لانها موضوعة
للاعداد لا للمعدودات حتى تكون وصفا بحسب الاصل والوصف
العارض لا يؤثر في منع الصرف كما سيتلى عليك في محله
الجواب ان المعدول عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة
الا ان المعدول لم يوضع الا وصفا فلا يستعمل الا مع اعتبار
معنى الوصف فيه وضع العدل غير وضع المعدول عنه لاعتبارهما
فثلاث وضعا له اي لاعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلاث
ومثلث وهو المعدود فان معنى ثلاث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة
ثلاثة اشد تأخرا تقديرا اشد لاظهار كونه افعل التفضيل
فاذا قلت زيد من عمرو فالمعنى انه اشد تأخرا منه الى الصغير
وصار المعنى الاول فاذا قلت جاءني نسوة اخر فمعناه انه جاءني

نسوة

نسوة غير النسوة الاولى وقياس اسم التفضيل اه واعلم ان هذا
التعليل عليل لان ما ذكر قياس افعل التفضيل والحق
فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى غير كما اعترف به فلا يلزم
ان يكون القياس فيه ان يستعمل باحد منها حتى يكون معدولا
عن احدها فالاولى في التعليل ان يقال ان اخر مشابه لافضل
من جهتين احدهما الوصف والثاني انه لا يتم الا بمفضل
عليه كما اشبهه استحق احكامه في جميع مقتضياته ومن هذا الحكم ينبغي
ان لا يستعمل مقتضاه مع التنكير بل مع اللام او الاضافة المعرفة ولما
خولف بهما عن ذلك كان ذلك معدولا عما استحقه بمقتضى الشبه
وجب التنوين اي في المضاف لان التنوين الذي جاء انما حصل
بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه اما البناء اي في المضاف
فان قيل انما هو بسبب اضافتها الى الجملة بعدها وحذف
المضاف اليه او اضافة اخرى اي في المضاف اليه لا في المضاف
كاخواته فان اضافته تنبيه الثاني فالدال على المذكور اوجب كون
على المحذوف مضافا اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف

اليه المحذوف وليس في اخواته لا يجوز فيه شي من هذه الثلاث
لانه معرب غير منصرف وكل واحد من هذه الامور مناف له على ما
سيتلى عليك لعل الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها
وتصغير قرئ بالصاد المهملة وهو الاكثر وبالضاد المعجمة كما يجيء
في باب التاكيد فعلاء افعل اي فعلاء الذي يذكر افعل
على افعل بكون المعنى فاصلها اما جمع او هذا الترديد
اما ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع فيها فانه بين النحاة
ان جمعا صفة ولكن وقع الخلاف بينهم فانه من اي الصفات اي من باب
احمر حمراء ام من باب افعل التفضيل والحق انه في الاصل
افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكانه معنى قولنا اتيت
الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا فقد اتى من كل شيء ثم جعل بمعنى
جميعه والحق عندي معنى افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب
احمر كما قال الجمهور على اجمعون ومذهب الفارسي الى ان جمعا اسم
لا صفة فالترديد اشارة الى الخلاف واما ان يكون اشارة الى ان
جمعا صفة في الاصل لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه يكون تارة

باعتبار الاصل

باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة والظاهر من الترديد
هو المعنى الاول فاصل البيين اما هذا هو الشيء وعن الخليل
ان فيه مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك
قرات السور جمع جمعهن فيه وهو ضعيف لان تعريف الاضافة
غير معتبر في منع الصرف كما تقدم ورده الفاضل الرضي بان
عدم اعتبار ذلك مع وجود المضاف اليه لا انه يحكم منعه
فيه واما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وقال بعضهم فيه
التعريف الوضعي كما في الاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة
التعريف وقال الاخفش فيه التعريف باللام في باب التاكيد
اسما بعدكما كما سياتي تحقيقه وفي اجمع ولواته انما
تعرضنا له مع ان البحث ليس فيه ان الدفع توهم انه مثل جمع
او انه ذكره استطرادا وعلى ما ذكرنا اي على ما ذكرنا قسم
معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة الاتية
الجموع الشاذة اي لا ينتقض تعريفنا العدل بها والغرض
من تكرار الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشارح الهندي

حيث قال بعد ان ذكر ان جمع فعل على افعال ذكره يرد على هذ
الجموع الشاذة كانيب واقوس اذ القياس انياب واقواس
ويجاب بانها اتت باوزان الفعل المشهورة فيحمل على الشذوذ
دون العدل فانتفى ما قاله اراد التنبيه على الجواب بوجه اخص
فكرر الفصل وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم سابقا بقوله
كيف ولو اعتبر آه كيف ولو اعتبر آه يعني ان اقوس وانيب
لو كانا معدولين عن اقواس وانياب لما صح نسبة الشذوذ
اليهما لان تلك النسبة اساس جهة انهما مجموعان
على خلاف قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ يتبين الفرق
آه حاصله ان الشاذ هو الذي له قاعدة وخالفها الى
غيرها الى غيرها والعدل بخلافه فان القياس في
ان يجمع على اقواس وليس القياس في ثلاثة ثلاثة ان يخرج
صيغة الى ثلث اى خروجا اه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل
وهو صفة للاصل لا للخروج كما قال الفاضل الهندي
وغيره مذ منها آه وبهذا التقدير اعتنان العدل

التقدير من التحقيق بعنوان تقدم الشرطية لا ابتدائية
تقدير خصوص عام ونافر الا ان بقى المناسب انه يكون
الصيغة الاصلية لهذين عام من العمان ونافر بمعنى البعيد
لا عنوان قطام بكسر الكاف مثل حضار نقل عنه انه علم
لكوكب وفي القاموس انه جبل بين اليمامة والبصرة
ولحار المكان المرتفع وفي بعض النسخ بعد حضار وعبارة
القاموس انه ارض في اليمن وليس فيهما الا سببان هذ
الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء لان المناسبة
في الوزن لا يوجب البناء لان المناسبة في الوزن لا يوجب
والا لبني كلاب وسحاب بل فيهما ما يوجب الاعراب اعني
العلتين ح وقول الفاضل المحشي فيه انه ليس فيه شئ
الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيهما الموازنة وان اراد انه
ليس فيه موجب بناء الا السببان نفيهما انما العيا بني
بناء فيهما فيقال وهو يوجب البناء فالصواب وليس
فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مردود

تحصيل سبب البناء وذلك لان تقدير الاعراب في البناء في
جميع الامثلة مستقيم لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض
والغرض في ذي الفصل الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة
هنا كسر الواو واذا كسر بناء دائما واما كون العلل الثلث
يوجب للبناء فلان الاسم سببها اثقل ثقلا مشابها كالفعل
فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل فقد سبق الكلام مجملا على ما
على ما ذكره الش فلان تقدير العدل فيه يجعله مشابها للنزال
بمعنى انزل معربا غير منصرف كقطام وحذام وانما كان
العدل تقديريا وليس لنا قاطعة وجازمة على العدل فيها قطام
وحذام كما لم يثبت لنا عامر العدل عنه عمر انما هو
للحمل آه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض الش وحاصله
ان تقدير العدل لما اوجب البناء في ذوات الراء فليوجبه
في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي قدر للبناء
في ذوات الراء له قوة اثرها في البناء لان تقدير العدل له
اصالة واما على قطام ونحوه فالحمل على النظائر فليس فيه

ملك القوة والاصالة لانها على قطام فلم يؤثر في البناء لبني
علم قال السيد ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب معربها
على اللصم ولم يكن معها لفظة قطام فالثابت عنها فقال
حذفها اللصم مع ذكر بعض المحشين عليه لعدم مطابقتها
المقسم وهو كون الاسم آه اعلم ان الوصف يطلق على معنيين
احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على
ذات صبغته مأخوذة مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره الش
وهو علم منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها
غير الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختاره الش موصوفة
بالاربعية آه قال استاذنا الحرزنوشتي وقال الشريف متصفة
لانها في حد ذاتها متصفة بالاربعية فهو لازم لها سواء
لوحظ او لم يلاحظ والموصوفية لا تكون الا باعتبار الملاحظة
وهذا مناقشة حكمية لا يليق بارباب هذا الفن لا لعربي آه
قال الفاضل الرومي لم يقم دليل قاطع على ان الوصف العارض غير
معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا

فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل نحو علم قولنا

للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف ثم لطال

الكلام كما هو دابه وطريقته والجواب ان المراد من التاء في شرطه

الوصف وزن الفعل هو تاء التانيث فتاء اربع ليست للتانيث

ولهذا لو قيل مررت بنسوة اربع في صفة المونث بل بدون التاء وايضا

المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يؤثر

وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء ح

فانه يقال للحية الانثى اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للرتبة

المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوضعي   اه قالت

عنه ولكن بقي منها شيء بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد يختص

ببعض افراد ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال قد يعض

في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه

لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على اطلاقه

ليس على ما ينبغي انتهى   فلا تغفل انها للنتيجة او التفريع

ولم يجعل اسما لها لما عرفت من اختصاصها ببعض الافراد فان

بهذا

بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد ما خالف سيبويه الاخفش

في قوله بعد مذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار

الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى بالاستدلال

له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود والكلان

هذا الوصف في احمر اذا زال العلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير

لان معنى رب احمر اذن مسمى باحمر كان فيه الحمرة ام لا حتى انه

يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم

يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف   من العفوة فيقال منه

فقي الرجل اذا ساء خلقه   ذي خيل بكسر الخاء وسكون

الياء جمع خائل وهو الطائر وهو الشقراق وهو طائر يحضر بحالطه

قليل حمرة على ما شنعني كذا قال الفاضل المحشي بقدر الامكان

اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه وعدم

التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما واما ان كانت في غير العلم

الوضعية وعدم التصرف للعرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف

ان استعملوا الكلمة في غير بلادهم وبعضا بدلوا واسقطوا السين فقال

جبرئيل بجبر التعجيب بل بكسر الجيم وارسطو وارسطاليس
ونحو ذلك لورودها على غير اوزان وتركيب حروفها
المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم و
لذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت والتأنيث المعنوي
وهو ما كانت تاؤه مقدرة ليخرج الكلمة ثقلا ثقل
فاما يخرج ما حاصله الى غير المنصرف لما حصل فيه علتان
ثقلا شابه الفعل فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم
ثلاثيا او ساكن الوسط هو مبني ثلاثي حصل فيه نوع خفة
فيقتضي ثقل احد العلتين فلم يشابه الفعل لكن الحرف
الرابع عادل خفة الوسط واذا تحرك الوسط تتزيل
خفته لان حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع هو منزل
منزلة تاء التأنيث واما وجوب منع صرف ماه وجور
فلان فيه ثلاث علل فاذا عادل احد الاسباب خفة الوسط
بقي سببان ولا ريب انهما كافيان لا يبقى لو عادلت العلمية
خفة الوسط لم يبق الى العجمية لان التأنيث غير موثر عند

عدم

عدم العلمية فيجوز صرفها الا انا نقول العلمية لا تنحل لانها
يصيران نكرتين عند تقوية ذلك الا ان خفة الوسط
تنحل بنقل العلمية فهي باقية فاذا كان كذلك كان
التأنيث موثرا علمين لبلدتين من بلاد فارس
لان الحرف الرابع اه قال الفاضل المحشي اي بما هو على اربعة احرف
وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير
في الزايد على ثلاثة ساقط مدا التاء لان موضعها في
كلامهم فوق الثلاثة انتهى وقد تكلف بعض النحاة وقال
المراد بخصوص الحرف الرابع فان بيان العموم مبني على حرف
ميزان التصغير بما هو بمنزلة الحرف الاصلي في الميزان
التصغير اربعة لا يزيد شرط الزيادة ولا يفيد تحريك الاوسط
ولا العجمية لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تقديره علامة
بتنزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي فلذلك الامر الضعيف
الا اذا اسند مسند علامة متحرك باعتبار معناه الجنس
تعليل التأنيث المعنوي اي انه سمع من العرب تأنيثه وهو

اجرى احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع الضمير نحو
ذلك بسبب كونه اسم مثل يطلق على الكثير والاكثر جماعة
وتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل
الاجتماع مثل عقرب   والتانيث الحكمي وهو الحرف
الرابع لانه في حكم تاء التانيث   المعرفة اي التعريف اه خاصة
ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف كاحمد مثلا وعلة
منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد من المعرفة
التعريف مجازا والاشتراك بعيد والاضافة الصفة الى النعت
اليا مصدرية وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف
شرطه ان يكون تعريفا بالعلمية كما جعله البعض وهو حا
لعله الزمخشري   لان فرعية التعريف اه حاصله انك قد
عرفت ان كل علة فرع لاصل حتى انه اذا كان فيه علتان
حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف وفرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية لانهم يبتدؤن بقولهم لانك تقول رجل
ثم تقول الرجل وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير في ضمن

بعض

بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لاخصوص تعريف العلمي
للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة
والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام فالتعريف فرع
بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية
في العلم ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية
فرع للنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فيحقق الفرعية
للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن
ذلك في مطلق التعريف اظهر   اسم جنس وهو لفظ وضع في
موضع في تلك اللغة للجنس الجيد جعله العرب لقبا لعجمي
ذي تاج مجودة قراءته   فصرفاته في كلامهم اي تحكموا
العرب كادخال اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالهما
لهما ناسب ان لا يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانهما
من مقولة واحدة في كونهما لاتمام الكلمة   لو سمي بلجام
لانه كان في العجمية بالكاف فتصرفت فيه العرب بابدال الكاف
جيما فضعفت عجميته فلو جعل علما في لغة العرب لم يمتنع من الصرف

لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم لعدم علميته
لا حقيقة ولا حكما اختيار المصنف ومذهب الزمخشري الى ان
نوحا كهند ولعله قاس العجمة على التانيث او حمله على تحتم
منع الصرف في ماه وجور لانه آه تذكير الضمير الراجع الى العجمة
باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة له في اللفظ
والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية واما التانيث
آه جواب سؤال وهو ان التانيث المعنوي كيف اعتبر مع سكون الوسط
في هند ومجاز منع صرفه ولم يعتبر العجمة معه في نوح مع كونهما
مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب ان علامة
التانيث في هند واشباهها وان كانت مقدرة الا انها
تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير فتشبهه فلم يوجع قوة
اسم حصن وفي القاموس هو تلقر بين بريعه
وكجز وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية
والتانيث من حيث انه اسم بلدة واما شرط التفرع
آه جواب لاعتراض الهندي حيث قال وفي ذكر نتيجة الشرط

الثاني

الثاني ترك ونتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول
نوح وزيد منصرف وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب انه
لما كان في انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده الصرف
نص عليه بالذكر والاولى تقديم الاخير لان الوجود اشرف
من العدم فكذا ما هو متفرع عليه واعلم آه هذه فائدة
مشهورة لكنها منقوضة بنحو شيث وعزير وانهما مصروفان كما
يدل عليه النصوص وزنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب
ونوح وهو ودونه هود وامن نوح لا شعيب فلو كان هو لعربيا
لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب الجمع الى الجمعية
لانها العلة المانعة من الصرف وهو كون اللفظ دالا على احاد
مقصودة بحروفه مفردة بتغيير ما وهي الصيغة التي اولها
سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعا
فزوجا هير والتي في وزن مفاعل ومفاعيل وكان المراد
الوزن العروضي لا التصريفي نص عليه الفاضل الهندي في
هذه الصورة كما كالب واساور وانا عيم على ما عرفت فانتهى

نكسير فهاهنا التشهي في تبيان الجمع يعني لانتهما فقال صاحب

الكشاف انه قام مقام ملبس لانه على هذه الصيغة [illegible]

جمع مفعول النظر في الاحاد وما قاله منقوض بامثال وكلب

واجمال جمع امين وهو جمع يبين فلم صواحبات في قوله

عليه السلام لكن صواحبات يوسف وانما اشترط الثاني

اي يكون في تلك الصيغة لكونه صيغة محفوظة من تبول التغيير

الحاصل بسبب جمع التكسير منقلبة عن تاء [illegible]

الغرض من هذا ان شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث

فالتعبير عنها بالهاء اما باعتبار الصيغة المقدرة اي لما

كانت تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء لغة باعتبار الوقف

قبل اجماع الثانية والمراد بجانبيه لطائفة لا تخفى

فلا يرد نحو فواره فان هاه اصلية لانه جمع فاره ليست

للتانيث وهو غير منصرف والفاره الحاذق فلا تذكره

وتشابههما في المعنى من حيث جمعية المشبهة ومصدرية

المشبهة به وكون المصدر في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس

حقيقة

حقيقة لكل الافراد محتمل له ولا حاجة الى اخراجه

رفع الاعتراض السيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغيرها

وبناء التانيث لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل صياقلة فان

صيغة منتهى الجموع بغيرها مع انه منصرف والجواب انا نجد

[illegible] لا يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف

[illegible] وهو [illegible] قال الفاضل الهندي هو علم

[illegible] هنا سؤال استشكله بعض الافاضل

وهو ان الاولى ان ياتي بتاء القريح ويقول فان انه منصرف [illegible]

[illegible] مقام الاطالة ليس مقام الاشارة مقام تفصيل وحل

الاشكال ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث

لا تخل بالصيغة لانها زائدة على البنية وجودها كعدمها

والمصنف [illegible] فشرط [illegible] ان يكون بغير هاء واكده ثانيا

بقوله [illegible] اي مما يكون من شيء فعرفنا انه [illegible] على

ما افاده سيبويه في قوله [illegible] فنطلق وقد تقدم الكلام

منه ويمكن ان يقال الان مساجد ومصابيح مما [illegible] له معنى

كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف

وحضاجر علما علما منصوب على الحال من حضاجر

انه مبتدا لجوزه ابن مالك وكان الانسب الاختصار وكلام بناء عليه

وجوزه بعضهم ان يكون حالا من المستتر في غير منصرف

وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي

فانه في قوة لا وغيره تكلف قوله يطلق على الواحد والكثير

اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد ولهذا هو بمعنى

ينافي جمعيته لا الجمعية الحالية اه بنه بعد اعلى ما يتوجه

على عبارة المص من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا

عن الجمع وعلى هذا انقول المص لانه يقبل الحذف انتهى الضبعان

في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباع

كرمان وسراحين انتهى والحاصل ان كان عند المتكلم منصرفا على

ما ذهب اليه المص في قوله وصالحه علمية مؤنثة اذا انكر صرف

وان كان فيه خلاف غير مسلم هذا مما لا يفهم من الحاشية

المنقولة منه انها وان كان نحاما في نفسه كما صرح به صاحب

الصحاح

لتقدير

الصحاح والقاموس تقضيت اه اي تخلصت بعد هذا

اشارة الى وجه تقديم المص بحث حضاجر على سراويل

لا على زيادة سببا لغرض القصد من هذا الكلام رد كلام

على

صاحب المتوسط حين قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون

كون

منع الصرف عزة فان الحمل على الوزن زائدا على التنبيه الذي

كانه يسمى اه انما قال كانه على الرواية الذي يعني قطعه من

المعوض

الخرقة فيكون معرفه معروضا والذي على مثال الجمع

الدواعي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من الدعا

فيها لتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية

بعضهم

والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف فذهب

وهو الاخفش لان الاحلال ولان الاعلال بسبب محسوس

ان

وهو الاستثقال فيكون ومنع الصرف بسبب امر معنوي فيكون

اضعف بناء على ان الاصل تعليل بقوله او التنوين اي ينبغي

ان يبقى بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الاصل الا انه

بعضهم

بني الاعلال على ما هو الاصل في الاسم من الصرف وذهب

وهو سيبويه والخليل قوله مبنيا على تقديم منع الصرف على
الاعلال كما قال بعضهم والا لوجب الفتح في قوله يحو ركا
في اللغة القبيلة الخبيثة بل الاعلال عنده جوار بالتنوين
والاعلال مقدم على منع الصرف فحذف الياء للساكنين ثم جعل
عبد الاعلال صيغة الجمع لا تفي حاصلة تقديرا لان المحذوف
للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف فخاف رجوع الياء
لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا يكون منقوصا
فعوض التنوين من الياء   وفي لغة بعض العرب يستحسنها الفاضل
الرضي وجهه ان الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال
الجر بخلاف سائر الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر
مفتوحا عند امتناعه وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق
ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لان ظاهر هذا البيت
نحو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله
من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وجوز بعضهم ان يكون

الياء

الياء ضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجه لحذف
اللام من الكلمة الا ان يقال حذف لضرورة الشعر انه حذف ياء المتكلم
ومعوض عنه الالف كما في يا غلاما   ليأمن من الزوال الحاصل
بسبب الانحلال   وان لا يكون باضافة اي لا يكون مركبا
اضافيا كغلام زيد   الى العرف اي الحكم على الغائب
كما سيأتي لان الاضافة اي التركيب الاضافي في غلام زيد المثناة
في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا
الاضافة   ولا اسنادا اي مركبا من مسند ومسند اليه كتأبط
شرا وهو لقب جابر بن ثابت ولقب بتقييده بتأبط شرا لانه
جابر بن ثابت ولقب في ضميمه قال التبريزي كلامه لخذ
سيفا وخرج الى نادي قومه فقالوا تأبط شرا وقيل
لامه يوما ان الغلمان يجنون لاهلهم الكماة فلم لا
تفعل كفعلهم فاخذ ومضى فلاه افاعي واتى متأبطا به
اي جاعله تحت ابطه فالقاه بين يديه فخرجت الافاعي منه
تسعى فولت هاربة فقالت لها نساء الحي ما الذي كان تأبط

مطابقا فقالت تابط شرا وقيل انه راى كبشا فى الصحراء فاحتمله
تحت ابطه فجعل عليه طول طريقه فلما قرب من الحى ثقل عليه الكبش
حتى لم يقله ورمى به فاذا هو الغول فقالوا له قوم ما كنت تابطا
ما تابطت فقال الغول فقالوا لقد تابط شرا فسمى بذلك كذا
فى الاغانى   من قبيل البنيات هذا عند المص جماعة
من ارباب الحكمة يجعلها عند الاخرين فلا يبعد ان الحكم
بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فايدة فى منع
صرفه   علمين نحو خمسة عشر وخمسة عشر لان سيبويه
ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم ان ابن الدهان ضبط
المركب من المبنيات فى سبعة اقسام الاول اسم بنى مع اسم نحو
خمسة عشر ونحوه الثانى اسم بنى مع صوت نحو سيبويه
الثالث فعل بنى مع فعل نحو هلم السادس صوت بنى مع صوت
حيهلا السابع حرف بنى مع حرف نحو هلا وزاد قوم قسما
اخر فقالوا اسم بنى مع حرف نحو يضربين وتضربين وهذا ينبغى
عنده هلم كانه اكتفى بالثمانية لكان لانه وقد ذهب بعضهم الى ان

نحو

نحو خمسة عشر علما معربه مبنى منصرف فلعل المص وافقهم فى منع الصرف
فح لابد من اعمال لاخراجها   علم البلدة فيه انه اذا كان كذلك
فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعا
فى تاثير التركيب فى منع الصرف   المعدودة او زيدت
هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب
فلم خصصه بالوصف فيها قلت الشرط للالف والنون الخاص
لا لمطلقهما فاحتاج هذا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة
من لام العهد دون سائر المواضع   فى منع دخول تاء التانيث
عليهما ضمير التثنية يحتمل الرجوع الى الف التانيث او الالف
والنون او كليهما وعلى التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به
فى هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة
اشبههما ان النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبهما اليها
فى صنعانى وبهرانى فى النسبة الى صنعاء وبهراء وفيه ما لا
يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يتوهم ان النون
ابدلت هيهنا واما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى

كما روي فابدلوا النون من الواو شاذ وذلك للمناسبة التي
بينهما ولنحاة خلاف فيه اعلم ان ظاهر كلام الشيخ الرضي يدل
على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون بجهة مشابهتهما لالفي
التانيث وانما اختلفوا في انهما هل يحتاج الى سبب اخر
ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان الشبه بحرفي التانيث
وذلك الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون
او انهما كالالف غير محتاجة الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية
عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بهما
يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في سكران لا سبب بل شرط
والحق مع الشيخ فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول
من المذهبين المذكورين في الترجيح وهو مذهب الكوفيين
نبه عليه كثير من ائمة الفن هو القول الثاني لان وجه
اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير تام يعني بانه يقابل
الصفة بقرينة ذكر الصفة فيما له وقوله فان الاسم بيان
لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح ذكرها

او شرط

او شرط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق الكلام
للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء الاول باعتبار المذهب الاول
والثاني باعتبار المذهب الثاني او صفة وانتفاء فعلانة
عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان مقدر
فانتفاء فعلى او لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء
فعلانة وفيه هذا اما جوز المصنف كما يجيء في باب العطف
لينفي امثالها بجعلها هذا التعليل انما يتم بالنظر
الى المذهب الاول فلانه ان تبدل تاء التانيث وعدمه لا
مدخل له في تحقق الفرعية لما نبه عليه وعدمها
عريان بضم العين وقيل وجود فعلى لا دلالة له
وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء
لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة ايضا نحو غضبان
وسكران فيصرفون اذن فعلانة فعلى وهذا دليل قوي
على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى
فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود

في رحمن لا بواسطة وجود رحمى هلاك ثم خصصوا هذه اللفظة
بالباري تعالى فلم يطلقوا على غيره ولم يصوغوا منه مؤنثا لا من لفظه
اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه
اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانه قطعا لا نظرا الى الاستعمال
ولا نظرا الى الاصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى
الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يتصح فيه فعلانه واما
بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانه فيه مبهم بالجانب
المبهم بالجانب الوجودي ورجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث
بالتاء اغلب والحاق الشكوك بالاكثر انسب كذا قال الفاضل
المحشي فائدة تناسب هذا المحث قيل جاء الى الملك رجل
اسمه حيان فقيل للملك انصرف حيان او لا ينصرف فقال
الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجه قوله
بان اكرمه فكانه لحياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية
والالف والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون مشتقا

من الحين

من الحين اي الهلاك فينصرف ومن ثم اختلف في رحمن والذي
ترجح عندي صرفه وصرف كل ما شك فيه هل صرفته العرب ام لا
لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا الدليل قطعي قال
بعض المحققين فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن
على هؤلاء الاجلاء من علماء اللغة والنحو والبيان حتى
بقوا امرهم فيه على المنقول ولم يكشف احدهم عن المعمول عند
البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب
الا معرفا باللام او مضافا او منادى وهو كون الاسم
الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المصنف وهو
ان اضافة الوزن الى الفعل يعني اللام فيكون المعنى والوزن
المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه
تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة
والربط بينهما لا للاختصاص وهذا هو المراد بقوله وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اي يثبت للفعل
بعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل

اي معنى منسوب الى الفعل فالاخبار مندرج بالجزء بعد الاختصاص

الذي لم يفهم من المبتدا ولو ابدل الشمر لفظ بعد يجب نحو

لكان اظهر من التقشير هو الرصحا اجل على الفرس الحجاة

لحالتها من غيثها في السير بذل الماء وفي القاموس انه علم

لبئر مكة شرفها الله تعالى ومعناه الفعلي انزف وعثر

لوضع في القاموس هي مناسبة ومعناه الفعلي جلد ذا كبوة

وخضم لرجل قيل هو عمرو بن تميم ومعناه الفعلي الاكل

والاكل باقصى الاضراس او بملاء الفم واما نحو بقم وشلم

جواب سؤال وهو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما اسمان

ولم ينقلا اسمان من الفعل الى الاسم لعدم استعمالهما افعلا

وحاصل الجواب انهما اسما عجمية نقلت الى العربية والاختصاص

المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح

وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل بهما

غير منصرف للعجمية ووزن الفعل غير مختص بالفعل

لوجوده في الاسم كثيرا نحو حجر وعمر ونحوهما بخلاف بناء المجهول

فاته

فانه لم يجي في الاسماء الا الفاظ قليلة ولحقت بالعلم

وهو الوعل العتق الوعل وسم بمعنى الاست ومثل على القبيلة

الا بعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه من الصرف ما كان

منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع

الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فان جلا الذي والحجة

فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجليها فجملة

جلا من فعل فاعل نحو محلا ممنوع من الصرف والذي يدل على

ذلك اجماع العرب على صرف كعب اذا سمي به شيء سياتي

ضعف هذا الكلام انشاء الله تعالى في باب النعت او يكون

غير مختص بقرينة المقابلة فان من هذا القسم افعل وبغيره

في الاسم اكثر منه في الفعل لان كل افعل ثلاثي من اللون والعيوب

يجي منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي افعل فعلا

نحو احمر حمراء واصفر صفراء وهما اسمان واما افعل فعلاء فلم يجي

الا ما صار من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب

له من كلها فلم يسمع نحو اصل واضرب والقران هيهنا

المنع الخلو لا المنع الجمع فان النسبة بين المشتقين عموم من وجه

لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في ينبه واسكر ای فی

اول وزن الفعل وهذا هو الظاهر لانه المذكور سابقا لا

انه خبر او مكاتب عجان فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة

للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وقد عبر

عنها الشيخ باللوزن والهيئة من حيث هي ليس لها اولوية حتى

يتوقف ان الزيادة في اوله ولذا اعرض الشيخ عن الظاهر لتبقى النسبة

محفوظة على حقيقتها او تأول ما كان اه وهو الاتم

فان له اولا حقيقة ای زيادة حرف او حروف زائدة نشر

على ترتيب اللف فالاول بالنسبة الى وزن الفعل فان الزيادة

صفة وهيئة تعرض للحروف الزائدة وتناسب وزن الفعل الذي

هو هيئة كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل

فانه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسبه

الحروف الزائدة وغرض الشيخ من هذا التقدير دفع الاعتراض

الذي اورده الفاضل الهندي بقوله فان قلت اول ام مثلا لحقه الزيادة

نحو الظرف

نحو الظرف ما المفرع حاصل الدفع اما اولا فلان زيادة حرف

فلان الزيادة صفة للاولية وذلك الحرف الاول من زوائده يجوز

نسبة الصفة الى موصوفها بفي كما تقول العلم في زيد واما ثانيا

فلانه فرق فاحش بين قوله اوله وبين الحروف الزوائد عموم

من وجه فان الحرف الاول من الاسماء التي على وزن الفعل

قد يكون زائدا كاحمر ونرجس وقد يكون اصليا كفضل فان وزنه

فعلل والامران اللذان بينهما عموم من وجه يجوز ان ينسب

احدهما الى الاخر بفي كما يقال البياض في المعشوق حسن

من الياقوت في صفاته فتامل في هذا المقام فانه مما قد

الكتاب كن بائية اى مثلا اه هذا التقدير لموافقة ما سبق

اى مما كون وزن الفعل اه فيه نشر على ترتيب اللف كما عرفت

والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف اليه واقامة

المضاف مقامه فانه اذا قلنا في اوله زيادة كما قلنا

فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم لاختصاصه اه

اى لاختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم فان الداخلة على الفعل

هي الثاكنة نحو ضربت اذا سمي به رجلا فانه ح أه غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل مع نزول التاء لكنه يقبلها على خلاف القياس اذا
ان يلحق التاء بالمؤنث دون المذكر فظني انه لا حاجة الى هذا القيد
لان حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر
الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان افعل اذا ربع لعدم
اصالة الوصف ودفع كلام الفاضل الذي يقول بنيل هذا الجواب
عنه ولعدم قيد ذلك اي بقوله مؤنثة بواحد من الجماعة
المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجد لا بكر المشترك
بين الاثنين فحقيقة التنكير في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع
بواحد مشخص فاذا اريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس
متواطيا يدخل فيه كل من سمي به فيخرج عن العلمية عن الوصف
المشهور قيد الاشتهار باعتبار الاغلب والا ان يجوز ان يكون الوصف
غير مشتهر بقرينة اي ظهر يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان
اسباب منع الصرف وشرايطها ولذا اعتبر ويبين ظاهرين استثناء
حمي نفي امر الاستثناء الاول اي استثناء من مال الكلام لانه في قوله

لا تجامع

لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما هي شرط
فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو
مآل الكلام فالمستثنى متعدد وكذا المستثنى منه اذ لو ثبت هذا
قلت انما ذكره الفاضل اللاري تكلف كما في ثلث واحمر
فانه في ثلث العدل وفي احمر وزن الفعل وليس منهما العلمية فلو كانت
شرطا فيهما لم ينفك عنهما الحال وهما مستثنيان اشارة الى
جواب سؤال وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية واذا انكر زالت
العلمية وبقي العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فان الوصف
كما انه علمية مؤثرة اذا انكر صرفنا فاجاب بان العدل ووزن الفعل
متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء فانك قد عرفت
اوزان العدل وليس شيء منها اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف
وهو كونه مختصا بالفعل او في اوله زيادة كزيادته الا لا يوجد
شيء اه هذا التقدير دفع لما يرد ظاهر عبارة المص لان الاستثناء
مفرغ والمستثنى منه المقدر اما شيء ما او سبب من هذين السببين

وانما كان خلافا للواقع اذ يوجد مع العلمية غيرها من اسباب
منع الصرف الثالث فيلزم اجتماع المنتفي والمستثنى منه وتوضيح
الجواب ان العدل ووزن الفعل اذا اجتمعا مع العلمية بالتحقيق معهما
فاما ان يتحققا معها فيجتمع الاسباب الثلث او يتحقق معها احدهما
فقط اما العدل فقط او وزن الفعل فقط فتحققهما مع العلمية اعنى كون
عند العقل لان الواقع في نفس الامر الشق الاخير اعنى ما يكون فاحتمال مجموعهما
فجريانهما عقلي لا وجود له فالمستثنى منه مفهوم العام المنقسم الى
الامرين وذلك المفهوم العام الشامل بقوله اي الامر الدائر بين
مجموع آه هو وجود العلمية مع هذا السببين لان الذي كان دائرا بين
هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احد هذين الاحتمالين
بعينه وهو ما في ضمن احدهما فقط وفائدة قوله فقط التنبيه على
ان المراد احدهما الماخوذ بشرط انتفاء الاخير لا الماخوذ بشرطه
ولا بشرط حتى يتناول مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين بتحقق
احدهما في ضمنها الا انه مع تحقق الاخير لا مع انتفاء الاخر
المقصود هو الثاني لا الاول هكذا حق الكلام في هذا المقام

ولا تلتفت

ولا تلتفت الى ما وقع لبعض اهل الحواشي فانه اشتبه عليه شيء بالعوا
من حيث هو سبب او فان الذي بالعلمية والتانيث مثلا
اذا نكر زالت علميته بالذات واما التانيث فبان لا ان يضعف
سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف بسبب زوال العلمية فلهذا
فالمعتبر منه سبب من حيث هو سبب واعلم ان اقصى ما يمكن
اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف
والنون كما في اذربيجان وبعد تاثير العجمة بزوال العلمية لان الشرط
لا يوثر بعد فقدان الشرط ام من حيث بعث مثل نصر ينصر ام عنى
تحقق لا يخفى ما فيه من اللطافة ام يكرمه من بعث
بكسر العين بان يكون متعديا مع هذا وان لم يشتهر او من بعث
بفتح العين لكن جاء امره بكسر الهمزة وان لم يشتهر هذه القاعدة قال
الفاضل المحشي على الشافية سمعت غلطا فاحشا بفتح من بعض الفخر
في شدة الحرف جهلا بحيث يامر صاحبه بالصمت ولا يمكن
حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاحش غلطه لا صدوره
انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل وخالف سيبويه

الاخفش من القاموس ان سيب فارسي وهو التفاح ومنه سيبويه

اي رايحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان البصري ويقال انه

كان صاحبه يعتبر بالتفاح بحيث لو راه احد يحسبه بدوا لحقيقا

صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر من انه مركب من اسم

وصوت ولما كان قول التلميذ اورده الفاضل من بعض الشراح

حيث قال لعله الاولى وفي الاخفش لان سيبويه استاده ونسبت

المخالفة الى الاستاد ليس ملايمة لرتبته لما ذكر من القاعدة

اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لكونه بمعنى الكل

فاذا قلت جاء القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم سواء كان

مجتمعين او لا وصفية ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها

والوصفية الضعيفة الزايلة لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش

افعل اسما اي كالاسم الخالي من الصفة كارنب وافكل

فانك اذا قلت زيد افضل يخيل الى السامع ان معناه زيد [illegible]

افضل وهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق وان كان بمعنى

منه فان من نص في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية

مجال فاذا استعمل جاز بافضل من فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق

بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لابد ان يكون مثل

هذه الصورة مستثناة من القاعدة المذكورة مع انه داخل في المراد

نحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند

سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف بلا خلاف فلابد ان يفسر

نحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش ما يكون الوصفية فيه

قبل العلمية ظاهرا لم يكن في اللفظ ما يكون منافيا وصفية

بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل والحق انه غير وارد لان

مثل هذه الصور داخل في باب احمر فان احمر علما سيأتي تدل ذات

وصفية الا ان سيبويه يعتبر ذلك الزايل بخلاف افضل من فان

وصفية محققة بسبب التفضيلية فاني اعلمها الا الاخر

فكذا لتعذر الحلية فان احمر حال العلمية علم لذات ويجوز

ان يكون متصفا بالسواد فاذا نكرنا المراد به المسمى باحمر وان

كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر علما للذات

المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالكلية امكنه

اعتبارهما كما في اسود وادهم   واما الاخفش فقال الاخفش
في كتاب الاوسط انه خالفه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما
السماع فهو على منع الصرف   وهذا القول اظهر فان العلم على
صيغة لا يؤثر في حكم واحد تقييده بجواز اعتبار المتضادين في حكمين
مختلفين نحو اثاني وعند الحوص من الحجة فيما سيد عمرو كونه
الاعتبار ما اعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه
على احاوص واعتبر الصفة في جمعه على حوص وفي ذلك لا نجمع حال العلمية
فيه التعريف للعلمية دون زنة الفعل والحوص صيغة في موضعها لم بين
بين جعل احوص علما او حوص ثم جعل احوص علما قال الشارح جمع
الاحوص فجعل العلمية تارة على الحوص باعتبار الصفة الاصلية
وتارة على الحوص باعتبار الصفة الاصلية وتارة على الاحاوص
باعتبار الاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك
ان فعل الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم على افاعل كما في باب   اي
باب غير منصرف يعني ان اللام للعهد   اي بصورة الكسر على ان
البصريين زعموا بين الكسر بلا تنوين في الغالب البناء مع الكسرة

مع الثاني

مع الثاني الحركة في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب
بحر بالكسرة صلحه الثم فقوله اي بصورة الكسر   منصرف مطلقا هذه
الاطلاق وكذا الذي بعده في مقابلة المذهب الثالث   يعني
منصرف مطلقا هذا المذهب ضعيف لان الحكم بعدم الانصراف مع
زوال السببين او احدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول
وما ذكر للضابطة المتفق عليها في قوله وما فيه علتان من تسعة
اذا نكر صرف فليتامل   هو التنوين الدال على التمكن واذا لحقه
الكسر بقاله لانهما اثنان في مثل نام زيد بالكسر بلو دخلها
لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تخفيفا لحذف التنوين
والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر تخفيفا لحذف
التنوين والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر مرفوعات
جمع مرفوع وانما جعل المرفوعات بصيغة الافراد مع ان المدام الاجماع
الصحيح ولمقام التعريف لان تعريف المرفوع سابقا بقوله المرفوع
علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا بيانا لها ان الحصار المرفوع
في نوع واحد وهو الفاعل فان قلت الوهم باب الفاعل بصيغة الجمع الدالة

على تعدد انواع المرفوع لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تعريف
صيغة اسم المفعول الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المفعولات
جمع مفعولة ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة لان موصوفه
اما لما كان المذكور مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب
استدل عليهما بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر
فالاسم مرفوع لا مرفوعة وجمع هذا الجمع مع ان يجوز ان
يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير شرط
شيء كما جاز ان يجمع المونث هذا الجمع كالصافنات نقل عنه
قدس سره الصافنات من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم
واقام الرابعة على طرف الحافر كالايام الخاليات اي مضيات
يعني وقع الامر في ايام خلون اي مضين الدال عليه المرفوعات
فلا لزم الجمع على المفرد لان التعريف انما يكون للحقيقة لا
للافراد اي اسم مشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسماء
اي علامة كون الشيء فاعلا اشارة الى ان الياء في الفاعلية مصدرية
ان يكون موصوفا اي كالوصف بها ان الحركات والحروف والاسم

وان لم يكن

بعضها
وان لم يكن اوصافا لكنها اشبهت بها العلم استقلالها و
كان
للاسم المعرب ولا شك ان الاسم موصوفا بها اما لما
في معنى الرفع المحلي حقا وكذا في اشتمال المبهم عليه يعني
معنى الرفع لفظا او تقديرا او عدم اعتبار الرفع المحلي ابتناء على انه
لا يكون لان المبني والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث
عن الفاعل اذا كان مبنيا ونظائره على التطفل والشرح
نظر الى ان الفاعل ولواحقه كما يكون من الاسماء المعربة يكون
من المبنيات ايضا بلا تفاوت والبحث ايضا كما يكون عن الفاعل
المعرب يكون عن فاعل المبني ايضا وكذا في لواحقه ولما كان المبني
تقع فاعلا وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المبني مرفوعا باعتبار
تعريفه على وجه يصدق على المبني المرفوع ايضا وجعله مشتملا
على الرفع المحلي لا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعله قسما
للاسم يجوز ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث
تحصيل الفاضل الهندي فتد الفاء جواب شرط محذوف اي اذا
عرفت هذا فتقول منه الفاعل وما اشتمل يجيء قوله الرحم

كما يرجح الاول بموافقته لضميره هو الذي هو اصل الجمل وانما كانت
اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار والفعل وصل
فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان التركيب منهما اشد لامتناع
لعدم الجزئين وهو الفعل الاحوا اكثر ولانها تشمل الجنسين وان وقعا
بجوهرهما من غير حاجة الى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية
فان انشائيتها بالادوات الخارجة عنها كقولك أزيد قائم
فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة ولان
عامله اقوى وقوة المؤثرة تقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله
انه لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي
غير محسوس ولانه يغلب على عامل المبتدأ اذا دخل على المبتدأ
وينسخ الابتدائية واعلم ان كون رافع الفاعل ما ذكرنا
هو المشهور ومعنى الفاعلية وهو قوم من الكوفيين الى ان
الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل
في الفاعل معنى الفاعلية وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد
قال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف

والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذاهب
اربعة اقواها المذهب المشهور وقيل اصل المرفوعات المبتدأ
هو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل
في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته وحقها
التأخير وهكذا ذلك في المبتدأ بخلاف الفاعل فان المسند اليه
مؤخر وثانيهما ان المبتدأ يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة
نحو هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا
بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل
بالمصادر واسماء الافعال والظروف وغيرها لانها مشتقات
فاذا كان كذلك كان المبتدأ هو الاصل لانه اكثر تصرفا وعدل في الكلام
ولا دلالة لهذين الوجهين على المدعى لخفاء الى الاسم حقيقة
او حكما ان قلت ما فائدة تعيين تاء الفاعلة بالاسم وتخفيفها
برغم تعميم الاسم بالنسبة الى الحقيقي والحكمي لئلا يبعد كلمة ما في
تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لا بد ان يغيرها في تعريف
الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وانه لو لم يغيرها بالاسم

لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل
عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل الحقيقي
هو المعنى ليخرج من الحد توابع الفاعل فانه اسند الفعل اليها
بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاءني زيد العاقل اسند الفعل
الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه تبعا
من الاتحاد في المعنى وكذا الكلام في البدل والمعطوف ولا يناقضه قولهم ان المقصود
بالذات هو البدل لان الاول ذكر للتوطئة لان ذلك المقصود من جهة المعنى
وهذه المقصودية من جهة اللفظ فقول بعض المحققين يخرج
عن الحد بعض توابع الفاعل غير محقق وكذا المراد بغيره لا بد
من اعتبار قيد الاصالة في تعريفها لاخراج توابعها ليتناول
اي ليتناول الفاعل المعرف هذه الامور ولحق زيادة علم
ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين
قولهم زيد ضرب فجعلوا زيد في المثالين فاعلا فلا حاجة
عندهم الى هذا القيد بل لا يجب عندهم تركه واما عند البصريين
فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم والجملة

الفعلية

الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس مسندا الى الاسم والاسم
مسند اليه لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى قيد التقديم
بل اخرج بقيد اسناد الفعل لكن لما توهم دخوله في التعريف
بسبب اسناد الفعل اليه ظاهرا كما زعم الكوفيون او بواسطة ان
اسناد الفعل الى ضميره الذي اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة
كما صرح به الشارح اخرجه بقيد التقديم لاخراجه تقديمه عليه
وجوبا لا يتناول الفرد الكامل واللفظ اذا اطلق ينصرف اليه
ليخرج عنه اي عن التعريف الفاعل فانه يصدق على هذا
الموصول الواقع مبتدأ وانه اسند اليه شبه الفعل مقدما
عليه الا ان تقديمه عليه لغرض الابتداء والاختصاص فليس تقديما
بل جائز نحو في الدار رجل انه اسند اليه شبه الفعل اي معنى
الظرف مقدما عليه وجوبا فيدخل في تعريف الفاعل وليس
بفاعل تقديمه نوع مراد اي تقديم لكل الكامل في ضمن جميع
الافراد وليس التقديم في باب الخبر كذلك فانه هنا وجب
تقديم هذا الفرد من المانع وهو كون المبتدأ نكرة كما سيجيء

عليك   اى اسناده واقع على الظرف على انه منصوب على المصدرية
لا مسند الى انه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول باجنبي
نحو قوله وقدم عليه وانما قال الحكم على جهة قيامه به ولم
يقل اما ما اسند اليه خرج عنه الفاعل الذى لا يقوم به الفعل حقيقة
نحو ضرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فان الضرب الخالقي اعتبارى
ليس موجودا فى الخارج والموت امر عدمى فليس لهما قيام حقيقى
بالفاعل لكنهما اسند اليه على طريقة اسناد الفعل الى فاعله
وهى صيغة المعلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام
اى على صورة وطريقة   كاسم الفاعل اه فان زيد قائم ابوه بمنزلة
زيد يقوم ابوه وقس عليه البواقى   كصاحب المفصل وتبعه الشيخ
عبد القاهر واكثر البصريين ثم ان الفاضل الرضى وخلافهم اللفظى
راجع الى انه هل يتحقق له فى اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس
خلافا معنويا   اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه الاصل
فى اللغة ما يبنى عليه الشئ وفى العرف بمعنى القاعدة الكلية
كما يقال الاصل فى الفاعل ان يكون مرفوعا اى القاعدة الكلية فيه الرفع

ويطلق

ويطلق فى العرف ايضا على الاولى وما ينبغى ان يكون عليه الشئ
كما يقال الاصل فى الواو المضموم ان تقلب ياء او ما يناسبها كما
فى ترات والا فقد لا تقلب كما فى وشاح حمله على هذا المعنى
اذ لو حمله على المعنى الاول للزم من مخالفته مخالفة القاعدة
الكلية ومخالفة القاعدة غير جائزة فى الجواز هنا ثم الاصل
بهذا المعنى اما ان يراد به ما يناسب اولا الواجب فيكون صورة تأخر
تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان يراد منه الاولوية
المنفك عن الوجوب بصورة وجوب تقديم الفاعل على خلاف الاصل
ان لم يمنع مانع كقصد الحصر ونحوه كما يأتى فى باب وجوب
تقديم المفعول على الفاعل وترك قوله ان لم يمنع مانع لكان احسن
لانه يوهم انه مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان اصله
التقديم مطلقا ولهذا يقال فى قولنا ما ضرب زيدا الا عمرو
الا ان الفاعل مقدم على المفعول بحسب   الفعل المسند صفة
الفعل بكونه مسندا الى الفاعل يفيد انه لا مراد من الفعل هو
المسند لا معناه الاصطلاحى لانه لا يتناول الحكم بقال لو قال

والاصل ان يلي المسند لكان اوضح واشمل من غير ان يتقدم
عليه شيء من معموله لانه اي من غير ان يتقدم عليه فقط شيء
من معموله لانه ان تقدم معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل
لا يقبح فاما الذكون الفاعل يلي فعله مثل زيدا ضربت
لشدة احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل
اليه احتياج المعلول الى علة فيما هو عين الكلمة الواحدة ولو لم
يكن الفاعل كالجزء لم يسكن كما لم يسكن في ضربت مع توالي الحركات
لان المفعول فضلة ليس بجزء الفاعل جزء وذلك غير جائز
او ولا انه جائز لوروده في كلام الابلغ الفصحاء قال حسان
ولو ان علمها مجد اخلد الدهر واحدا اوعال منيره كساحله
نفع الحكم اثواب سوددونه مذاه ذي الذي في ذرى المجد
قال غيرها الى غير ذلك من الابيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار
قبل الذكر في كتابنا الموسوم بمنتهى النحو في مواضع احدها ان يكون
الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ولا يفسره الا التمييز نحو نعم رجلا
زيد ثانيها ان يكون مرفوعا باول المتنازعين العامل ثانيها الفا

فذكر

١٠٦

ان يكون مجرا لغيره ومفسرة خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا
قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله
ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر
يدل عليها ويبينها رابعها ضمير الشان والقصة نحو قوله تعالى
قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها
ان يجر برب ويفسره متصلا بالفاعل المقدم ويفسره مفعول اخر
كضرب غلامه زيدا واما نحو فيجوزه مطلقا الشاعر جزى
ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وعبر البيت دعاء عليه والكلاب العاويات كلب غير للصيد
وقوله وقد فعل اي وقد فعل الله به هذا الفعل وهذا الكلام نقل
منه بالوضع اعترض بعضهم بانه اذا كان دلالة الاعراب
على المعاني بالوضع ولا شك ان الحركات الاعرابية الفاظ فيكون
لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون كل كلمة معربة مركبة
والجواب اولا بمنع كون الاعراب للفظ كلمة وثانيا بان المعرب
ما يكون مركبا من اجزاء مرتبة في السمع والاعراب ليس من اجزاء المعرب
ان كان بالحركة وبعض الاجزاء ان كان بالحروف فلا يرد عليه

ان ذكر الاعراب رد لما ذكره الشارح المحقق حيث قال وكان يكفيه
ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القراين وهذا
لان ايراده مبنى على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المراد باللفظ
او على تعيين المحذوف فلم يكن الاعراب مستغنى عنه فان معنى
العبارة ح اذا انتفى الاعراب وانتفت القرينة الدالة على الاعراب
وانتفت قرينة الدالة على الاعراب الساقطة منه   متصلا
بالفعل الاولى ان يقول بالفعل ليتناول المتصل بشبه الفعل
واسماء الافعال فانه ايضا يجب تقديمه   قلنا فائدة الاتصال
ولا انفصال يعني لو قدم المفعول المذكور بعد الفعل على الفاعل
المتصل به يلزم انفصال الفاعل   ومع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص اخر غير الفاعل الذي هذا اظهر في المثال المذكور
ونظايره مما كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فانه نحو ما
ضرب احد الا زيدا او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون مضروبا
له والجواب انه اذا كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق
لبداهة حصرنا بينه كلا احد في زيد والكلام انه يعرض بها على الفاعل

العربية

العربية ولا يصح الا اذا حصل الاحد بجماعة معينة ومع يجري في
المثال المذكور في الشرح واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا
ففيه مستقيم لانه لا يصح في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف
ان يقال المقصود حصر الحسن في يوسف مع جواز ان يكون
يوسف مخلوقا لغيره كذا في نظايره ودفع الشبهة ان المراد تجويز كون
المفعول مفعولا لفعل الفاعل الاخر لجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية
فان هيئة الحصر هنا في الشرح تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا الفعل
ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما
يأتي كذا اليوسف خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجان
قصر الصفة قبل تمامها يعني ان ضاربية زيد صفة مقصورة على
عمرو لو قيل الا عمرو قبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها   فيفيد
الحصار ولان الاحتمال المذكور هنا بعيد لانه انما يكون في الفاعل
اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب الا زيد وكذا يكون المفعول
اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربني الا زيد اما اذا لم تذكر المفعول
او الفاعل وذكرتهما عاملين فليس فيهما بعيد الاحتمال المذكور فاعلا كان

او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما
ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معا
فاصلين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وتقديرهما فاصلين
ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا وابقى المثنيات غير محتملين اذ ليس هناك غير ذلك المفعول
العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل
العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما صريحين
فيكون بينهما ضرب الا عمرا زيدا المطلقة المضروبية مقصورة على عمرو
الضاربية المطلقة مقصورة على زيد بخصوص مضروبية عمرو بزيد فذلك
غير المعنى الذي اردناه هذا مع ان استثناء شيئين بارادة واحدة
بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثر لضعف اداة الاستثناء
او الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان ولا على وجه البدل
ما اعطى احد شيئا الا عمرو الدينار فيجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم
يفصلون فيقولون ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين
منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وكذلك ان الاسمين
لكونهما

لكونهما بدلين مما قبل الا كانهما وقعا موقع ما قبل الا فكانهما
اي كانهما وقعا الا وليا باستثناء شيئين فكانك ضرب زيد عمرا ومثل
هذا عند الاولين بمنزلة معمولي عامل مفرغ من جنس الا انه لابد
لان ما تقديره ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وان كان المستثنى
منهما متعددين نحو ما ضرب الا زيد عمرا وكان احدهما مذكورا
دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا وكلاهما مذكورين
لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب القوم الا زيد والا زيد
لم يطرد بخبر لان المستثنيين اذا لم يليا كالواقعين قبل الا وهي
تضعف عن استثناء شيئين الا ان يعمه المذكور فان استدل
من اجازه مطلقا بقوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادي الرأي بلا تبعية توبة تاخيرهم ان بعيد وابانه منصوب بفعل
مقدر اي اتبعوك في بادي الرأي فبان الظرف يكفيه رائحة الفعل
يجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل الامثلة على ما ضرب
الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس مستثنى وان المراد ما ضرب
زيد الا عمرا انما المعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين بلا اداة

الا ان النحاة صنعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى

بها الا في موضع خاصة ليس هذا منها كذا افاده العلامة

الرضي او انه في الفاعل في هذا التوصيف اشارة الى ان المراد

من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس رفع الفاعل

من خواصه فيدخل في الفاعل شبه الفعل العامل رفع

الفاعل اي حذفا جائزا اشارة الى ان جواز المصدر يجب

اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوف الذي

هذا الحذف وانما قدر الفعل دون الجزاء والغرض من هذا

دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال الاظهر ان زيد مبتدأ لا فاعل

لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومما اجاب به الشيخ نحو جواب

وان شئت الجواب التحقيقي فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان من قام

جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بتقدير اقام زيد ام قام

بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على

الزمان المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام عنه هل تغير ام لا

بخلاف الذوات الثابتة كزيد ونحو فلما فهم من معنى الاستفهام

قطعا

لسانه الطويل وجب تقديمه لذلك وكان ذا الاهلي في ان الفاعل

صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه في اللفظ ففي الجواب

ودع المطابقة مع الحقيقة دون الصورة متعلق بضائع

فان تعلقه يشكل المعنى لايلام بمرتبة بزيد على ما هو

القياس اي القياس الصحيحات قوله جاءني رجل اي زيد

فانك لو قلت جاءني رجل لكان فيه ابهام بدون ذكر مفسر

اعني زيد بخلاف قوله ان استجارك احد فاجره بل لا بد

من نقل النسبة الى الاخفش جوازه وقوع الاسمية بعدها بشرط

كون الجزء فعلا فالمثال انا على مذهب ليس من قبيل ما نحن فيه

اي الفعل والفاعل معا اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت

الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع لعدم قيام ما يؤدي مؤداه

لان نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة وليس الجملة

تدل على معناه في شيء يؤدي الجملة والحذف لو جعل بدل

من شيئين القرينة وما يؤدي مؤداه فان المفرح الاية

هو الثاني وهو الشرط هو الاول فتامل لكون الجزاء مطابقا

للسؤال وتفصيله يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية
لكثرتها والفعلية الكثيرة   واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعل
العامل اذن على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع
لكن ينبغي ان يقيد العامل اذن بغير المصدر اذ في نحو اعجبني
ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاضمار
لانه مصدر   فاكثر من فعلين مثل ما ورد في الدعاء وفي
قولهم اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت
وتحننت على ابراهيم وال ابراهيم فانا اعملت الفعل الاخير كما هو
مذهب البصريين اضمرنا العامل في الافعال السابقة وكذا بالعكس
اذا المقدم عليهما او المتوسط اه هذا رد لقول بعض الشارحين
حيث جوز التنازع في صورة التقديم عليهما اذا كان التنازع في
المفعولية في صورة التوسط بينهما اذا كان التنازع ايضا في المفعولية
والا فلا لتقوي العامل والثاني في المعمول والتزم الرافع جوز الصورة
الاولى من هاتين الصورتين ونحن قد رجحنا كلامه في بعض تعليقاتنا
على الشرح بما حاصله ان طلب الفعلين لذلك المعمول على المقدم

على السوية

على السوية ولا مرجح للاول بقربه اذ لو كان القرب علة موجبة
او مرجحة لكان في صورة تقدمه بعدها معمولا للفعل الثاني فقط
ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين هذا الكلام بعينه جار في صورة
التوسط فلا نعقل   نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا اذا كان
التنازع فيه نحو ما استفعل اما اذا كان منفصلا منصوبا
نحو ما ضربت واكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذفت المفعول
مع الا من الاول ليصح اعمال الثاني او من الثاني ليصح اعمال الاول
اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب
المحل نحو ما قمت وقعدت بك نعم على هذا يجوز التنازع في المنفصل
المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم ذلك المنفصل على العاملين
نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول المص ظاهر
غير وارد واصورده   لا يمكن قطعا اي دفع النزاع باعمال الاول
والثاني   لانه جوز هذا التعليل انما يجري في المنفصل
المقترن بالا كالمثال المذكور واما اذا كان ضميرا منفصلا
بدون الا نحو زيد عمرو ضاربه ومكرمه هو واما نحو اوقاعدات

تعيين جاء بن عمر فالدليل خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع
فى مثل هذا   فقد يكون الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية
ويجوز ان يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله
فان اعملت بعمل الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما فى كثير
النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما فى بعض النسخ   فى الفاعلية
واعلم ان التنازع فى مفعول ما لم يسم فاعله داخل فى التنازع
فى الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم
فاعله داخلا فى الفاعل او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا
او حكميا   فى المفعولية ينبغى ان يعم المفعول ايضا ليشمل التنازع
الواقع فى الحال نحو جاء زيد وضربت عمروا راكبا   وليس هذا قسما
ثالثا لان قاعدة المقسم فى كل قسميه ان يكون مقيدا بالواحدة
فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية
او هذا التنازع فيه ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع
قسمين فهو خارج من المقسم   يعنى قد يكون اه اشار بهذا
لتقدير الفاعلية مختلفين والى ان الحال والعامل وهو المعنى

الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لوجوب التنازع
الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير
كما يتبادر منه لان الضمير لا عمل له ولو رجع الى القصد   التنازع
فيه ولهذا اى لهذا العامل   على وجوه كثيرة وهى ستة عشر
وجها صرح بالتى باربعة منها فى الامثلة الاربعة واشار الى
اربعة اخرى بقوله وعلى ذلك حتى يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا
وترك ثمانية اخرى مجموعة تحت اقتضاء الفعلين الاول المفعول
الثانى الفاعل   النحاة البصريون ليس المراد من البصريين
ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة وبعضهم
اخرون لسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائى كوفى فكيف
عد من البصريين   معنى تجويز اعمال الاول اشارة الى ان المراد
بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم
وبدا بيراه ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان
قوله فان اعملت تشر الى ترتيبا للف فليس فيه ابتداء بمذهب
البصريين ونحن اخترنا هذا المذهب فى تعليقنا على شرح اللباب

واستدل الشارح عليه باتى عن قوله   والمزوم الشكر اراه يعني ان
في معمول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلث احتمالات الاضمار
والحذف والذكر فاختار الاضمار لجوازه في العمدة ولم يختار
والحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسده
ولم يختار والذكر الفاعل لانه يوجب تكراره في اللفظ   دون
الحذف صرح به بترتب عليه قوله خلافا للكسائي   ويظهر
اثر الخلاف اه اي يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع
والتانيث واما في المفرد فلا فرق نحو ضربني واكرمت زيدا فان الشارح
اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود به   يعني ان الجملة خبر ان صنيعه
ذكره لبيان قوله اه   ضرباني الزاهدين وضربك الناصبين
ايضا وقد نقل عنه بعض الشراح وقد اشار اليه شيخنا المحقق
الشيخ حسن في المعاهد الا انه غير مشهور عنه كاشتهار ضرباني الزاهدين
فلذا انكره استادنا العلامة واعترض على شيخنا المحقق في حواشيه
المعاهد   او اضماره بعد اللفظ يعني عنه ايضا عند اقتضائهما الفاعل
اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر   كما في صورة

تاخير

تاخير الناصب يعني اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل
وروي عنه ايضا اعمال واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم فشبه
الصورة الاولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايضا
ومثل الشارح صورة اعمال الثاني واضمار الفاعل للاول بعد الاسم
الظاهر بالمثالين المذكورين   ورعاية للتناه اي للرواية التي
حمل الشارح عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشي
من ان عبارة المتن محتملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه
ان استغني عنه مثل ضربت واكرمني زيد فلا تقول ضربته
واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة   حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا في منطلقا
الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا
الاول   لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اذا كان
المفعول الاخر مذكورا على ما هو المشهور وذلك لكون مجموع
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا
قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد

يجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان
كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه على المفعولية كباب
اعطيت وعكسه جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم
هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا
طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما
ولا يخفى انه ان اجاب بسؤال يقدره ان شرط التنازع ان
يصح اعمال كل واحد في الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك
اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني
لكونه مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح
ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما والجواب ظاهر فان
المفعول الاول وهو غير جائز لانهما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب وذلك
لا لو يحصل ما جوزاه وذلك لان لولا امتناع النفي لامتناع غيره
فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا والنفي فيهما

مثبتا

مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون المعنى
لا ادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو بعد كفاني طلب
الى القليل لكان طلب القليل مثبتا اذ هي منفي في سياق جوابها
وهما اي الشيء لا ادنى معيشة وطلب القليل واحد في المعنى ويؤدي
الاثبات شيء ونفيه في كلام واحد وعن الفارسي ان لو ولم اطلب
للحال وح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت
ساعيا المعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب له فيكون
من باب التنازع فاقتضى اولوية اعمال الفعل الاول لانه اعلا
عن اعمال الفعل الثاني مع امكانه الى الاول وهي على ضعف وهو
حذف المفعول من ولم اطلب ولولا ان اعمال اولى ما افتقر حذف
الضمير لكنه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع
فيه اي مفعول لفعل او شبه فعل في هذا التقسيم اشارة رد على
الشيخ الرضي حيث اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وكانه
حمل الفعل على العامل وانه ذكر الاقوى بعض النحاة هو علامة
الزمخشري كل مفعول اي لفظ كل مفقود في التعريفات

مع ان لا نهاية للافراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة
والماهية غير ملايم الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا
عن ذلك   وانما اضيف الى المفعول اي وانما اضيف الفاعل
الى المفعول في قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل
فيقال فاعل الفعل   للملابسة كونه اي للملابسة كون الفاعل
فاعلا لفعل وذلك لان الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه
الملابسة والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول   كان فاعله
فعلا بقرينة قوله بغير صيغته صيغة الفعل فترك ما كان
فاعله شبه الفعل الى اسم المفعول بالمقايسة فشرطه اذا كان شبه
الفعل ان تغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول   اي الماضي
المجهول قال الفاضل الهندي وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفته
المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر وفيه نظر فان
الصفة المشتهرة بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي
المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل اي معنى فعل
ونحوه   فيقال لمثل افتعل اي لما اوله التا قوله صيغة الفعل الى فعل

ويفعل

ويفعل قوله بما تري فيتناول ما كان خارجا مثل التاديب
من باب علمت التاديب الفعل او شبهه المتعدي الى المفعولين
الاول منهما مسند اليه والثاني مسند فيقال عليه تعليله
فلا يخرج افعال القلوب بل يتناوله مثل قولنا حسبت زيدا
فاضلا فاستغنيت عن اشتراط او نحو ذلك   بخلاف نحو اعجبني
جواب سؤال مقدر وهو ان كون الشي مسندا ومسندا اليه
جائز وواقع في مثل اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة
الى الفعل مسند اليه لانه فاعله وبالنسبة الى المضاف اليه مسند
لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب اسناد المصدر الى فاعله
وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كانا تامين وهيهنا اسناد المصدر
الى فاعله غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله
وذا الفاضل الهندي تعليل القدماء امتناع قيام المفعول الثاني
مقام الفاعل هو تعليل الذي ذكره الشيخ بهذا المثال مردود
واما المتاخرين فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما
اذا كان نكرة واحد المفعولين معرفة نحو اعطي زيدا قائم لان التنكير

بين ثلاثة هو الحجر في الاصل قال الفاضل الرضي والذي ارى انه
يجوز نيابة الثالث عن الفاعل معرفة كان او نكرة والتبس
من تقع مع الزام كل من المفعولين مرتبة وذلك بان يكون ما كان
حق في الاصل بعد ما كان مبتدا وفلا يجوز في نحو علمت زيدا
اياك مع اللبس بتقديم الثاني على الاول فاذا لزم كل واحد مرتبته
لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول
قيام الفاعل الا ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يقع بالفعل
انتقاعا الفاعل انتقو لعلم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين
انتهى والذي اختاره انا ما اختاره هذا الفاضل وصحح كون الشيء
مسندا ومسندا اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشيء مضافا ومضافا
اليه كغلام في قولك غلام زيد فات النصب ولم يشتغل
اي فات النصب بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفات الاشتغال بسبب
وفات الكسر بالعلية وكونه ولا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك
عما ذكرنا اذا كان مع اللام فان الكسر بالعلية وكونه مفعولا
له هو اللام وهو لم يتغير تعيين اي المفعول به لم لمانه الاخفش

والكوفيون

والكوفيون اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابي جعفر ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون ومثلها قول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع
وجود المفعول به اعني الكلابا وقول الاخر اتيح لي من العدى نذير به
وقيت الشر مستطيرا والاولى اي من باب اعطيت هكذا المفعول الاول
من باب علمت اولى من الثاني لان الاول فاعل والثاني معلوم
على ما هو الاصل بينهما وهو كون المبتدا مسندا اليه وكون الخبر
مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم في القسم الاول منه في العامل
المعنوي وهو الابتداء فانه اقتضاهما فعلا فيهما وفسره بتجريد
الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني
اعني الصفة تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى الشيء والاعتراض
بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر مردود بان العوامل في كلام العرب
علامات لا مؤثرات وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام
تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او للاسناد فسلم من الاعتراض
بان التجريد امر عدمي وهذا المذهب هو كون الابتداء عاملا فيهما

مذهب الزمخشري في الخبر وهو الذي رجحناه في كتابنا الموسوم

بمفتاح اللبيب فذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل في المبتدأ

والمبتدأ عامل في الخبر وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وجنح

الفاضل الاسترابادي وقال بعضهم المبتدأ اذا كان اسما يرتفع

باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين الابتداء اذا كان اسما يرتفع

بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الحامل ايضا وذهب

العلامة التبريزي الى ان الابتداء عامل في المبتدأ وهما عاملان

في الخبر جميع هذه المذاهب ابطلناه في كتابنا المذكور بكلام لا يليق ذكرها

يوجب التطويل اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اشار بهذا

الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مرادة هنا بان وجد فيه العامل

اللفظي ثم وجود العامل اللفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد

اصلا اشار الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه

بطريق السلب الكلي لا نفي الايجاب الكلي كما يتوهم من نفي الجمع اي العوامل

والمراد بقوله اصلا انه لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا تقديرا

ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك ان الظاهر المؤثرة لفظا مؤثر

معنى

معنويا فيخرج من تعريف المبتدأ مثل بحسبك درهم فان الباء

عامل ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته بعد بقي المعنى باقيا على

حاله بخلاف ما حذفت ان مثلا من قولك ان زيدا قائم لفوات التأكيد

المدلول عليه بان واشار بقوله وكانه الى بعده كقرشي

فانك اذا قلت اقرشي عندكم كان معناه المنسوب الى قريش عندكم

ام لا كما لا كذا للدار الثانية في قولك اضارب الا زيدا

وما من نحو ضرب زيد ومن ضارب زيد غلام ان يكون

ما دخله الاستفهام مبتدئين مفعولين لضارب ولو قال الواقعة

بعد النفي لكان اشمل لانه سيندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير

في قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم او الحزن على وجه

فانا قلنا اذا لك كان فيه وجوها لعلها انه غير مبتدأ

لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر فذلك لانه في معنى

النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء

فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي صاحب الهم والحزن فهو نظير

ما مضروب الزيدان والثاني من العامل الظرف وقال فيها ان غير معتمد

والاصل ان من ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ثم قدمت
غير وما بعدها ثم حذف من دون صفة اعني ينقضي بالهم
فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه
وثالثها ان خبر المحذوف ومأسوف مصدر جاء على مفعول
كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن
هذه صفته ونبه ان يكون خلاف الظاهر والاول اعذب فالتعريف
من الوجه الاول ان يكون مأسوف من القسم الثاني للمبتدأ
وانتقال اعرابه الى الغير بسبب كونه مضافا اليه   فخبر نحو الغوث
اذي الداعي المثوب قال يا لا   [illegible] خبر تثنية لما سيأتي
ان شاء الله تعالى من ان الفعل وشبهه اذا اسند الى اسم الظاهر
لا يثنى ولا يجمع   واقائم الزيدان واعلم ان لابن ذا الصفة
الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام مذهبا عجيبا نقلته
في كتاب الفوائد وهو ان الصفة في اقائم الزيدان ونحوه خبر محذوف
مبتدأ واقيم المظهر مقام مضمر والتقدير اقائمان الزيدان
الزيدان فالزيدان الاول مبتدأ والثاني تكرير له واقائمان

خبره

خبره فحذف المبتدأ اعني الزيدان الاول الذي لذا الثاني عليه
ثم حذف المضمر الذي في قائمان على مقتضاه الى الافراد واقيم الظاهر اي
الزيدان الثاني مقامه فصار اقائم الزيدان هو مبني بعيد
من الصواب لان غاية ما فيه حذف المبتدأ مع القرينة واقامة
المظهر مقام المضمر وهما شائعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول
بان النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدأ
مع وجود الذات والقول بان المسند مبتدأ مع وجود المسند اليه
وكلها ظاهرة البطلان وكان المحقق الرضي يتبع المذهب
المشهور ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدأ بدون
الخبر وانما الجاهم اليه الاضطرار المغاير للصفة المذكورة وجه
المغايرة ان الصفة السابقة واقعة لظاهر بخلافها هاهنا فانها
واقعة لظاهر ومفرد فصح تلك واقعة بعد النفي والاستفهام
المسند به الى المبتدأ فتخرج الصفة لانها هو المبتدأ لكنها
مسندة الى فاعلها الذي [illegible] خبرها   او يجعل الباء بمعنى
الى فالذي في الحاشية فكان في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند

اليه المذكورة في تعريف المبتدأ اوح يظهر لقوله به فائدة
والا لا حاجة اليه لسند الى المشتق كما في القسم الثاني من
المبتدأ ومسند اليه المشتق كما في القسم الاول منه اي ما
ينبغي ان يكون المبتدأ عليه سواء تحقق في ضمن الوجوب او
بالاولوية فعلى هذا يجوز ان يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه
المبتدأ مثلا بشأن التقسيم فان القسم الثاني من المبتدأ يجب
تقديمه على ما هو مسند اليه الخبر اعني الاسم لفظ ويجوز ان يراد
القسم الاول فقط اذ كانت الاصالة بمعنى الاولوية البالغة
الى حد الوجوب لان المبتدأ آه ذات فان قيل هذا الدليل
جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم على الفعل والجواب
ان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه
ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فكانه قال اي الامرين قال
الرجل والمرأة مبتدأ آه ان تخصيصا بالجنس اراد ان الاحد المعلوم
كونه في الدار المبهم حصوله في اي الفردين وهذا التخصيص كما انه
حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب ايضا لان المخاطب مجهول معلوم له انه في الدار

وهو مستفاد من بقية فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فاندفع
ما ذكره الفاضل الرومي من ان هذا التخصيص عند المتكلم والثاني
التخصيص عند المخاطب الا انه يلزم من ذكره الخ امتناع ارجل
في الدار وهل رجل لعدم لفظ الزام التي تدل على ثبوت العلم
لاحدهما عند المتكلم الا ان يجوز بقول النحويين لذلك وقوعها
في سياق الاستفهام وذلك ان النكرة في سياقه فيتناول العموم
اذ المعنى هذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا معينا
وبعينه مخصصة الغرض من هذا التحقيق دفع اعتراض المحقق
الرومي حاصله ان لا تخصيص هنا لان معنى العموم ضد معنى الخصوص
فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف الاحد بالعموم
والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين
لو اريد بالتخصيص هنا المعنى الذي هو ضد العموم والشمول
وليس كذلك لانه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون
خبرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما
يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع

ان ذا اللام لا معد من هو نا التخصيص هنا يحصل بالعموم بهذا الطريق
فلا يلزم الجمع بين المتنافيين تمرة خير من جرادة نقل اهل السنة
عن عمر بن عباس ونقل الشيعة عن الامام جعفر بن محمد عن آبائه
عليهم السلام فتعيين فدية الجرادة اذا قتله محرم والمراد ان
فدية اي تمرة كانت والحكم ليس مقتصرا بتمرة دون تمرة ان يستعمل
في موضع اه لانه كانت في الاصل فاعلا لا قدم لافادة التخصيص
والحصر هو في قوة رجل موصوف اه وهذا هو الفارق بين
قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثاني فانك في الاول
قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت على رجل موصوف
بصفة القيام وفي الثاني اوقعت الحكم على رجل مجهول غير مخصص
بعد ذكر الحكم وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في [illegible] ووهنه
حتى انه صارت يصوت ويستغيث بالناس ليعاودوه على امره
مثل الكلب الذي ينبح من طارق الشر وقيل ان هذا القول وانما
يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير الكلب في وقت لا يهر في مثل
الا السوء فكان مورده هرير ايتشام ويخشى منه السوء هذا هو المقصود

اي كون

اي كون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة وقال بعض المحققين
هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضي وهو في محله
لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية ولا
فانظر منه جملة الانتقال لا اسناد الفعل الى الظرف كاللام
في نعم الرجل فانها اما لاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض
والجنس مشتمل على الخصوص وعين فجرى الذكر اللفظي [illegible]
لتعريف المعهود كما ذهب اليه الآخر والمعهود هو المخصوص فلا
حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان الجملة انشائية فلا بد
من تأويل بقول في حقه نعم الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى على
ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى تأويل
كما سيجيء اثناء الفصل الثاني ووضع المظهر الخ وهذا انما
يكون للتعظيم قالوا الرابط في حقيقته هو الضمير الذي وضع المظهر موضعه
اذا كان ضمير الشخص لحذف بالضمير لان كون الخبر عين المبتدأ
لا يقبل الحذف ووضع المظهر موضع المضمر لنكتة تقوم مقام الحذف
وكذا اللام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير

نحو الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة
امداد والمد رطلان وقوله الكر منه الجار والمجرور حال من بستين
والظرف في قوله السمن منوان منه صفة منوان ولهذا صح الابتداء
به احد الجار والمجرور واعلم ان الظرف حقيقة ظرف الزمان
والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المص هنا
اي فاول الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي
وحاصله ان المقدر هو الجملة للخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة
ان الخبر مقدر بجملة وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى التاويل والغرض
معناه ان الظرف ما دام مفروضا لكونه ملصقا بجملة فان الحصر لا
التقدير بالتاويل لان التقدير يوهم ان تقدير الجملة في نظم الكلام
فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة هي
نفس هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا
يوجب الحذف بنفسه هذا الظرف بتاويل الجملة انتهى ولا يخفى
ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر
لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل

مع الظرف

مع الظرف وحينئذ الامور ابسطها والدليل عليه ان الكلام تام المعنى
بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر ومما اتفقوا عليه من تقدير المتعلق
نظنى انه رعاية الامر لفظي حيث ان الجار والمجرور معمول بحسب المعنى فهو معمول
فلا بد له من عامل لفظي لان المعنى لا يحتاج الى التقدير كما نص الاكثر
فان العرب في الفتح يقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف
بلا احتياج الى التقدير وكذا اختلفوا في ان الضمير مستقر من الفعل
المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه
انه منتقل واليه يشير كلام المص بتقدير الفعل وهو من الافعال
العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون الدالة
الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة
على تقديرها ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة
على تعيينه وسد الظرف مسده والاصل في الخبر الافراد
ليتوافق لو كان امنى المبتدا والخبر لكونه معرفة وكون
من نكرة ولا يجوز الاختيار بالمعرفة النكرة وسيبويه جوزه
في المبتدا اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام ما انا اقول انه من

وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث المعنى
كما اشار اليه بقوله فان معناه اهذا ابوك ام الصم قال الى هذا
متساويين في التعريف او غير متساويين اشار بهذا التعميم الى
فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين فان المعرفتين
لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين لتوهم التساوي
في التعريف زيد المنطلق مثال لكونهما معرفتين سواء كان
وبينهما ام لا فان في معرفية الاعلام المعرف باللام او تساويهما
خلاف سيأتي ان شاء الله فان الحق ان معرفية الاعلام وقال
بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق
زيد فان الاسم يتعين للابتداء به لكونه ذاتا صالحة
والصفة تتعين للخبر لكونها صفة ومشتقا اقول هذا ليس بسديد
لان الخبر يصح اشتقاقه وجموده في الاصح والصفة يقع الاسم
خبرا بمعنى المسمى بكذا او الصفة مبتدأ بمعنى المتصف بكذا فلا
قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد يجب التقديم مثل
ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه

فيتنبه

فيتنبه بالاسناد كما هو المتعارف ومثل قول الشاعر بنونا بنو
ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد اي في اصل التخصيص
المجوز لكون النكرة مبتدأ فان تخصص غلام بواسطة وتخصيص
خير بلا واسطة فانه اسم التفضيل وهو مشابه للمعارف ومشابهته
تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان اللام لا يدخل عليه
كالمعارف افضل منك افضل مني فان الاول مبتدأ
والثاني خبره وهما متساويان في نفس التخصيص لان كلا
منهما افعل التفضيل مع من وهذا تخصيص بالعمل كما ذكره
بعضهم في قوله عليه السلام امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر
صدقة فان امر نكرة تخصص بالعمل لان الظرف لكونها اي هذه
النكرة في معنى الاضافة فكانه قال امر معروف ونهي منكر وقس
عليهما نحوه فعل له اي فعل مسند الى المبتدأ فان
الاسناد الى الضمير الذي اسناد اليه في الحقيقة فيكون فعله
فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعله الضمير
الراجع الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا له

له بل جملة كذا قال بعض والظاهر ان المراد بالفعل اللغوي الذي

هو الحدث ولازم لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد

اما ثم زيد فان الخبر فعل المبتدا ولم يجب فيه التقديم كما

لتا في ضربت هند فانها حرف تدل على تانيث الاسم الفاعل

اي الذي ليس بجملة الخ اشار الى دفع ما قيل ان

الخبر في ابن زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر

بجملة فكيف قال انه خبر مفرد فحاصل الجواب ان المراد بالمفرد

ليس بجملة تصريحا واين صورة اين اذ الضمير المستكن لم اعتبار

كالاستفهام قال بعضهم لا يقتضي الخبر من موجبات التقديم

الا الاستفهام قال بعضهم ويرد عليه اما ثم زيد فانه يجب

تقديمه فنقضه النفي من حيث انه مبتدا وانما قيد بالحيثية

لان تقديم الخبر لا دخل له في ذات الابتداء اعني كونه اسما

مجردا عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق

عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدا وهو التخصيص مفقود

لتقديم تصحيح الوصف للذات فتدبر التابع له الخ ولما

امتنع

امتنع تقديمه لانه خبر ولو قدم عليه للزم تقدم على نفسه

على الله عبده متوكل فان عبده مبتدا ومتوكل خبره

على الله متعلق بالخبر فالمبتدا ضمير راجع اليه مع كون المبتدا

مقدما على الخبر لكن المتعلق هنا ليس تابعا له بتبعيته

ممتنع معها التقديم فان المتعلق ليس هنا جزء الخبر

لان الخبر هو قوله على التمرة هذا الذي اخترناه كما اسلفنا لك الشارح

الرضي ويجوز ان يريد بالخبر في اللفظ المقدر لان الجار والمجرور

وحده متعلق بعامله لان الجار ليس يتعلق في الحقيقة

بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل المختار والتمر اولى لان

على هذا الافرق بين المثالين فتامل الواقع مع

اسمها وخبرها الخ لما خبر المبتدا خبران اصطلاحا

اشار الى المسامحة في عبارة المص والمراد انه خبر عما بين كت

او ان من غير تعدد الخبر عند من قال به فتصحيحا للتقليل

تدل فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير فانهما

في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسط

بين الحلاوة والحموضة لا ثبات انفسهما ونظر بعض الخ
هو الفاضل الرومي ثم الاقتصار عليه لذلك اي لو جعلت
التعدد في عبارة المص اعم من ان يكون بعطف ام لا فاقتصار
المص على الاتيان بمثال التعدد من غير عطف لذلك
اي لان التعدد بالعطف لاختفائه وهو السببية للاول
الخ اي معنى الشرط هو التعليق الشيئين بان يكون الاول
سببا لتحقق الثاني والحكم بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار
موجودا فالشمس طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله فان التقدير وما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله
مع ان النعمة التي حصلت للمخاطبين ليست سببا لصدور النعمة
من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها الى الله
سبب لاتصالها والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم بالاخبار
عنا اي بما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله
تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار
بكونها

بكونها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت
بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى
والفاضل الرومي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فادخل
ما بكم من نعمة الا انه يخالف تصريحهم في كتب المختارات فلذا علل
عند الشرح نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط تعليل
لصحة الدخول بعدما اي اتضح الوجهان بالنظر الى مجرد
تضمن المبتدا معنى الشرط واما ادعي وجوب دخول الفاء لانه لما كان
المبتدا متضمنا لهذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء
في خبره واما اذا قصد اي اذا قصد الدلالة على السببية
للاول للثاني في العبارة اللفظية كان يقال في الذي
ياتيني ان اتاني فله درهم فيجب دخول الفاء لما كان هو في الشرط
في اللفظ واما اذا لم يقصد اي اذا لم يقصد الدلالة على ذلك
المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى يكون الامران
وان كان موافقا في اللفظ المبتدا المتضمن له الا انه لم يقصد
ذلك المعنى فيجب عدم دخول الفاء وفي حكم الاسم الموصول

الخ لانهما في حكم لفظ واحد لكذا الخلاف في المضاف والمضاف اليه

والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرط لا يكون الا

خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء   باب كان وباب

علمت الخ وان لم يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم

والكون بيانيان الشرط حيننا انهما باليان على التحقق وقوع

ما بعدها والشرط يدل على التعليق والتحقيق بنافيه

وجه ذلك التخصيص اي وجه تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق

بالنظر الى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع

في الحروف المشبهة غير ليت ولعل ولو لم يذكر قوله بالاتفاق

لم يفهم ان في بقية حروف المشبهة خلافا   في المنع عن دخول الفا

محتجا بان صدارة الشرط قد بطلت بدخولها فكان تضمنا

المبتدا لم يضعفا لانهما لا تخرجا الكلام الخ اي لهذا الكلام

غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى ان علمت وكان

يمنعان من دخولها مع انهما لا يخرجان الكلام كافة لبيان التعليق

في المنع ما سمعت سابقا   فان قيل من ابن سيبويه من منع

هذه

عن مثل هذه الاية بان الفاء ليست بجزائية بل هي زائدة او

هي للتعليل والجزاء محذوف بدليل انه كما مر ان في بعض الايات

وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه

وكون اصلا في الكلام نحو الحمد لله اهل الحمد منظا به محمول

على حذف الخبر فهو كلام ما فان حذف العامل ولهذا به مسلم [illegible]

لعلم انه كان في الاصل الخ حاصله ان اهل الحمد شاذ

كان مجرورا صفة لما قبله تغير اعرابه قصد المبالغة في المدح

وذلك لان في تغيير المالوف زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه

ولان الكلام الذي به المدح صار في جملتان بعدما كان جملة

واحدة وكلما ازداد الكلام معنا ما ازداد مدحا ولو ذكر هذه

المبتدا لتوهم ان الكلام جملتان في الحال الاصل وقس عليه

وطعنه للذم والمدح والترحم نحوها   تقديره هو زيد

وانما حذف المعلم به رسد عيره سده لذكره في السؤال المقدر

كانه لما قام نعم الرجل قيل له من هو فقال زيد يا في الكلام

لان القسم المستعمل الخ اي مقصود المستعمل تعيين ذالك الشي

المرئي بالاشارة وان يحكم عليه بانه هلال ليتفطن الناظرون
وليس المقصود ان الهلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا مبني على ما
ذكرها ارباب العربية هو ان المعلوم المعروف عند المخاطب هو ا
لذي يقع مبتدأ والمجهول عنده يقع خبره مثلا اذا عرفت
مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرف انه اخوه ام لا تقول له زيد
اخوك وبالعكس تقول اخوك زيد اذا تخصصت هذه القاعدة
فنقول في المثال عند المخاطب انما هو مشار اليه بلفظ هذا
غير معروف بالهلال فنقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة
الهلال لا غير ليتوجه الخ علة للتعيين والحكم اي تعيين
ذلك المرئي والحكم عليه بالهلالية ليتوجه الناظرون لانهم
لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا
فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت
اليه السامعون لانه معروف عندهم على عادة المستهلين
فان عادتهم ذكر القسم فاشار الهذا لعيدهم الناظرين
ولئلا يتوهم الخ اي لئلا يتوهم ان اصل الهلال ساكن لاجل الوقف
لا يتعين

١٢٥
لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ا
البصر على المذهب الاصح انما قيد بذلك لان فيه مذاهب احدها
ان اذا ظرف مكان جزء من السبع ثانيها ان يكون ظرف زمان
جزءها بعده بتقدير المضاف اي في وقت خروج حصول السبع
وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع جزءا عن الجثة ثالثها
انها ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف
اي نعاتوا وقت خروج السبع وفي كل منها تكلف فلهذا قال
على المذهب الاصح فاذا السبع وافقه عليه اكثر الشارحين
الخبر انما هو موجود او حاصل استدل ليني بان اذا الفجائية
وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ومنع تقدير
الخبر الخاص كقائم وواقف لانه لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة
هنا اذ الفاء ولا دلالة لفظية على الخاص فظهر ان ما قدره
في محله القرينة وفي تقدير لفظ خرج فان مفاجاة السبع
بعد الخروج يناسبه الخبر الخاص عين ما رسمه اذ لو سد
مسده كما سيأتي بين الامور الهادن بالنفي والاستفهام

لانی لو لم یکن التفریح بحیز رتبة العلماء لکنت اشهر من ان یبین فهو شائع
مشهور ای لولا وجدان زید وذلک للمشابهة لولا بحرف الشرط
والاختصاص لولا التحضیضیة بالفعل فیحمل لولا الامتناعیة
علیها لولا هو الوجه لا اختصاص تختص بالاسم فیحمل فیه کتاب
الحروف او کلیهما لم یذکر النحاة لا ومثال قولهم تشابها
قائمین علی صیغة المصدر اذ کان زید مفعولا به وتقدیره لمثال
یلزم تکرر المثال ضربی قائما یحتمل ان یکون الحال هنا
من الفاعل او من المفعول والمصدر منسوب الی صاحب الحال
وقوله او قائمین مثال لکون الحال منهما وفیه تکلفات کثیرة
احدها حذف اذ مع الجملة المضاف الیها ولم یثبت فی غیر هذ
المکان وثانیها العدول عن ظاهر معنی کان التامة الی معنی
کان الناقصة لان معنی قولهم حاصل اذ کان قائما ظاهر فی معنی الناقصة
ثالثها قیام الحال مقام الظرف الذی حملهم علی تقدیر اذا کان
المترتب علیه هذه التکلیفات اشتراط اتحاد العامل فی الحال
وصاحبه لانه لا یجوز ان یکون منه لما سیجیء ولا یجوز ان یکون

حاصل

حاصل المقدر لاختلاف العامل لان العامل فی الحال الحاصل
وفی صاحبها ضربی وهو المبتدأ و زید والحق انه یجوز اختلاف
العاملین علی ما ذهب الیه المالکی تقدیره بلابسه قائما
ای ان ضربی لزید ملابس زیدا بوقوعه علیه بلا بینی
قائما ومعنی ملابسته فی کونه صادرا منی المخبر ان فی قوله
ان تقدیره قوله مستریحین من تلک التکلفات لانها مبنیة
علی تقدیر اذا کان وما ذهب الیه الرضی قال عنه من غیر
سلامة فلا یکون الحذف واجبا لجایز للقرینة الدالة
علیه انه ولعل وجهها ان حذفه عندهم وتقییدا لمبتدأ
المقصود عمومه بدلیل الاستقبال التحقیق هذا المقام ان المصدر
اذا اضیف یکون عامة بدلالة الاستعمال فیکون ضربی زیدا
اخبارا عن جمیع الضربات فی حال القیام فیلزم منه انه لم یضربه
فی غیر حال القیام وانه لو ضربه مرة فی غیر حال القیام لکان
مناقضا کقولک ضربی زیدا قائما ولما لزم تقیید المبتدأ
علی تقدیر الکوفیین مثل ان قائما الثانی کان متعلقا بقوله

ضربني وكان معناه كل ضرب يصح فيه على زيد حال قيامه فانه حاصل
لا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام ليكون مناقضا
لقوله ضربني زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان
اي ضربني زيد قائما اي ضاربي اياه الا هذا الفرق البعيد
وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لانه
في قوة ان الموصول مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض
صلته ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر
بلا قرينة ذهب بعضهم هو ابن درستويه لو كان ما ذهب اليه
صحيحا لتم الكلام بضربني زيدا بغير ذلك الحال وعطف
عليه شيء بالواو والضمير انما يرجع الى المبتدا هو الذي فهمه الفاضل
المحشي من هذه العبارة وعندي انه يرجع الى الخبر لما سيعرف بعيد هذا
اي كل رجل مقرون مع صنعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر بعد
المعطوف اي مقترنان لزعمهم ان المعطوف معطوف على المبتدا
فهو مبتدا فيحتاج الى خبر وورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر المبتدائين
فلا يفيد المبتدا الثاني هو قوله وصنعته مع ان المبتدا مع انه لا يكون

ساد اسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما عرفت به البعض
والثاني الفاضل قدر الخبر مفردا وعطف وصنعته على ضمير فلا يكون
مبتدا حتى يحتاج الى الخبر وزعم الكوفيون ان هذا الكلام تام
يحذف منه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وصنعته لان الواو
بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع صنعته لم يحتج الى التقدير فكذا
ههنا فالجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي
وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله جزءا الا ان الخبر لا يعطف على المبتدا
فلا بد من تقدير الخبر والصنعة واللغة الحرفة التي هي لازم
والحرفة والتاع وههنا كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا فاعلم
ان الحذف في مثله لا واجب بدليل اثباته في افصح الكلام عند الله
هو كلام رب الفصاحة حيث قال وانتم في قرن وايتم المعطوف
اي على الخبر المحشي اي على المبتدا واجاب عن الاعتراض الشافي
بان المعطوف وان كان من تتمة المبتدا لكنه يذكر بعد الخبر
فصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف
يكون معناه ان يكون معينا كذا لك بحيث تنقل من سماعه

الا كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره الذي هو قسمي فلو كان
غير معين لم يجب حذف خبره كقولك امانة الله لافعلن كذا
اي لعمرك بقاؤك اشار بالعطف الى اتحاد المعنى به
اشارة الى ان الحمل مجاز فان العمر ليس بقسم بل مقسم به فان القسم
معنى مصدري فلا يصح الحمل حقيقة لا يستعمل مع اللام الا في
استعماله في القسم على وجهين بغير اللام فان لم تأت باللام
المصدر وقلت عمرك الله لافعلن كذا فمعنى عمرك احلف ببقائك
واذا دخلت عليه اللام رفعته بالابتداء واللام فيه لتوكيد الابتداء
ولليت هي الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم اي من المرفوعات
اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مقيد بعد دخول الحروف وذلك
بقرينة ما سبق بقوله هو المسند المبتدا بكلام وقول الفاضل
المحشي مبني على ان ذكر خبر ان ليس لانه من جنس المبتدا بل لانه
من المرفوعات فقوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون
ووجه ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو
اقوى منه فعلى دخول العامل او لفظا اعلم ان ما يصلح التعريف

قال

على حكم من افراد المعرف لفظا او معنى اما لفظا فبالعطف واما
معنى فلا يخفى اعتباريتها لا معنى بينهما فان مثل التأكيد
وهو حاصل في المبتدا والخبر وظاهر تقديره لا ينقض التعريف
بمثل يقوم بان يقال انه مسند الى الشيء الخ وهو ابوه بعد دخول
ان فلينبغي ان يكون خبر ان ليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول
ان الكلام من معنى الدخول وهو التأثير لفظا او معنى مقصود
في يقوم وحده وحاصل في المجموع فان الرفع المحلي للجملة فكذا التأكيد
فيكون هو الجزء لا الفعل وحده ولا يحتاج الى ان يجاب الخ
تعريض الفاضل المحشي ويلزم منه عطف على قوله يجاب
وحاصله انه يلزم على هذا الجواب ان يكون قول المص بعد
دخول هذه الحروف مستدركا فانه اذ لو حمل الاسناد الى مجموعها
ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها فيلزم المحذور
فيحتاج الى التأويل المجاز الخ والاصل عدم التأويل ولا
يلزم من ذلك الخ هذا الكلام نوع بحث لنجم الائمة الرضي حيث قال
وقد يجاب في خبرها من المبتدا في غير ما ذكره المص ايضا وفيه

ان تعتبرها لا يكون مفرد مستغنيا اما له الصدر الكلام انتظم بحمل

كلام هذا الفاضل اعتراض على المص بانه ينبغي ان يكون الا

في تقديره ولا في تقديره استفهاما وحاصل الجواب ان المراد

ان المراد حكمه حكم جزء المبتدا اذا صح كونه جزءا هيهنا لا يقع

الا اما لان التحقيق ينافي الاستفهام واما لانه يفوت صدارته

اي ليس امره الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى المفهوم

من فحوى الكلام   وان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان

الكلمتان من مفردات كلام الرسول ومعنى الفقرة الاولى ان بعض

البيانات الصادرة من بعض الناس تؤثر في القلوب تاثير السحر

في كلمة اي يبين معناها بعض الزاهدين ابلغ من التاثير

في كتب التصاوير التي بينها بعض الفاسقين ومعنى الفقرة الثانية

اي بعض الشعر حكمة اي كلام الحق على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب

الى مولانا امير المؤمنين   وذلك لتوسعهم في الظرف فان ذلك

لان كل حادث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء

كالقريب الحميم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره والجار والمجرور واجرا

مجراه للمناسبة اذ كل منهما محصور في التقدير   اي النفي

صفة وان كانت صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود

فالتشبيه مفردة فتامل وتسمى ايضا لا التبرئة لانها تبري

الجنس من الصفة   ما عرفت من المورد ولا بوات انواعها لفظا

او معنى فلا بد ودخلها لو وجد ان نفي يلزم على الظ التعريف ان يكون

بجزء اي الفصل بعده جزءا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبر

لها فالجواب ظ بعد ما عرفت   لاحتمال حذف الخبر والمثال

ينبغي ان يكون ظ فيما يحتمل له   على ما هو الظ واما ثانيا قال

ذلك يجوز ارتفاع صفتها على المحل لشابهتها الا ان في

افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان المبالغة الاثبات

وهو الوجه في عملها نحكما ان صفة اسم ان يجوز رفعها على المحل

وكذا اما شابهتها الا انه خلاف الظ بل صفة قوم لا تقيد

بالظرف لان الظرافة عبارة عن الكلام ما دون العادة يحمل الناس

على الضحك ونحوه وهذا لا يتقدم بكونه في الدار   ونحوه

كالحالة الغائبة في معنى الظرف لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي

منفيا ولم يكن هنا قرينة خصوص المرفوع سيد الاخفش لا لنفي لفظا
ولا اصل في كلمة الشهادة الله اكبر مقدم حل اعلام شامل
اي لا اله الا الله قال بعض الافاضل تقدير الخبر موجود لم يلزم
تقدير الخبر موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من
من الالهية لا نفي امكان وجوده وان تقدر ممكن يلزم منه الا
اثبات وجوده على التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما
يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهية و
اثبات الوجود له تعالى والجواب من وجوده احدها ما ذكره
الزمخشري وهو ان الخبر نفا لا اله الا الله على المن الاولى الثاني في
لارادة الحصر والتخصيص على نحو منطلق زيد ثم اريد به التفريع
باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه فتقدم حرف النفي وسط
حرف الاستثناء ثانيها انه يجوز تقدير موجود وبه يندفع ما ذكره
الاشكال لان تقييد يقتضي نفي الامكان او لو كان اله الا له الممكن
شريكا لكان موجودا لا يحاله اذ شريك لا يكون الا واجب الوجود
ولا يدخل شريكه في حيز الامكان ثالثها تقدير ممكن ما لتقريب

قريب

قريب لما فرضيها اما قاله بعضهم وهو قوله لا اله موجود ولا
رابعها ولكن انه راجح للشبهة وهو كما نري خامسها جعل الا
بمعنى غير ويكون هو الخبر فيفيد نفي كل اله غيره سوى لفظ معبود
بحق او غيره ذهب اليه بعض المتاخرين وفيه كذا احمل الا على معنى
اسم الماهية نادر سادسها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت
للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاجسام الهة معبودة من دون الله
ثم قال الموحد يقصد به الرد عليهم سابعها ما قال بعض المحققين
وهو ان كلمة الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي
لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين موجود او ممكن وقد عرفت
انه لا يتم ما تما سعد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد
لانها قد صارت علما عليه شرعا اما الوجه الثاني فسيدنا هو الاوجه
فيكون معنى قوله الخ فيكون ح لا من اسماء الافعال ونفيه
المفسر باسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة على الصفة
المحل لان لفظ الحال فان نقت عين وبقرينة كقول الشاعر وهنا منهم
منهم ولا كان مثله وليس يكون الدهر ما دام يذبل على من ورد الشاعر

وهو النكرة من قوله كتب في الحاشية المتعلقة بالاعراض في البيع
الزوال والصيف في تبيانها الحرب اى من اعرض من بين الحرب فلا تعلى عنها
يجوز ان يكون لنفي الجنس ضمه ردة على الفاضل الرضي ضعفه
قال لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع مثلا فان النكرة انما
يجب الفصل بينها وبين معمولها   اعلم ان المراد من ذكر هذه
الفائدة توضيح الفاعل والتوجيه الى افادتها   فلا ينقض
بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك في ان زيدا اخوك فانه لا يصدق
عليه انه مسند اليه بالبقية   لكثرتها اذ كثرة النسخ ا ٣١ لعص
بالبيان تستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم
علامة كون الاسم مفعولا فلا ينقض حد المنصوب بحال في نحو لك
مررت بعلمات   او حكما في الملحقات بالمفاعيل من الحال
والتمييز وغيرها   اى من المنصوب في ظن المنصوبات حتى نقضها
لغير هو في قوله هو ما لم ينل   او مما اشتمل يوجب تقريب الرجح
لصحة اطلاق صيغة المفعول هذه الصحة انما هي بالنظر الى اللغة
واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح اطلاقها كما من الجهة فان مفعول

الطلاقها

اصطلاحا فانه وقع بفعل الفاعل الفائدة ولم يسند اليه ذلك
الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا   اسم ما فعله كلمة ما عبارة
عن حدث لان فعله فاعل فعل هو الحدث وليس الا   بحيث
يصح اسناده الخ المراد بصحة اسناده صحة انتسابه الى فاعله
كما تقول ضرب زيد وصوت زيد ونحوهما   لا ان يكون مؤثرا
فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى الظاهر اللفظ فتخرج
الامثلة الاتية   وانما زيد لفظ الاسم الخ لما كان تعريفات
سائر المفاعيل بحيث تزاد فيها لفظ الاسم صار ذكر الاسم مع
والاسلوب ترك لفظ الاسم تعبيرا عن ذكره بقوله زيد لفظ الاسم
وحاصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث وهو المعنى
المفعول المطلق من اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى   فيدخل
فيها المصادر اى في قوله اسم ما فعله وانما سمي المصدر مصدرا
لانه من صدره ذابح وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه
على مذهب البصرية او محل رجوع الى الفعل على مذهب الكوفية او
اسما عطف على قوله مثلكو ولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ

والمقدر به الاسم لان الابهام من الفعل وشبهه كما هو شايع
فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروج مثل ضاربه ضربا
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ ان قيل يلزم خروج المفعول
المطلق النوعي والعددي عن تعريفه لانهما ايضا لان ما زايد
على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء
فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث التي دل عليها
اللفظ وكون الحدث نوع كذا او مرة وكذا من عوارض ذلك
المعنى واوصافه وكذلك خرج به مثل كرهت كراهتي فانه مفعول به
مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب ان لفظ كراهتي معتبر بوجهين
احدهما كونه معنى بحيث قامت بالفاعل واشتمل معنى الفعل
عليها فهو مطلق ولفظ الحدث ثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة كما في قولك كرهت كراهتي فالفعل ليس مشتملا
عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه
انبته الله نباتا فانه مصدر انبتك نباتا بفعل نبتا
نابت ومصدريته جواب ثانيا لا للتاخير ليس بمصدر

دوجهه

ويمكن حمله المصنف ههنا على الاول لما اجاب بان مصدريته مجازية
اكثيها من حيث انها من الموصوف المقدر يعني بكونه مصدرا ومن المصدر
المبالغ فيه معلوم اى سقيا سقيا ان سقاك الله سقيا ما صفته
الذي هو بمعنى ولحجناء القتبة مخففة بعلم المخاطب
اي اشارة الى تعريض الحذف القياسي او بلا شبهة فانه كان على الفاصل
الجزء لحاجة الى الحمل المثبت فاما اذا ثبت لا يجب حذفه
لما استغرقه من علة وجب الحذف ثم يكون منه اي من الفعل المطلق
المحذوف فعله فانه مذكور لكانه من نوع الجزء فلم يكن من باب
المفعول المطلق او وقع او هنا المنع الخلو وفيه الجمع بدليل قوله
ما انت الا سيرا اي بعد كلا وكلا فانه ان كان حملوا
لانه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله ما مبتدأ واما حج
يعني لم يفصل الفاعل الثانية عن الاولى بقوله منها لا
في بعض القيود واولها ما يشبه من فعله فان سير البريد
ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل الشبيه به اي ما انت
الا تسير مثل سير البريد الى الفعل المرتبط في الرباط

معربه ثم بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثنا
عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنوا الربط ويتخذون
البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل
اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وثانيا
وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والساد
المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس
فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما
الساد مسد المحذوف فلانه للاستثنا، واما القرينة في الثانية
هو المبتدا فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر
واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر الاول والذي اعتمد
في وجوب الحذف ما عول عليه الفاضل الاستراباذي وهو ان وجوب
الحذف من حيث ان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء
بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث
والتجدد فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم الفعل
لم يستعمل الفاعل اصلا لكونه اما فعلا وهو منصوب موضوع

علی

على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل ايضا فتجنب ايضا
الفاعل فلزم الحذف فاذا تحقق علة وجوب الحذف ظهر لك
عدم وجوبه في تلك الامثلة التي اخترعها اي [illegible]
منا اه واما وجوب الحذف في هذه الصورة لان ضابطة هذا القسم
ان يذكر جملة تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فانا
اذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ المصادر منصوبة
عقيب تلك الافعال لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر
الذي تضمنته الجملة المتقدمة فيصح ان تقوم تلك الجملة
مقام ما تضمن تلك الاغراض اي افعال الناصبة لها فلما
صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها
فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وعبارة اخصر وهو انه
انما وجب الحذف بسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف فلنا سببها
له من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها   صوت حسن مرفوع لانه
على انه بدل من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه وظني ان
هذا واما الخارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز

منها في هذا المقام لان الزهد ليس من افعال الجوارح ففيه
تعريض بالفاضل الرومي حيث قال ينبغي ان يقسم الى التزهيد زهدا
اخرويا وخروجا مثل الزهد على علم الفقهاء والزهد هو الزهد العملي وان
الثاني يكون من قبيل الاخير وحاصل الجواب ان مثل هذا خارج
بقوله ما لحجة الى تقسيم الخ فان العلم والزهد وامثالهما ليست
من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات النفسانية
بعد جملة وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لقيام الجملة
المقدمة المشتملة على الاوصاف مقامه وكون الناصب
هو الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا بفعل مقدر لان الجملة في معنى الفعل والفاعل
فهي بمعنى تصوت كانها تدل على المصدر الحادث وعلى فاعل ذلك الحدث
وكذا تقرن بالجملة ما تدل على زمان المصدر الحادث اي الماضي
وهو لفظ مررت فهو مثل التضاد للفعل والفاعل وانواع تحقيق الائمة
ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي
بمعناه في الجملة المقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت يصلح للعمل

على فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك
زيد الامير اي من تعريفه زيد الامير وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون
جملة اعلم ان المضمون المعرف سابقا بقوله مصدر ها المنسوب الى
الفاعل الخ هو مضمون الجملة الفعلية وههنا المراد مضمون جملة اسمية
فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى المذكورة عليه
وعينه على حيث انهما تحدى المضمون لانه انما يؤكد نفسه
اشارة الى ان اللام في قوله لنفسه صلة للتأكيد لا للتعليل
كما سيتضح لا من ابقائه ولو باعتبار اي ان اعتراضا يؤكد
نفسه وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك المغاير مغايرا له
بالاعتبار اي ليس يوجد هذا المغايرة لا ذاتا ولا اعتبارا حتى
يقال انه يؤكد ذلك الغير الاعتباري كما يظهر لك في المسئلة
الاتية فان فيها المغايرة مفعول المطلق بالاعتبار فيسمى
مؤكدا لغيره نحو قولك مصدر وقع مضمون جملة الخ اعلم ان كلام
المص وتقريره الخ اشارة الى تحقيق المقدمة المشهورة وهي ان
الخبر يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم لهذها على الظاهر وقال

ان الصدق والكذب متكافئا الاحتمال من زيد قائم مثال
وبعض المحققين كالمصنف ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص
في الصدق والحلق بحيث لا احتمال فيها غيرها من حيث مدلول اللفظ
قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث القول
اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل المصنف
هو مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره صريح في اختيار هذا التحقيق
قوله لانها تحتمل الصدق والكذب ليس المراد والحق والباطل
الاول امر اي الحق والصدق لانهما × مدلول الجملة لا محتملها
كالكذب والباطل ووجه ذكره ان احتمال الجملة لهما كغيرها
انما هو في مقام التذكير والرد على السامع لانك انما تؤكدها
لانه توهم المخاطب بثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب
في ذهنه كذب مدلولها فصار مدلولها ونقيضه محتملين عنده
غير ترجيح   تاكيدا لغيره وهذا اصطلاح المتأخرين وسيبويه
يسمي التاكيد لنفسه التوكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام

قوله

لان من حيث هو منصوص البيانه هذا الكلام اشارة
الى التحقيق بديع وهو ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه
في الحقيقة والا فليس بمؤكد لان التوكيد تقرير الامر اثباتا
بان تكرره وان لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى ما كان ثابتا
فكرره انما يؤكد نفسه فكيف قال المصنف وغيره تاكيدا او توضيح
ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغايره اعتبارا
وذلك لانه تراه هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص
عليه بلفظ الحقيقة وعبر بها عنه مؤكد نفسه لانه يؤكد
الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غيره من حيث ان
الحقيقة لعدم احتمالها عند السامع فالمؤكد اسم مفعول
هو الجملة الموصوفة باحتمال غير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة
المنصوص الغير المحتملة بنفي   ويحتمل ان يكون المراد الخ
هذا الاحتمال ذكره المصنف وحاصله ان اللام ليست صلة
للتاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل للتعليل اي لمعنى
ع انه صار تاكيدا لاجل ان يدفع الغير وهو الاحتمال الاخر الذي

الباطل ورده الفاضل الرضي بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق
فاجاب الشارح بحمل ما سبق عليه وعلى هذا يجب حذف الفعل هنا
ما سبق في نظيره حتى يحسن تعليله بقوله ينبغي ان يكون
المدح والمؤكد بالفتح معنى مذكور فيهما ما هذا الاحتمال
في هذا المقام فانه من ترك الاهتمام وفي جعل المثال الخ
مثل لبيك وهو مصدر مضاف الى المفعول اي العبد مفهوم من المثال
لكنه تخلف اذ الشارع فهم الترتيب بدون المثال فحذف
الفعل الخ فانما حذف ايضا لان تثنية المصدر يقوم مقام
او ليفرغ المجيب بالمرة من التلبية فيفرغ لاستماع المأمور
به حتى يمتثله متعلقه به اما نفيا او اثباتا وقالوا وقع
لون في مررت بزيد الخ فانما صح اخراجه مع انه مفعول به
لانه ليس مفعولا به على الاطلاق على اصطلاحهم بل مفعولا به
بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق والمفعول المطلق الخ اي
يخرج المفعول المطلق عن حده من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل اذ
لانه غير فعل الفاعل اذ لا يحتاج الى التكلف المذكور قال فشكل

ما

على تقدير تعميم الفاعل او لكونه في حيز ان اي كونه وقع المفعول له
في حيز ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في
حيز ان لا يتقدم عليها العامل في المفعول له اشارة
الى ان المراد من الفعل العامل ما يدخل فيه شبه الفعل
في باب الاخبار نحو لبيك لك اي الزمه على المدح نحو
الحمد لله الحميد او الذم نحو مررت بزيد الفاسق او
الترحم نحو مررت بزيد المسكين اي انتهوا عن التثليث
فهو الكفار من القول بثلاثة الآلهة عيسى عليه السلام ومريم
والله تعالى وبهم بقيد التوحيد وطئت سهل السهل
نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض بوجهه او بقلبه
كلمته او المنع لحظ كما اذا ناديت مثلا للتوجه بالقلب
مثل يا سماء ومعنى نداؤه نعم ليتزهر نعم من الالتفات اليه ...
له وقلب وقال ابو علي الظاهر ان مراده انهما اسما افعال
بمعنى ادعو فعل المضارع المتكلم التي يرتفع بها المنادى الخ
المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان منهم

يرتفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة
لان الرفع من القاب المعربات واجاب عنه باحد ثلاثة وجوه لما
مع تحمل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء وتسمية
منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول عليه او يكون
الفعل مسندا الى الجار لا مرفوعه والتقدير ويبنى المنادى على
ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الضمير لفعال الاسم
والتقدير ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشارح بانه
غير ملايم لسياق الكلام لان الضمير في قوله ويضاف راجع الى المنادى
فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير اما العطف
عطف على ما قبله يجب المغايرة فان قوله يرفع به المنادى في قوة
ان يقال ان الفعل مسند الا ضمير المنادى مكانه قال الفعل اما
مسند الى ضمير المنادى او مسند الى الجار والمجرور ولهذا المعنى
اما لفظا فظم واما معنى فلان معناها الخطاب اثر ادا
وتعريفها اما انها اشبهها لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء
وما في حكمه النكرة الغير المعينة وانما قلنا ذلك اي جعلنا

ربحة

لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم يخل المشابهة الكاف الاسمية
بعد النداء وتعريفه بالقصد اي بلام يدخله اشار
به الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليست
للاستغاثة معنى اللام بل معناها هو الاختصاص وانما فتح
مع انها لام الجر وهي مكسورة كاف الضمير اي كاف ادعوك
لعدم وقوعه موقع الضمير فانه في المرتبة بعد المستغاث من
فتح اللام المعطوف لانه صار منادى مستقلا بلا قرينة فارقة
فشكل لان الذي يقتضي الفتح وقوعه موقع الضمير فلا وجه
بفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب
صورة او تقديرا مثل يا غلامي ان كان معربا قبل دخول آه
خرج بهذا القيد يا يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحوه مما
هو مضاف الى الجملة ومبني على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء
فلم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا يا طالعا جبلا قال الفاضل
المحشي هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا يعبد العلماء العا
وتقديره الموصوف فشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه

مثاله معرفة او معرفة ويجب تعريفها لفظا لئلا يكون هناك
شبه مضاف انتهى وهو جيد ويكون الموصوف معرفة تعريف
صفة نقول يا ايها العاجل الظريف فيمكن ان يتوهم انه معتمد
على موصوف معروف تعريفا بدليل تعريف صفته والتقدير
يا ايها الفاتح جبلا محذوفا اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا
يحتاج علامة التعريف ثم نصبها لكونه مضارعا
للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين
فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد   توقيت
لنصب رجلا تقييد له اى نصب الرجل وقت لغير معين لانه
قيد له بذكر معه في قوله الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان
غير معين فيكون قوله لغير معين مستدركا   باحسان وجهه
ظريفا نقل عنه في الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا
ظريفا ليكون نصبا فكونه نكرة لم يقصد به معين فانه
لو قصد به معين يقال يا احسن وجهه الظريف   اعم
من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد عليه فهو مثال

للقسم

للقسم الرابع   لان توابع المشتقات اه لانه ليس مبنيا على ما
يرفع به لانه معرب قبل النداء بالضمة وبناؤه حالة النداء
على الضمة   فانها لما استغنت جملة معترضة لبيان ان ثنا
ولما المفرد المضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف
انتصابه الثاني نظرا لعدم مطلق الاضافة واما الاول
فلانهما في حكم الانفصال مترجح الى المفرد بعلة وقوله لبيان حال
علة لقوله وانما جعلنا   الحسن الوجه والحسن الوجه
برفع الحسن الاول ونصب الثاني وجر الوجه فيهما   الحسن وجهه
والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الوجه
فيهما على الفاعلية   والصفة مطلقا اى معرفة كانت
او نكرة في حكمه ليدخل فيه يا نبيل الحسن الوجه وكذا عطف
البيان   ترفع على لفظه قال الفاضل المحشي هذا من
غلط بعض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع
والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام
في رده يحتاج الى التطويل   الظاهر او المقدر مثال للمقدر

يا موسى العاقل الممتنع دخولها عليه ذكرها على طريق التمثيل
والا فجميع حروف النداء كذلك وابو العباس المبرد اعلم
ان كلام المبرد ميل الى خلاف ما نسبوا اليه المص وذلك
انه قال ان كان اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان العلم
واللام لا معنى لها فيه ولا يفيد التعريف بل يلمح بهما
الوصفية الاصلية فقط فكانت مجردة عنها لان تعريفه بالعلمية
وان كان اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن
يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها انتهى هذا مذهب المبرد
في الحسن والصعق اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف
وهذا هو الاليق بمذهب النجم كان في الاصل اسما لكل كوكب
ثم جعل علما مع اللام للثريا فانتزاع اللام منه مظنة زوال
العلمية والصعق كان اسما لكل من رمي بصاعقة سماوية
ثم جعل علما مع اللام نحو يلد بن نفيل المنادى بالصاعقة
حين هبت الريح وسمتها وقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته
ابوك خويلد ما بكى عليه فقيل الريح في البلد التهامي لا ابها

اذا وقعت اه هذا التعليل انما يستقيم لانه جار في المضاف بالاضافة فقط
اللفظية والمشبه بالمضاف المبني من جواز ضمه فان الفتح
لما كان من القاب البناء فيفهم ان ما فيه انفتح فهو مبني
بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر لكثرة وقوع المنادى آه
ولان هذا المنادى في الحقيقة مضاف لان مضافة الصفة
كاضافة الموصوف اي اذا اريد نداؤه لما كان نداء
المعرف غير جائز يعرف الكلام من ظاهره محمله على الارادة
مثلا ذكرهنا لافادة الكلام ههنا على سبيل التمثيل لان
كلمة يا ولا ايها ولا الرجل معتبرة ههنا بخصوصها بل سائر
حروف النداء مثل يا في عدم اجتماعه مع اللام المعرف احتاج
الى الواسطة وايضا سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل
في هؤلاء والكرام ويا هذه المرادة بتوسط اي انما وسطت هذه
الامور المبهمة دون امور معينة قلت لان الاصل في المنادى ان
يكون معلوما فاذا كانت تلك الوسائط معلومة وقد تقدم
عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف باللام فلما كانت مبهمة

سيما من المبهمات الوضعية احتيج الى ما يرفع ابهامها فاشتدت
الحاجة الى ذلك المرفوع ومن هنا تسمعهم يقولون انه المقصود بالنداء
مع عدم مباشرة حرف النداء له ورفع الرجل المبرد والزجاج
جوز النصب فيه ايضا كغيره وبه لعله قراءة يا ايها الكافرون
المقصود بالنداء اى بحسب نفس الامر ليكون حركته الاعرابية
اه فان حركة الرجل حركة اعرابية وحذف التنوين انما هو لوجود لام
التعريف وهذا بمنزلة اى التزام الرفع في صفة المنادى اذا
كانت مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى مخالفة قال وصفة المنادى المبني المفردة يجوز
فيها الوجهان الا اذا كانت اى تلك الصفة مقصودة بالنداء
والاختصاص له بصفة المنادى المبهم فانه لو كان مختصا به لا
خرجه من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى مخالفة قال وصفة
المنادى المبني المفردة يجوز فيها الوجهان الا اذا كانت اى تلك الصفة
مقصودة بالنداء والاختصاص له بصفة المنادى المبهم فانه
لو كان المبني بان يقول من التاكيد والصفة الا صفة المبهم وبالجملة

ان الصفة المنادى اذا كانت مقصودة بالذات يلتزم رفعها
اى قسم كان من نحو كان يا هذا الرجل اذا قصد هذا الاسم للاشارة
منادى معرب بتقدير لفظ المنادى ابدا في ما اورده
صاحب المتوسط على خلاف عبارة المصنف وهو ان تابع المعرب يجوز
ان يكون تابعا للمحل اذا قام اعرابا بمحله اعرابا بلفظه نحو يا زيد
بقائم ويعقوبا بالنصب والجر بحاصل الجواب ان هذا الجواز في
المعرب المعرب لا في النداء المعرب وجواز الوجهين اه ومما حسن
ما قال بعض الشارحين ان الرجل في يا ايها الرجل كالعامة اذا قيل
لم يجب رفعه قيل هو المنادى المفرد المعرفة الذي باشره حرف
النداء لكونه مقصودا فاذا قيل فيجب على هذا ان يجوز في توابعه
ولعل انه في توابع مثله قيل الليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله
وهي لحجاج اه اى القاعدة التي جوزوا فيها اجتماع حرف النداء
مع الالف واللام وانما اشترط فيها هذين الشرطين لان الالف
واللام لوجودهما يخرجها عن كونها حرف تعريف لان حرف التعريف
زائدة على حروف الكلمة فلبثت عوضا عن احدهما فانه من شانها

ان يكون نجابة الانفكاك فاذا لزمت صارت كانها جزء من الكلمة
فلم يكن للتعريف وعلى بعض الافاضل ان نداءه عز وجل بلا توسط
يا لم بان لا يستلزم التعدد وهنا للتنبيه وهو تعالى منزه
عنهما وذو الاشارة الحسية وهو غير محسوس وظني ان هذه كلها
تكلفات فان تعريفه الله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم
اجتماع اداتي تعريف الا انه يشبه اجتماعهما هو الجمع بين ما ومنا
لام التعريف لفظا عوضا عن محذوف ومن ثم قطعت الهمزة
في النداء من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني ومعنى تيمت
اي ذللت وعوقبت وقال شارح الابيات من اجلك فيا الغلامان
اخوه اياكما ان تبغيا لي شرا تاكيد لفظي وانما تبون الاولى
لان التاكيد اللفظي في الاغلب ان يكون بحكم حكم الاول تغيير
واما لانه غير منصرف لكونه علما لقبيلة فكان العصبي
الذي سبق جوازه من سيبويه والمبرد اتباعا للنصب الثاني
لان يتم عطف بيان للاول فهو كالصفة في يا زيد بن عمرو
ولا ابا لكم فانه جوهري معناه لا ابا لك انت ماجد نجاح الا

محتاج

محتاج الى من يعينك كالاب فقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه
ومعناه انك لست بابن رشيد ولست لك اب معين وصاحب ابيك
والحق ما في القاموس من انه دعاء يعقد الاب يريد بتيم بن عبد
مناة وهم قوم عمر اي لا ابو بعدكم عمر اني مكروه لاجل تعرضه لهما
اي اسعوه عن هجاي حتى تعفو الذي عندكم اما تابع مضاف
بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظي او تابع مضاف
بالاضافة كما ذهب المبرد والسيرافي يا تيمان فانه لو حذف منه
البار لا يكن بالنادي المفرد المعرفة وهذا ان الوجهان
او اعتراض على ظاهر العبارة وحاصله بان قول المصنف او ه
يستدعي جواز هذه الوجوه الاربعة في كل مضاف مع ان التوجيه
الاخرين لا يجريان فيما علاوي يا امبار الياء وبالتاء انما
في اعتبار ذلك في الاسم على دفع حركة الياء فانها هي
الفتحة كما هو المشهور وهو الكون جري المعرفة لانه اسم
في اخره تاء الثابت ويا امتا بالالف عطف عن الحب على
معلقا اي قلوا بالالف ويا الالف اي انه جاز عطف الجوان

على الوضع لانه مشترك بينه وبين العقلي والمراد هنا الاول
والتقييد بعدم مزيد يفهم من تقييد مقابله بقوله
وهو في غير مزيدة او لمزيدة حملا بعضه مزيدة على انه مفعول له
واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان يتحد عامله بفعل للترخيم
المفهوم من نحو الكلام والتقدير وهو في مثله ترخيم مزيدة
جائز ان يكون حالا لان المزيدة صفة الثلاثي لانه الفصل المحذوف
صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعله
فاعل عامله واتحاد مثالا لغير المزيدة قول ذي الرمة ديار مية
اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي هذا ما
فعل الصوارم والصلة عن رقاب وحنيفة الاغنام لا لعلة
اي ما نخرج مثل فاطم لان حذفه للاعلال بل لعلة التخفيف
فعلى هذا اي على تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى
فيدخل فيه الشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى فان
قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل وأجاز الكوفيون
ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قول خالد

خلكم

خلكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا بالرحم بالغيب فذكر اوطا
العكرمه نظرا الى المعنى لان المعنى يا غلام عمرو ولما لم لكنه
لم يظهر ويعرف مذ مد فكر ثنيه نظرا الى اللفظ ولذا اعرب
الجزء الاول وجه اشتراطه اي اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون
مستغيثا حكاية على حالها نحو تابط شرا يحكي على حالها لبقي دلالتها
على القصة التي للتسمية وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها
نحو تابط على ما قيل اي وهذا اي ان الالف المحذوف يفهم من المذكور
لتلازمهما لم يلزم نقص الاسم اه وما صل ان نقص المعرب عن
اقل ابنية الاسم اعني ثلاثة احرف غير جائز بلا علة موجبة
وتقييده بالمعرب لاخراج المبني نحو من وكم وبلا علة موجبة لاخراج
مثل عصا بالتنوين فانه معرب تقديرا اه انه هذه الصفات
لعلة موجبة اعني التقاء الساكنين والفراء والاخفش جوزا ترخيم
الثلاثي المتحرك الاوسط حملا لان حركة الوسط كالحرف الرابع ونقل
ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي على اسكن اوسط
او تحرك اذا وقع موقعا اه وذلك الموقع هو اخر المنادى مثل نحو

باصاح اه وانما كان شاذا لفقد الشرط اعني العلمية وتاء التانيث
فان اليا والنون اي اليا في ثمانية والنون في مرجانية فلانه
بقي ثماني ومرجان بغير تاء ثم اذا احتيج اليها دخلت من الوسط
فاسمها اصله وسما قلبت الواو همزة كما تاة ولا لفقد الهمزة
نبديجا معه لانهما اسم زيد تا عليها معنا اسماء من باب
عادي ثما يحذف منه حرفان الاولة ولغلغا الضابطة الآتية
فيجي منه نحو سعلاة تعريض بالفعل وبالفاضل الرضي حيث
قال وكان على القياس ان يقول حرف صحيح مثل تاء التانيث قبله
زائدة لاخراج نحو سعلات والشرا حوا جامن غير تكلف التعليل
القول الشاعرة الجن وهو اعم من ان يكون اي الحرف الصحيح
في حكم صحيح اي الياء والواو المدغمة منها في حكم الحرف الصحيح
كونها اصليتين مشدد ان الاغلب في حروف العلة ان يكون زائدة
فاذا وقع منها حرف اصلي كما في هذين المثالين شابه الحرف الصحيح
فيجيء منها الحربان كالصحيح شيوذ جمع شيه ومضاعف الفاصل الذي
وثا الهو مبون جمع ابن وهو غلط لان مبون لم يستعمل الا كشعد بلبلتن

اي الجعد

اي الجعد والشبه وسط الحوض وقلون جمع قلة وهي رأس الجبل
وعمود البيت صلت مع الاسد ولبث عن النقد اي حملت
على الاسد وطبيعي عن النقد وحياته وبلية اي حصل الى بول
من خوف من النقد اي صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته
وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة الذي يكون
في غالب الامر زائدا بصغار الغنم اي كيف يتصلون ويجرون على
حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالاسد ويتدلون على حذف
حرف العلة الضعيف الذي هو شابه بصغار الغنم بعلبك
وحضرموت علمين انما قيد به لانهما لو لم يكونا علمين لكانا
داخلين في قسم الاضافي وقد عرفت انه لا يرخم اي يحذف
وانما قيد بصيغة المضارع مع ان سبق ما كان بصيغة الماضي
تلت الذي حداه على هذا دخول الفاء فانها لا يجوز دخولها في الجزاء
اذا كان ماضيا حاليا من قد فيقال الفاء فصيحة اي اذا
عرفت ذلك فيقال وفي بالكرمان في الحاشية هو طائر ضعيف
طويل العنق قد للتقليل فان قيل القياس ان يكون

ما بقي بعد الترخيم هما بل اسم هو لا كثرة لان المحذوف لعلة
موجبة كما في عصا ونحوه في حكم الثابت والمحذوف بلا موجب التخفيف
كما في باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادى لما لم يكن مقصودا
بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام
المنادى لم يصار حذف الترخيم شطرا كالواجب نحو مثل الرخم
في الاغلب فعامل نحو عصا كما اجمع ولو كان اصله او لو
قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار الى الضمة على الياء ثقيله
حذفت فحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار ذلك ارتفع
مانع الاعلال او توضيحه ان الواو فكره ان لم تقلب الفا مع
تحركها وانفتاح ما قبلها المانع وهو وجود الساكن بعدها
فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت لاجل الترخيم فان قدرنا انها
ثابتة فالمانع الاعلال لان قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا ان ذلك
المحذوف نسيا منسيا فالواو متطرفة وليس بعدها ما يمنع من الاعلال
فالحد شامل للمندوب اي ما يتفجع عليه لوجوده وما يتفجع
على عدمه وفي هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد

المصم

المصم باحد انواع المندوب والمتوجع منه نحو وا حزناه وا ويلاه
مما ليس من المنادى هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر
العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه يا ايضا
بل الامر بالعكس فان وا لا تدخل فيها غير المندوب وحاصل الجواب
ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال وامتاز المندوب عن
غيره من المنادى بوا وقال الرضي معناه واختص المندوب بالندبة
بيت لفظه وفيه تكلف اذا الميم اصله الضم جواب عما يقال
ان الواو كيف تجانس حركة الاخر اعني الميم مع انه ساكن فاشار اليه
الى انه في الاصل مضموم حتى ان بعض القراء ضم الميم في انتم وكم لكن
حذف حركتها فيهم او نحو تخفيفا لينا لهما او لتيان الاخر
فانه لو لم يكن بعدها لتوهم في اللفظ انها تخبر التثنية بينهما
اي الذين هما سفتا اهل الشام ويعني به اي رد على من قال الرضي
باسم الجنس ما يتم بدخول اللام عليه لم يبق الذين او بل
يلتبس بالمعهود اذا لم تكن بعده لانه كاسم الجنس لم يعرف
الكوفيون [illegible] اعتبارا بكونه معرفة قبل الذي

استشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ورده الرضي باحتمال كونه
خبر انتم وهو بعيد سواء كان مع بدل تعويض بالفاضل الرضي
حيث قال لان المصدر لم يذكر لفظ الله بها الا عند حذف منه حرف الندا
وهي ضعيفة لانه لا تحذف منه الا مع ابدالا اليمين نحو اللهم
قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران
على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف
لكثرة فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد الفاضل
الرضي كلام الفراء بانه نحو اللهم لا تؤمنهم بالخير ورد هذا
شيخنا البهائي في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون اصل
اللهم امنا بالخير ثم يجيء كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا
تؤمنا بالخير والظاهر انه لم يسمع وظني انه قد سمع وهو بعينه
المثال الذي ورد به الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع في المحاورات
التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على تبعية الخبر عن المتكلم
بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذ قالها يعبر عنها كالافاضل
التي يعبر بها عن نفسه ولفظ اي اي لان المقصود بالنداء

ومغفر

ومغفر وهو معرفة قبل النداء ولذا جاز نحو حذفه وان كان اسم جنس
معرفا بالنداء من غير ان يتصف اي الاسم اذا لم يتصف
به يكون مبهما فيشابه اسم الجنس والمضاف عطف على قوله
لفظ اي امراة امراة العقيل اسمها جندب وكانت باغضة
لدنا لها من البيت فقالت انك تقبل الصدح خطأ الحجر
به مع الاناثة ثيلي الافاقة وقع في الليل على نايم النائم
سبيك من سلكه فلما وقع عليه ذالك الشخص صفته اي بايع
اصابع علقومه ولم يقتله فقال له انشد نحو فاي اعطاء بدل
نفسك لتسلم عليها فقال له سلبك الليل طويلا وانت تمنى
تمن من ان امنا لك نفعيها سبحان الله ثم ضغطه سلبك الا ط
وانت لا علي اي ذهبت كلها امثاله على خلاف قراءة الا يسجدوا
اي في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل اهم
فهم لا يهتدون الا يسجدوا اي لا يسجدون ولا زائدة اي فهم لا
يهتدون للسجود اي يقدرها مثل قولك زيدا ضربته
اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب في القرين

اطبقوا على ان العامل فيه مقدر وعند الكسائي والفراء الى ان ناصبه
هو الفعل المتاخر عنه اما بلفظه ان امكن نحو زيدا ضربته او بمعناه
فيما ناسبه نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما
اذ الناصب في الضمير عبارة عما يرجع اليه ويكون فايدة تسلطه
على الظاهر تاكيدا لايقاع الفعل عليه وبعض النحاة قال اما انا فلا
اعرف عاملا عاملا في هذا الاسم مذهب البصريين اي في متعلق
ذلك الاسم او والمال واحد فان غلاما في قولك زيدا ضربت
غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد
ويرجح الاحتمال الثاني كما هو الظاهر انه متعلق بقوله
لنصبه بالمفعولية ويحتمل الرجوع الى الجميع مما ذكره في التعريف
وههنا صور اربع اي لعلمه تعريفها الظاهر عامله كما لا يخفى
وجه وهو خلو من اقسام المشتغل بالضمير من الفعل بينهما باللبس
منها الا بتاويل اي بتاويل بعيد [illegible] لان الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب والظاهر انه لا مانع من وقوع الانشاء خبرا لان خبر المبتدا
ما اسند الى المبتدا لا ما احتمل الصدق والكذب بل هذا الاحتمال

انما هو

انما هو في الجملة الخبرية التي هي المقابل الجملة الانشائية لا الخبر
الذي هو قسيم المبتدا فالغلط انما نشا من اشتراك لفظ الخبر
بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتدا وكيف لا وهو واقع في افصح
الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومتى القتال
وانى لك هذا ونحوه وتقدير مقول في جميع هذا تعسف
ولا تقيد بمعمولها فلا يبقى لم زيدا تضربه ولا من بكرا تقتله
فانه يجوز وان استقبحه النحاة اي يجوز تقدير الفعل بعدها
فيكون من باب الاضمار وان عده بعض النحاة بمخالفته القبيح
ان هل في الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قائم فاصله اهل
زيد قائم فهل بمعنى قد واداة الاستفهام هي الهمزة فحذفت الهمزة
لكثرة الاستعمال وتطفلت هل عليها في الاستفهام مضافات
اداته فاذا لم تر فعلا في حيزها نحو هل زيد قائم غفلت عن طلبه
وجاز [illegible] واذا وجدته في حيزها كما في باب الاضمار حنت الى الفها
وطلبت الاقتران معه لان اصلها اعني قد واجب الدخول عليه
فكان تقديره قبيحا اي التباس ما هو مفسر او هذا الكلام

وقلنا اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال لم يؤمن
اللبس المفرد بالصفة اما الالتباس في حال النصب فلان الالتباس
في حال الرفع والاول باطل لان المفرد لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس
بالصفة وكذا الثاني اذ في حال الرفع ليس فيه مفرد وحاصل الجواب
ان الالتباس انما هو بين المفرد في حال النصب وبين الصفة
في حال النصب وهو على ذلك المقصد من تعريض بالفاضل
اليمني حيث قال انه على تقدير الوصفية والخبرية والحاصل غير
متفاوت المعنى كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال الا
ختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر
هذا الكلام ان المعتزلة لم يقولوا باختيار النصب في مثل هذه
الاية وليس هذه الاية كذلك بل المنقول من رؤساء علم النحو
كالشيخ عبد القاهر وجار الله والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة
اختيار النصب فيه والارادة في التعليل ان يقال لكون الجملة خلقناه
مع الاحتمال الصفة او غيرها هو الظاهر المتبادر اي مسند او فعله دار
توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة

على

على الجملة الصغرى اعني قام وفيها ضمير يعود الى زيد وتحقيقه
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية
ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف فاشار الى التقدير بقوله عنده
او في داره اي عند زيد او في دار زيد ولذا بفتح الهمزة وقبله
اللام اعني ذهب على صيغة المجهول زيد ملابسا به الذهاب
اي يلابس زيد المذهوبية فالمصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول
والاتحاد بينما ذكرته مفقود لان الفعل الاول مسند
الى الذهاب او الى الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني ذهب
مسند الى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل قال المدقق في
الحاشية الفرق بينه وبين زيد اجلست عليه مع ان كلا منهما
مبني للمفعول ان القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور وفيه محل
في ضمير زيد بعد الانتصاب محلا وفي اجلست فان القائم مقام فاعله
ضمير المتكلم واما الجار والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا
وتحقيقه ان اجلست عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها
زيد واما ذهب فانه يقتضي ملابسة او ذهابا لم يعلم فاعلها

فلا يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثاني
يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثاني يستلزم
فعلا مجهولا يرفعه اذا سلط عليه بل الكرام الكاتبون الى الملك
الذين يكتبون اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا ولكل صغير
وكبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير مسطور في صحيفة الاعمال
لا يغادر اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة شاذ عن بعضهم
وهو عيسى بن عمرو النحوي ذهب الى ان الفاء للعطف
مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباصلة ومعناه ان هذه
الفاء مربوطة بالمبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فهي كالجزء له
ومثل هذا الفاء انما قال هذا لان الفاء اذا كانت زائدة
او عينية ولعدم موقعها لغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان
يعمل ما بعدها فيما قبلها اي اسم عمل فيه شيء بذلك قوله
على ان المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال على صيغة المجهول
اه هذا الكلام بعينه قاله الفاضل الرضي وحاصله ان ذكر
ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معمول وهو بعيد من
حينئذ

المعنى لان المحذور ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة
الماضي المجهول فكذلك لان او هيهنا منفصلة من حيث المعنى
فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو
وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف
عليه مقدر لا ملفوظ كما توهم لا بد من تقدير في المعطوف حاصل
الاعتراض انه اذا عطف ذكر على حذر او فذكر لا بد ان يكون
فيه ضمير راجع الى المعمول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب
ان هيهنا ضمير ان تم النظم مقام استغنا بان المعمول في هذا
القسم هو المحذر منه وفيما سبق هو المحذر ولا سلا عن نفسك
هذا بيان الحاصل المعنى من هذا المعنى لازم للمعنى السابق
قوله وهو ضربه بالعصا نقل بعض الشارحين هذا التحذير عن
عمر ثم قال وانما نهى عن رمي العصا الى الاولاد لان ذلك
نقصها فلا محل لا يقال القيت زيدا فلو كان فعل الامر
ناصبا للخاف المنطلق لصح نصب فعل الماضي للاسم الغائب
كما تقول لعلم نفسك وعلمت زيدا فان المعنى على بعد

نفسك فيه بحث مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من
النوع الثاني لان نفسك ليس محذرا منه بل المحذر اعمال
الجواب ان المحذور النفس بتبعيدها من الرذايل التي تؤذيك
فانك اذا لم تبعدها عنها يحصل منها الاهوال والشدايد
فالنفس على هذا محذر منه لا محذر قيل لفظ الاسد في هذ
الامثلة ينخرم الامثلة وحاصله ان الاسد جزء من المحذر لتوقف
افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج من توقف الفهم اما خروجه
من القسم الثاني فظاهر لان الاسد ليس مكررا واما خروجه عن القسم
الاول فكذلك ظاهر لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده بل المعمول اياك فالصحيح ان بقي التحذير على ظاهر بين
اما لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه
وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد
فهو من التوابع وان توقف استفادة المعنى عليه لم يثبت
الاشارة الجارة ابو علي اسكنه الله بقوله ولا على الذين اذا
ما اتوك لتحملهم تلك التقدير وقلت تقتضيها في ظن الفعل

او ما يكون فالك الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي
الفاعل المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة اي الضرب
مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه
وانما كان الفاعل مصدرا القول لك يعني ضرب زيد
يوم الجمعة فان الضرب فعل في يوم الجمعة وهو مذكور بلفظ الدال
عليه بالمطابقة لا حاجة الى قوله مذكورا لان مثل الجمعة يصدق
وان فعل فيه الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية اشارة الى
قسم المفعول فيه اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز
كاخوانه بل هو للبيان والتحقيق مبهما كان الزمان او محدودا
المشهور بين النحاة بل المجمع عليه ان المبهم من الزمان هو الذي
لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كحين والحين ووقت
والوقت والمحدود ما له نهاية تحده معرفة او نكرة كالحين
الحين كيوم واليوم وسنة والسنة وهم بدء الله تبارك الكي
فجعل اليوم واخوانه من المبهمات يعطل الحدود وهذه الاسماء
اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانت فهم من الوقت المعين

وهو غلط وفسر بالجهات الست سواء كان معرفة او نكرة
وهذا هو مذهب الاكثر من المتقدمين وفيه تفاسير
احدها ان المبهم من المكان ما كان نكرة منها يخرج منه خلفك
وامامك مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف ثانيها ان
المبهم ما ليس محصورا وهو باطل لانه يخرج عنه الفرسخ فانه محصور
مع انه منصوب على الظرفية ثالثها انه الذي له اسم باعتبار
ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق
على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات
ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى الفوق ويندرج في هذا
التفسير عند ولدي لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان بل
باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة
الى الحمل والنص لما فسره بالجهات الست احتاج الى التقصي عنها
فاجاب بانها معمول لما يقبله ما بعد دخلت مما ليس (?)
من نحو نزلت وسكنت لا يتم بدون الدار او للفرق بين ضربت
ودخلت في غاية الاشكال ثم لا يصح ان يقول دخلت البلد العلم

انه

انه لا فرق بين المثالين في الصحة وبعدهما اي الصحة جارية (?)
فيهما فالاصح ما اختاره نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم
وما بعده مفعول فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر يقول في
اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه والنصب يوم الجمعة سرت فيه
وقياسهما يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم الخميس سار فيه عمرو
ووجوب النصب ان يوم الجمعة سرت فيه احترازا عن نحو يجيئني (?)
التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله فعل الاول انه
غير مذكور كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا
فتقول له اعجبني التاديب اي الذي حصل بسبب ضربك مذكورا
معه في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت زيدا تاديبا
فتقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب انه ما فعل لاجله
فعل اعني الضرب وهو مذكور معه الا انه في تركيب اخر
وظني ان هذه مغالطة فان التاديب الذي هو محل النزاع المصر (?)
مذكورا مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له ايراده
معه للعمل فيه ان يكون فالك الفعل عاملا في المعمول له بخلاف

خلافا اشارة الى ان نصب خلافا على انه مفعول مطلق اي شبه

بالضرب بيان لكون ضربت بمعنى ادبت بالنصب وضربته

ضرب تاديب اي بيان لكونه للنوع ان في ذلك اشارة الى كونه للنوع

والتقدير ضربته ضربا مثل الضرب الذي للتاديب هذا اي

خلاف اصطلاح القوم فان الجمهور يعني كما عرفت يسميه الجمهور

مفعولا به بواسطة ولم يكتفه اي لم يقل وانما يجوز بدون

ذكر الحذف اللازم ليكون الضمير راجعا الى المقدر اللازم لانه اراد

التنبيه على ان الحذف غير التقدير بحذو المعنى فاقام المظهر مقام

المضمر دفعا لما يتوهم بان التقدير هو الترك في اللفظ والنية

والحذف هو الترك في اللفظ فقط اي يتحدان فاعلا وفاعل عامله قال

نجم الائمة وبعض النحاة ولا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني

وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول

امير المؤمنين ع في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة

واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى

الا بالاعتبار بان يعتبر ان الضرب ثم اعتبر زمان التاديب

كان

لان الضرب سبب في الخارج للتاديب يشبه المصدر فان المصدر

فعل الفاعل على الحقيقة ومقارن لفاعله في الوجود فيتعلق به الفعل

بلا واسطة واعتذر عن نصبه اي عن نصب مصدر مع اشتراكه

مقام الفاعل وحقه الرفع مع ان اسناد الفعل كذا ما هو

بمعناه الى الاذن لازم النصب كما في بعض الظروف كح في الاكثر

فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا يستحق فيه الرفع

جرت على ما الفها لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع

مع انه منصوب استصحابا للاكثر لو اله ويقال ان الفاعل مضمر اي

لتقربه من النفوس اي تقطع الامر بينكم فيصح الخلو

عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر الفعل ومن جعل المصدر

نائبا مناب الفاعل وقد حيل بين العير والنزوان اصل هذا

المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي طعنة فحشته

فمرض قريبا من سنة ملتما ... وكان يكرمها امرأته ... جاره وكانت ذات خلق

وادراك فقال لها سائل الكفل فقالت نعم على قليل وكانت لك

سمعته فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك قبلي ثم قال لها

تأويلي الشيخ هل تقدر يدى مثالا لله فاذا هو لا تقدر عليه
من الضعف فقال لسيبويه ام يقول الجزم لو استطعته وتحصيل
بين القبيح والحسن واي بين الامر ما يطلب   استوى الماء والخشبة
اي تساوى ذلك انه اذا علا خشبة في نهر بان نزل الماء بحيث
ساوى اعلى الخشبة يقال استوى الماء والخشبة   لو تركت الناقة
اي لو تركت مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها   اعلم ان
مذهب جمهور النحاة اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال
احدها ما ذكره المص وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من
انه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها
مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف فيكون لا عامله
معنويا وهو مردود بان العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود
اللفظي ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب
بنفس الواو وهي ضعيفة لانها لا تعمل مع وجود ما هو اقوى منها
وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظروف وذلك
لان الواو اقيمت مقام المضمر على الظرفية والواو في الاصل حرف
ملا الحقيل

النصب لفظا ما بعدها رعاية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى
غير اعراب نفس غير وهو مردود بانه لو كان كما ذكر لجاز النصب
في كل واو بمعنى مع ولجوز كل رجل وضيعته بنصب ضيعته على المعية
في المعية بزيادة اجتماع   اي يجب جعل كان تامة وح ينصب
تودد لفظا على التمييز والحال   وجاز اي لم يجب فان الجواز يطلق
على ما يشمل الوجوب فلا ينتقض بالمثال المذكور   لوجوب العطف
فيه وانما وجب العطف لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل
عنه نصا على المراد من المصاحبة في المثال المذكور ولا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر
واولى   حينئذ لا محالة تعليل لوجوب العطف فان النصب يحتاج
الى عمل العامل المعنوي   بدون اعادة الجار غير جائز يجوزه
الكوفيون في السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا في السعة
والبصريون للضرورة والمختار عندنا في السعة كما سيتلى عليك
لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العامل في قولك جائني زيد
العالم صبيان لحيته زيد لكن من حيث انه فاعل بل معطوف حتى لو وقع

مبتدأ ونحو لمّا كان البيان بحاله لكونه في معنى الفاعل اذ لما كان
المفعول معه مشاركا للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا
درهم قاعدين وانتم هؤلاء الآية والظم هؤلاء والكفاه مقطوع
وزال عن الدنيا في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت
نزول العذاب والظاهر ان المراد بهم قوم لوط مثال القطع المقطوع
حكاه منه رحمه الله في شافية الشرح المنسوب الى المصنف من ان هذا مثال
للحال عن الفاعل المعنوي وبعده عدم استحسانه ان يجيء الفعل
ينتقل الى الظرف المستقر في الضمير المستكن فاعل الفعل حكما كما عرفت
في اول الكتاب ويصير نفيه مفعولا به لفظا غايته ان الفاعل
فيه معتبر فيها يعرف كل امرء في هذا المثال يجوز ان يكون فعل
ان جعلت امرءا حالا ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص
او على الحالية من ضمير الفاعل فان لنا وح نلبس ما نحن فيه
في حيز الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي في الجملة
الاستفهام غير مثبت فهي كالنفي او بعد الا لظاهر ان يقول
او قبل الا لا يرجع الضمير الى الحال بعد الا انما اشترط النفي لان الحال

لا يكون

لا يكون بعد الا اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون في
الموجب الا نادرا وفي هذا المثال المقسم كون النكرة في سياق النفي
فلا يحتاج الى هذا التكلف او مقدما عليه الحال على ما قياس
ما عرفت في الخبر المقدم على المسند النكرة اي لم يمنعها عن العامل
خوفا من التباس بخلاف الوقاة فانهم اذا اوردوها المثال جعلوها
قطعا قطعا حتى توري قوله على نقص في الحاشية النقص بالشين
المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده
من العطن وهو ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل
وهل المراد به اي بالدخول فعلته جهدك اي الاظهر هو فتح الجيم
المشقة وضمها الطاقة وهي في اللفظ نكرة لان الاضافة فيها
لفظية وهي في تقدير الانفصال وهي في التقدير حسن وجهه
وقد يكون الحال المشترك اه فان صاحبها اذا كان مشتركا فليس
معرفة ولا نكرة فقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشترك فهذا اولى
مثال يجوز ان يكون صاحبها نكرة بلا مخصص لوروده كقولهم عليه
مائة بيضا بلفظ الجمع وفي الحديث صلى رسول الله صلعم قاعدا وصلى وراءه

حالا قياما وما اخترناه هو مذهب سيبويه   مثل زيد قائما
كم يعني قائما اي بيننا اذا كان العامل المعنوي والا على حالين في يلزم
ان يلي كل واحد منهما متعلقه فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو
يدل على حالين حال المشبه وحال المشبه به من التشبيه نسبة
كما تستدعي طرفين والقيام يتعلق بحال المشبه فيجب ان يليه
وهو زيد ضم كونه عاملا في الحالين   اتفاقا وذلك المتقدم
على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا وعلى صاحبه
وعلى صاحبه تابع عند اي المجلد   الا ان الظرف يتقدم نحو
قولهم اكل عام لك ثوب ثوب مبتدا والحجر وكل منصوب
على الظرفية والعامل فيه لك نحو قوله تعالى كل يوم هو في شان
هذا اذا لم يكن اليه جواز الوجهين   هو الاحتمال الثاني
الاحتمال الاول يوجب المنافات لانه الظرف في اللغة العامل المعنوي
فظني انه جائز ويكون قوله على الظرف بمنزلة الاستثناء   ولا
على المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز الكوفيون
على المنع اذا كان صاحبها مجرورا فالحال مؤخر عن العامل   الاصلانة للناس

فان كانت

فان كانت حالا عن الناس اي الغني وما ارسلناك الا للناس حال
كونهم كافة اي جميعا اي لم نرسلك الى طائفة معينة وما قيل
كقولنا العجم انه انما ارسل للعرب حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك
الا مانعا للناس عما يضرهم   بجعلها مصدرا او كافة بمعنى
كفى   كاذبة بمعنى كذبا وما ارسلناك الا تكف كفا   والحمل
تكلف وتعسف اما الاول فلان تاء المبالغة مقصور على السماع
وما التأنيث فلاحتياجه الى التقدير الموصوف واما الثالث فلعدم
ثبوت مصدرية ولانه وان كانت عين مصانة لان فيه الحالية بمعنى
جميعا   بنتي ولعدم توضيح الكلام ان المراد بالشيء الاول هنا
هو اطيب وبالثاني هو البسرة والرطبة لاعتبار انهما كونه مفضلا
ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل واحد
من الشيئين بمتعلق يجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين
بعد متعلقه وتعلقت بالمشار اليه اي بالتمر الذي اشير اليه
بلفظ هذا من حيث انه اي المشار اليه مفضل وحيثية كونه
مفضلا وان لم يكن الاعتبار ولان الاحتمية في اطيب فهو يكون ذالك

الظاهر هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا انه لما كان
الضمير بالنسبة الى الظاهر كالعدم اقيم الظاهر اعني مقام الضمير في كونه
مفضلا الا انه قائم مقامه في الذكر ووجب ان يقع بعد هذا
متعلقا اعني البسرية والرطبية متعلقة بالمشار اليه من حيث انه
مفضل عليه والمفضل عليه حينئذ فوقع بعد الضمير متعلقا اعني
الرطبية الا بعد اشارة في الطيبة ثم يجب ان يكون في افعل التفضيل
ضمير يرجع الى المفضل كما يقول زيد احسن من عمرو قال الرضي
الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله لكنه لما
كان الضمير بالنسبة الى الظاهر وتمهيد ما سيأتي من قول الرضي
ومع هذا فلا ادري باسا او يطلق المثال بقول امير المؤمنين عم
في الجار ابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه ان
وقعت انه مصدرية اي يمتنع وقوعها لقوة الاسمية لان الاسمية
تأبى عن وقوعها حالا لدلالتها على الثبوت والدوام فرجت عما هو الاصل
في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر وتوقفها على الاستقلال فانما
سببها زيادة الربط في الحال المنتقلة وهي الواو لا بنيت صاحبها
عليها

عليها دائما كما في قولك جاءني زيد وكما في الى شافها لى
لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلوجود مشترك ومخصصا
كاسم الاسم الفاعل الى الحال بمعنى زمان التكلم بخلاف
الحال النحوي الذي هو ما يبين الهيئة فانه المقارن لعامله وهو
قد يكون ماضيا وقد يكون حال التكلم وقد يكون استقبالا
ولفظة قد انما تقرب الماضي الى الحال المستقبل حقيقة
الواقع حالا اي حالا نحويا بعد الفعل كما اذا كان الحال
حالا عن الفاعل او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول
يجوز ان يزيد للدلالة لسبب الماضي الواقع حالا يجوز
اي مجازا فان قد حقيقة موضوعة لتقريب الماضي الى الحال التكلم
لا الحال النحوي انما هو بالنسبة الى زمان العامل فانك
اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها
واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما فكان
ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكنه قارنه وعلما بهذا التحقيق

للفاضل الشريف تنبيه تحل الشبهة المشهورة جملة دعائية فلا
يكون نحن المتأخرين لا نقربها لمحى فان النفع علم وهو يحتاج
الى موجد فلا يتم الى زمان الحال فيحتاج الى القرينة
مطلقا اى سواء كان معزوا الجملة حققت الامر
اذا كان مفتوح الهمزة حققت الامر اذا كان مضموم الهمزة
او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق
معنيان التحقيق والاثبات الموثق دفع لما ذكره المحقق الرضي
من انه لا معنى لقولك يلتقت الاب في ما الكون عطوفا نعم
يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا معقولا ثان لا حال وبيان
وبيان دفعه ان احقه في تقدير احق بحذف المضاف للمضاف المقسم
واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما وجب
حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى
بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لكان ذكره بين ما دل عليه الجملة
السابقة للناس سؤالا وسؤالا تاكيدا للكلام للجملة
العين اى المبين من باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل اى الاسم

لحصر به من نحو تحلت اى شتلت لكن المطلع يفيد بالرحمى حيث
قال ان لفظة المستقر يدل على الثابت غير مستقر بحسب الوضع
فان المعين وضعت لمعين واحد معينة ثم وضعت بوضع اخر المعنى
الاخر فالوضع معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشا من
تعدد المواضع له اما موضوع هذا التردد بدا اشارة الخلاف في
وقد سبق في اول الكتاب ما اعترناه من المذهبين من
تعدد الموضوع له اذا كان موضوعا للجزئيات او المستعمل فيه اذا
كان موضوعا للمفهوم الكلي من حيث انه موضوع له فان
الابهام وان وقع في الموضوع له اى تلك الجزئيات مثلا كلم
يعلم ابها الا عند اطلاق اللفظ الا من حيث ان اللفظ لما كان
مدلوله انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض
له بحسب الاستعمال والا من حيث بعضه هذا الحقيقة يرجع
الى اللون تنافي نحو طالب زيد اذ لا ابهام في طالب ولا في ثانى زيد وانما
المبهم هو الامر المقدر بان معناه طالب امر من امور ثم يفسر ذلك الامر
بقوله نفسا اى في مثال لهم بمعنى كون ذلك المعنى مقدرا في الثاني الحكم

فلا فقد يكون غير مقدار نحو خاتم فضة اى يرفع الابهام مطلقا
اى عن مفرد سوى كان مقدارا او غيره والغرض بيان حاصل المعنى
فى ظن على جعل طرفية العدد المقدار من قبيل طرفية الخاص
العام قفيزان بر القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك
كالتنوين مكيال تسع صاعا ونصفا على الامثلة الثلاثة
اى ان اقسام العدد وما بعده بمثل البلد للثلاثة منها وترك
مثال الذراع لم يستوف الشارح فانه من جملتها الذراع وترك
ذكر بعضهم اوهو الوزن حيث ذكر له مثالين كان الاسم
قد تم فى احدها بالتنوين وفى الاخر بالنون مع التنوين وانما
استحالة الاضافة ومع هذه الامور لان الاسم اذا التبس باحدها
صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج فى تمامه
الى المضاف اليه عسل على الراقود وقال فى القاموس الراقود
الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وهو
ما انشاء بر اجزائه اى فى اطلاق اسم الكل عليها جبل ونوس
فانه وان كان اسم جنس لم لان الاطلاق على الافراد على سبيل البدلية

فقط

فقط بالخصوصيات الكلية او التخصيص بالاول بعدلت الانواع
وبالثاني بعدلت الافراد جوازا يعني الاطلاق يجمع الافراد على انها
نوع الواحد حتى يشمل الثنى مجازا وان حقيقة الجمع لا يتناول اثنين
الا ان يراد الجمع اللغوي اما المعنى على المعنى الاول فكان ناقصه
وعلى الثاني تامة وهو الفارق بينهما عشرين اى العشرين
التى لدا وعشرى رمضان اى عشرين بعنى يوم العشرين فلا حق
ان التميز نكرة ورمضان معرفة فلك التباس انه لا يعقد بان
لا يكون حالا ويقصد عين المقدار فاذا قصر عن التميز
فلم يحتج الى التفسير الذى يكون تمامه كان الكلام لا بهاما
الذى نسبه على التميز ليس الا الذات المقدرة التى هى طرف لنسبته
حيث زيد رجلا اى يكفيك زيد من جهة كونه رجلا
خاص بالمنقب عنه ويعني بالمنقب التميز عنه الاسم الذى
اقيم مقام التميز حتى نفى التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه
فضله كزيد فى طاب زيد نفسا فان الاصل طابت نفس زيد ما لمتعلقه
فلا كونه هو الاب يجب المعنى حتى يكون طاب زيد عن زيد طيب

دالة من عليه وامثالها الفاظ من معطوف على ابا الامير فانتفى

عين لان المراد بها هنا ذات الشيء على ان يكون المميز منه معينا ايا

الوجع الى شخص معلوم اى لله دره فارسا وهذا القول انما

يستعمل للتعجب من الامر الصادر عن الممدوح ليس مما صدر منه بل هو

منح الله تعالى اى لله ما صدر عن الممدوح من خير بعد ما هو

منصبا المعترض من هذا دفع ما اورد عليه بالنقض بطاب

زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح

لمتعلقه وبعد هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض اذ يصح جعله

لما انتصب عنه التمييز في طاب زيد نفسا

باعتبار انه سبب لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل

اليه فالناصب حقيقة هو الفعل او شبهه يرفع الابهام

عن نسبة ما بعده فانما يرفع التمييز عن تلك الذات المقدرة

المنسوبة اليه اى تمييزا كائنا لما كان النظر او جاء الضمير لما

المذكور ينبغي حكم من كان منصابا النسب عنه التخلف لعلم اى

حتى يشمله وايضا المقصود في هذا تعريف نجم الائمة حيث قال

واع

وانا لا ادري بين التمييز والحال هنا فرقا لان معنى التمييز حسن

فروسية فلا مدحه في غيرها الا فروسية الابهام وهذا المعنى

هو المستفاد من جعله حالا الا ان المقصد للقرينة الدالة على ان الكلام

غير مراد متعلقات الاخبار من حيث وغير اوضاء اوالين

غير قادح في الفعل او بنائه على الكلام الذي يقبله العقل

السليم الغير المحتاج الى التعريف مطلق الاستثناء وهو

المذكور بعد الا واخواتها الفاظ قبلها نفيا واثباتا اذا

عرفت هذا فقولها بعضهم ان المستثنى مشترك لفظي بين قسميه

بينهما حقيقتان مختلفتان وجمعهما في تعريف واحد غير ممكن

فلذا لم يعرف المص فاسد فان الحقائق المختلفة يجوز تعريفها

باعتبار امر مشترك لاشتراك هو المخرج وهنا شبهة مشهورة

وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك اثبت القيام

للقوم الذين من جملتهم زيد ثم قولك الا زيدا نفي الحكم القيام

عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها ان زيدا غير داخل في القيام

بل القوم عام مخصوص بعضه ان الكلام ثانيهما ان المستثنى في

منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم الفعل فقولك علي عشرة الا واحدا
بمعنى له علي تسعة فالدخول ثم الاخراج وثالثها وهو الحق في الجواب
ان المراد بالقوم مثلا معناه الحقيقي ثم اخرج بالاستثناء منه
زيد لكن الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان قولك قام القوم
الا زيدا بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤوا وذلك لان
المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم
وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول
الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض وثالثها انه
داخل فيه من حيث الافراد واللفظ واخرج منه في التركيب والحكم
لان الاستثناء بيان تغيير وكل كلام المتحقق باخره التغيير
توقف حكم صدره على اخره كما في ضربت زيدا راسه فلا تناقض
لاختلاف الجهة في كلام موجب واما وجب النصب لانه يحمله
بلا نفي الى الكذب عند سقوط المبدل منه نظرا الى قولك جاءني
الا زيد اي ما جاءني الا زيد لان الكلام مثبت فالقول بالبدلية خاص
بدليل قوله او كان بعد الا بخلاف لان النصب بعدها على

المفعولية

المفعولية لانه شبه الضمير يرجع الى المستثنى اذ له نسبتان الى المستثنى
نسبة الى ما نسب اليه الفعل او شبهه لان الفعل وشبهه
نسبا الى المستثنى منه وهو وغيره والمستثنى اما المستثنى جزء مما اسند
اليه احدهما اما النسبة الى الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارة
ان الفعل وشبهه اسند الى المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده
فالنسبة هي الجزئية والاول اصح ولا عمل فيها لانه انسب ان يعمل
في الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام مشابه المفعول
نعمل فيه العمل الحاصل لما قبله واعلم انما ذكر المصنف هو لعله المذاهب
وتقتضيه مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه الكسائي وهو
ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا وحذف الخبر فتقدير
قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا وثانيها ما ذهب
اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت
النون الثانية من ان وادغمت الاولى في اللام في الاعراب قبل العاطفة
وثالثها ما ذهب اليه المصنف في الايضاح وهو ان العامل فيه
المستثنى بواسطة الا لانه ثبت لا يكون هناك فعل او معنا

عن القوم الا زيدا حتى تك ورابعها وهو الذي اليه اذهب
ان عامل النصب الا من غير حاجة الى شئ معها لاختصاصها وتخصيص
بالاسماء مع تنزلها منزلة الجزء نحو كحرف الجر وهو المذهب
الشائع بنفي التطويل فالمنقطع مطلقا سواء كان في كلام موجب
او غيره وسواء كان قبله اسم يصح حذفه ام لا نحو من رحم هو المرحوم
وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافي المراد بمن رحم
الراحم اى لكن الله تعالى الا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر اي الا مكان
من رحم او مكان حصن رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان
من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع هذه التقادير
فالاستثناء منقطع ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما
عداها موضوع لمعان اخر من المعاني والظرفية والمجاورة ونحوها
استعملت في المستثنى لنوع من المناسبة او الى اسم الفاعل الا الذي
الفعل على صاحبه او الى البعض مطلقا لان الكل مشتمل على البعض فذكرت
في ضمن الكل عدا بعضهم اى تجاوز الحي زيدا وحاصله انه لم يجئ الا
بتقرير منها اى بان نثني ونجمع كما في غير حال الاستثناء وههنا فائدة

مناسب

مناسبة المقام وهي ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن
سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عم ليس من اصحابي احد الا
ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء
فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله
لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره
كذا قال ابن هشام الخضراوي ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء
الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول في رجل رعف في الصلاة بضم
العين فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين
فمضى ولزم الخليل على البدلية اى بدل البعض من الكل وصح
مع استثناء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط في بدل
البعض لان الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لانه يفيد ان المستثنى
بعض من المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور فانما
يعرب باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنسوب اليه هو المجموع
المركب من المستثنى منه والمستثنى او اعرب المستثنى منه بما يقتضيه
المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حين الفضلات

فلم يعرب بالنصب فان لم يحذف المستثنى منه لم يبق المستثنى ان يعين الصفات
فاعمل اما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول لكن اذا انجزم الا تمة
ليفيد فائدة صحيحة اي ليفيد الكلام نحو قولك كل حيوان اه
قال الفاضل المحشي هذا مثال لما يقع فيه الحكم على سبيل العموم
لا لما نحن فيه لاستثناء وفي ذلك لا يقع حذف المستثنى منه ويتسلط
عامله على ما بعد الا والتمساح حيوان عظيم من حيوانات البحر
لان نفي النفي اثبات هذا بحسب العرف على جميع الصفات
وهو مع لان منها الصفات المتناقضة كالقيام وعدمه على
بالاحتمال اعني جعل المستثنى بكلا كما عرفت سابقا صفة غير الشبه
كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها لا تقول اي اتفاقا حتى من الا
خصص الذي جوز فيها نحو في الايجاب فانه هذه في العين من الا
استقرائه نحو قد كان من مطرد ذلك ان من هذه التنصيص على
كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل الصفا الا مرجوحا
ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاء في رجل واحد بل جاءني اثنان
اما اكثر من لتأكيد استفيد من النكرة من الاستغراق في

وذلك

وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل
غير ذلك اذا عرفت هذه الغاية اتضح لك وجه عدم جواز نفيا
من هذه في الاثبات لتأكيد النفي اي نص صريح وجها ان لم يثبت
نحو ما جاءني من رجل وامرأة كما عرفت لان فيه هذه الحالة الا
عن حقيقة النفي ما نحن انه اذا ليكن عن لفظ لعله يجب ان يكون مفتوحا
مثله لا مستويا حقيقة اذ لم يكن وانه ذهب بعض النحاة الى ان
العامل في المعطوف والبدل مقدر بقرينة السابق وفي سائر التوابع
العامل في المتبوع بحكم الانسحاب على التابع وبعضهم الى ان البدل
والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين فائدة ستاتي هذا البحث
اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال بين ارباب هذا الفن
حتى صار من المطارح وهو ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه
ومحله باذ المثبت ما ذا اعلم غير علم ثابت حاولت في اثباته
حتى يثبت يرفع عنه جل اشكاله ان غير تابعه لعلم ولم تبع
لفظه وهو ظاهر ولا محله لان محل النصب على انه خبر ليس تبع محله البعيد
اعني الرفع على انه خبر للمبتدأ الاصل فالمراد بالمحل الواقع في النظم هو

المحل القريب حملا للالفاظ على المتبادر منها اى برأه الله

يعني ان فاعل ما شاء تعين الله تعالى من غير سبق ذكر لتعينه

على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب

والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام

والاعراب على حسب العامل في الناقص انتقل اعرابها لان الاعراب

حقيقة للمضاف اليه لدلالتها على ذات مبهمة لكونها بمعنى المغاير

تقول مررت برجل غير زيد اى مغايره نحو جاءني القوم غير

زيد وان يكون موصوفها هذا الوجه مفهوم من تفسير قول

المصنف تابع فان وقوع الشيء بعد شيء يستلزم وجود المتبوع

لفظا وانما اشترط ان يكون مذكورا ليكون ظاهرا في كونها صفة

على خلاف فانها لما كانت مستقرة في الوصفية كان تقدير موصوفها

وفائدة تقييد الجمع بالمعدود لبيان انه مثل قوم ورهط والمستثنى

كل رجل الا زيد لجاءني اعلم ان خروج مثل هذين المثالين

عن هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع المعدود

كما فسره به الشارح ولو ابقى على ظاهره لم يحتج اليه لتعذر الاستثناء

منه فيها

منه فيها اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم

دخوله قطعا والجمع المنكر غير المحصور يتناول جماعة معينة

لا يجزم فيها لا بتناول المستثنى ولا بعدمه فتعذر تعيين الاخراج

من الاستثناء ما جاءني مائة نفس الا زيدا وصحة العدد وعدم

تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها الاول بعدا

والاخر بعيد عن الاحتمال اما الاول فلان المستثنى المتصل والثالث للمنقطع

بيقين هو قيد للدخول اى الدخول المتيقن الذي هو

شرط صحة الاستثناء معلوم الا الفرقدان وهما نجمان قريبان

من القطب يتغايران ومثل هذا المثل قول بعضهم الناس كلهم هالكون

الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم [illegible]

لانه مستثنى من كلام موجب فكان زيد هذا الكلام اشارة

الى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا التركيب اى ان معناه

القوم جاءني بدليل زيد اى هو لم يجئ والفائدة لفظية

نبه عليها نجم الائمة وهو ان سوى في الاصل ظرف فكان هو

مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف

وانتم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء وفطام يعني

مكانا فقط   ولم يبق سوى العدوان فسوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه

بوجود الالف وهذا من ابيات الحماسة اوله فلما صرح اي انكشف

عريان اي ظاهر دناهم اي جزيناهم عدوانا كما جزونا ومنه كما تدين

تدان   وزعم الاخفش ان سوى هذه بالمد حتى ياتي النصب

في نحوها   اي لان كنت منطلقا فان ههنا مصدرية واللام

لاجل انطلاقك انطلقت   قياسا على ما تقرر من ان حذف

الجر من ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسي

ومن غيرها سماعي   ثم حذفت كان بلا لزوم لان المصدرية

فانها تستدعي الفعل ولا دليل على الخاص فقدر العام وبقي

الضمير لعدم ما يتصل به وهو كان   وادغم نونها في ما لقرب المخرج

فالتقدير ان كنت منطلقا فلا تقدير الكسر يكون للشرط

اذ كلاهم منه لما عرفت من انها لا تحذف قياسا الا من ان وان

صفة الجنس وحكمه بتقدير لفظ الحكم لبيان صفة

فلا يبعد ان يقدر لما سبق من ان خبر المنفي بنفيها اقل في

اسمها

اسمها مطلق اي سواء كان مبنيا او منصوبا   قوله احوال مترادفة

سميت بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فكانها ترادفت عليه

ومركبة   اي يليها نكرة بتفصيل للاجماع ما الواقع في القول

المصنف ان كان مفردا فانه شامل للمفرد المعرفة وللمفعول

بلينه وبينها مع ان حكمها كما سياتي الرفع والتكرير بقوله

اي يليها لان الاضافة الى المفرد   على سبيل منع الخلو

لا منع لانه يجوز اما يكون معرفة ومفعولا فلا امتناع اه

لان الجنس يقتضي تعدد وهو ان لا يتصور في مثل هذه

المعارف   لا بعينه اي لا يلزم اعادة ذلك الاسم الثاني

بل الاتيان بغيره ايضا جائز كما في لا زيد في الدار ولا عمروا

فان عمرا غير زيد   لا استشهاده ولعرفه عليها اتفاقا كما

في لا حول ولا قوة الا بالله روي عن امير المؤمنين علي عم

ان معناه لا حول عن المعاصي ولا قوة على الطاعات الا بالله

ترتيب عليها الا انك اذا نفيتهما احتمل ان يكون في الموضعين

لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا لم يحتمل انه يكون في الموضعين

بمعنى ليس وان يكون الاول بمعنى ليس والثانية زائدة واذ فتحت
الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا للتبرئة وان لا
بمعنى وان يكون بمعنى ليس وضعفه على انه اسمه الى غير ذلك
من الوجوه التي ستطلع عليها ان شاء الله في تفصيل الوجوه ويجوز
الامران وهما كونه من قبيل عطف المفرد على المفرد وحمله على الجملة
وضعف المضعف هو نجم الائمة الرضي اي تأثيرها لما
كان العمل بالاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وعدم التغيير جاز ان يقال
في معمولها المبني حمل العمل على معناه اللغوي اي تأثير قوله واما العرض
وعرفوه بانه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوبا للطالب
من حروف التحضيض اي الحروف التي تدخلها الافعال حتى لا يرد
ولو كان المراد لكان المقام مقام لعل الا الا ليلا او بل على محصلة
بيت المحصلة بالكرة التي تحصل تراب المعدن والتقدير بتيت
تفعل كذا يعني من الحلف فانه اذا لا يكون لا او الا وضيه
لطافة لكان الاتحاد ذاتا والانفصال لفظا وتوجه النفي
اليه فان النفي في قولك الا اجلس ظاهر ينفي هو الظرافة للرجل فكان
لا وهذا

عليه فانه المذكور اي فان المبني بالاصالة هو اسم المذكور
سابقا ويبنى على الفتح اما الثاني نظرا الى كونه نكرة لفظيا
ويجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا في الثلاثة لما فيه
منادى مع صفته كانه وصف للاول على لفظه من حيث ان فتحه
تشبه النصب في المرفوع للاطراد او محله القريب لانها تعمل
على ان تحل اسمها المبني نصب وجبه في ثلاثة ان جعل
مستقلا وجب فيه وان جعل تبعا وجب الرفع فيه لا النصب
لا رجل ولا امرأة انما كان اعراب الجر كذا في البناء يجري حركة الاعراب
فيحمل المعطوف كان حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو
اذا كان تابعا اولى لمظنة الفصل لم يلطف فصل العاطف
لفلته اذ هو ظرف واحد في قول الشاعر وهو الفرزدق في
مدح عبد الملك ابن مروان وقوله او عذب وثانيا اي جعل
المجد رداءه وازاره وهو كناية عن شدة اهتمامه به في نحو
اباه وبه الاسماء الستة فان اللام المحذوفة منها
لا تعاد لا حالة الاضافة من نحو يا غلامي او وبه الثاني

والمجموع حين بعثات كذا في اكثر النسخ المصححة وفي بعضها حين

لا من يأبه لفظ لا معنى الاول الفرق بين الوجهين بما سيأتي اليك

بالطف ان اللام الى اللسببية وهو عليه لعدم الاضافة من

حيث هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معناه

الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا

وهو الاختصاص وبيانه ان ما صل معنى المضاف الذي هو ابوك

اصله اب لك لان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام

واضيف صار المضاف معرفة في ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث

بالاضافة والاب لك متبادر ابوك في تخصيص الذي هو اصل

معناه او المعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول اعتبر فيه

ان صورة هذا التركيب صورة باللام وهو حال اعتبار الاضافة

بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى

اعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له

لمرجع صلة لعقوبة قوله في المتن قال نجم الائمة ان ما دليس لتقضي

الى العقد النحاة وقيل ها المطلق الذي هو المحلق ابوها مبتدا او خبر

كهما

كهما لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل

واهل الحجاز اعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل واحد وهو

الاسم اعم منه لجواز تحقق علامة النفي بل نفي ذلك الشيء

بحسبك درهم فان حسب عند بعض في تعريف المضاف اليه المذكور

مع انه مجرور فذلك الشايعة المضاف اليه وكذا معطوف عليه

قوله مثل اي ملفوظا كان او مقدرا لان المصدر بمعنى اسم مفعول

حين كان الحذف مقدرا على الرفع حيث ذهب الى انه حال الفعل لك

لان وضع المصدر حال الاسمائي لا ثباتي مثلها معنى اريد

بالضرب الانشائي ملاحظة ان المعنى على القلب فهو انه مجرورا

عن تنوينه في المتن في قوله وهي معنوية ولفظية بعد قوله

فالتقدير اي علامتها ان يكون انما فيه هذا الصحيح لجواز انه

لا يتوق المعنوية كون المضاف لان حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء

بواسطة حرف الجر تقديرا مع انها معنى فلا يدخل عليه الكون

على التقدير من ممتنعة لعدم افادة التعريف والتخصيص منها

كل رجل وكل واحد فان الاضافة منها لاجنبية لا فادة الاختصاص

اى لختصاص العموم والشمول الى المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه

اعنى الرجل وقد يسمع فى مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح

اضافة كل رجل بان كل للاحاطة جزئيات كلى اما فى هو اليه واضافة

الجزء الى الكل بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام لا بعد التأويل بكل جزئيات

او للافراد معناه والا لزم تكلف من الاضافة وذا لا يجوز ورد

بان كل للاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه

كما تقرر فى المنطق فتصحيح اضافة الجزئى الى الكل لا يجدى فى تصحيح

اضافة الكل الى الجزئى والفرد لان الهيئة التركيبية سيانة تك

اذا قلت غلام زيد يدل او به وضعا على انه له من بين خصوصية بزيد

اما بكونه اعظم غلمانه واشتهر بكونه غلاما له او معهودا

بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج والذهن بحيث لغير معين

على خلاف وضع الاضافة كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله

المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه ولعدم امره فان

المراد تسليم غير معين والا لنا فى مقام المدح والاستغراق غير ممكن

والقرينة لحال ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة اخوه

تعريف

١٦٦

تعريف منه قلت لا يعنيني ثم حرف عطف والتأنيث اللفظ كريه

هذا الحكم هو كسب التعريف من المضاف اليه فى نحو غير ومثل

شبه ونظير وسوى لتوغلهما فى الابهام فان مماثلة زيد

فى صفة لا تختص بانا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما عدا الوجود

تحصيل الحاصل قال نجم الائمة وبعضها انه يجوز اضافة

العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين او لختلفا

بل صحتها زوال التعريف والحاصل ان العلمية تمنع شان الكلمة

فانا التعريف اقتضاه الوضع الاول لما لم يمكن الاضافة وضعا ثانيا

لو ترك مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لا اجتمع

تعريفان قال الذى ما لو منه كتب فى الحاشية قال الذى والرضا اينا

مبنى على سلامة عليهما هذا الذى من اللوازم معنيين ويلح وهل

يرجع التسليم او يكتنف المعنى ثلث الاثافى والدبار السلام اى

برجوع السلام ويكتنف المعنى عن التحير الذى هو فى عمى من حال

والاثافى جمع الاثفية وهى واحد من الاحجار الثلاثة التى ينصب العدد

عليها والسلام جمع بالفتح اى الحال قوله فى تعذر الانفصال لائى

ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب حواج بيت الله
فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوين حقيقة يسقط الا ما نوى
الا انه في حكم الاسم المنون حيث انه قابل له لولم يمنعه منه
مانع لا دخل في ذلك فان جواز المثال الاول وامتناع المثال الثاني
مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة الاتية مبنية على
افادة التخفيف لان الاضافة لان ما هو متفرع عليه امر التخفيف
ما ذكره صحيحا لجاز في اصل الغرضين السابقين فانه مذكور
ضمنا لكثرة لوامعه من مخالفة القرائن والاستدلال
عليه يشوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على
ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب
بادخال رب لانها لا تدخل الا على النكرات وجوزه بعضهم استدلالا
الى ان الضمير الراجع الى نكرة في حكمها ومنه وجهان آخران
اما وجه تبع الرفع فلحمل الصفة على محل موصوفها واما النصب ففيه
تكلف حيث شبه الغامر اشبهها بالمفعول فنصب فاتحد معناه
اللازم لا يتعدى من المفعول له اذ اتحد فاعله وفاعل المفعول به هيهنا
ولا حذف

قد اختلف فان الحاصل هو العزي والجائي المسئلة المذكورة فالاول
الحمل بالحمولية فيكون راجعا الى المسئلة على التقدير الاول
من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه وعلى الاستدلال القرآن
معنى لغز بان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني هو له او منه
او منه مثال مسجد الوقت الجامع فان الوقت هو يوم
الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة فاضافته
مثلها في قولهم سيف شجاع ومثالهما حاصل هذا التوجيه
ان اضافة المسجد الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص
ساعة اولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس الى الجمعة
لا تجانبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام فلحقها الزوال
هو جانب الضمير ويرجع الى الجانب الى الجانبة لانه يكون ح
الجانب جزء من المكان والمكان واقع في جانب الغربي والمقصود ان
الجانب جزء جانب من نفس الغربي الا انا تكلفنا وقلنا ان
المكان المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد وجزء من الغربي الذي
هو المحل فيتم لطيفة جوا لطيفة كما ادخل كثير معنى

تطفيه جر وقطيفة مصغرة من الحلاى ذهب حملها من كثرة
اختلاطها لقد جاز الفراء اضافة المترادفين الى الاخر نحو بقعه
نجم الائمة وهو حسن عندي لوروده في كلام امير المؤمنين علي ع كثيرا
لكن بشرط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف
ليحصل به البيان سوا افادة اه اشارة الى ان لفظ
تخصيص الواقع في عبارة المص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى
يخرج منه التعريف بل هو من الخصوص لا من التخصيص فيشمل المثالين
كليهما فيه نظر لان الشيء عند جماعة يشمل الموجود الخارجي
والذهني والمعدوم والمعين كذلك فلا عموم ح ويرد عليه ايضا
عما ذهب اليه الاخرون من ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج والمعين
بمعنى الذات شامل له وللمعدوم منه كالطبايع الكلية
سعيد كرز الكرز وهو لقب يستعمل بالذم ان رابطته مفتوحة
مثله وهو في عرف النحاة لان بحثهم من اواخر الكلم وحشد
الحرفين ما سلم اوله ووسطه واخره من حروف العلة فعل
السكون نحو وصل اليه حقيقة او حكما حقيقة كما انا لتنبيه

ودلوه

ودلوه وفاته او حكما كالصغير في اكرمتك والياء في غلامي فانهما
لا استقلالهما في حكم اسبابها غيره اي المنصوب بالمجرور
والى اه تدل لحلك ذا الحجان ولا لوى ذا الحجان اسم سوق بعرفة والدى
على صيغة المفعول بمعنى ظن ومعناه ان قضاء الله وقدره انزلك
هذا الموضع الزنيب واقسم بابان هذا الموضع ليس بك
ويقوي اى له اه فيه اشارة الى ان القول بجوازه من سببه الحمل على
الى نفسه الاسماء الاربعة اى اخ واب وحم وهني بالحركات الثلث
نحو قولهم ثد يد بحذف اللام وجعل الاعراب على العين وضع
وصلة بيانه انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا
لم يتات لهم ان يقولوا الطائي رجل ذهب فجاء ابذو وادخلوا فيه
اليه فكان اشمل لتشمل الاعلام حكم هذا المركب بالحذف والقلب
ففي اضافته الى المضمر لتنتفي تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة
تلك الاسماء كما قاله بعض شارحي الكفاية يا زيدا
العاقل فان ضمة زيد وفتحة حلا او بان حكما من حيث
انهما لتشبهان الاعراب في العرض كما عرفت فلو جرت بان يقوم

مقامهما غيرهما الرحيم اي المرحوم بلطف الصالحين والمبعد عن رحمة الله
بذلك دائما اي في جميع استعمالاته لا تقع صفة لانك تجيء بالصفة
لتعريف المخاطب الموصوف المبهم فكان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف
فلذا لا يجوز ان تكون الصفة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب
حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان الانشائية
لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولهذا يكون خبر
المبتدا معرفا باللام ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت
هذا واعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات
لكنها من حكم النكرة حيث يصح تاويلها بها كما تقول في قام
رجل ذهب ابوه قام رجل ذاهب الاب يعني بصفة اعتبارية
اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه
وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان
لم يدل على صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة
اعتبارية قائمة به والتنكير جوّز الكوفيين وصف النكرة
مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها بمنزلة

يفعلون

يفعلون لكن ضعف يفعلون اشد من فاعلون لان الالف
والواو في الفاعل علامة لا كونه يجاوزهما في الصفة فانهما علامتان
قطعا حيث الغائب لجواز الكنائي وصفة استثناء الى قوله
تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل
المادح والذام اي كانها لا توصف بوصف يفيد ايضاحها
لا ايضاحها فكذا لا توصف وصفا يفيد المدح والذام [illegible]
المضمرات من المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما واما الغائب
فلكون احتياجه الى المرجع الحقيقة بحيث في عدم الالتباس واما كان
العلم اعرف من الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع
والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعيينه في الاستعمال
من جهة الاشارة الحسية ولكن كثيرا ما يقع الاشتباه في مثله
ولهذا احتيج الى الصفة الواقعة له واما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة
بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا اشير بكونه في
الذهن واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف

اليه بعد العبد انه انقص وكذا يوصف المضاف الى المعرف بلا
يوصف المعرف واعلم ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام
لفظ الله فذهب انه اعرف من كل معرفة وينقل انه رايت في المنام
كان الله قد تجاوز من اهوال الحساب شرفا في الجنة بل اللطف
لهذا السبب مع صلته وقد بلا به بدينها اسمهم حتى ذهب
الاكثر الى ان تعريفها انما اتاه من جهة الصلة لعلوها عند المخاطب
الفقهاء بدليل الاشارة والموصول بل جلالهم من تذكير اسم
الاشارة والصفة يعني المعطوف لان العطف معنى مصدري
فلم يكن من التوابع متعلق بالقصد قال الفاضل المحشي
وتوضيحه ان الذي متعلقا بالمقصود لامكان المعطوف نفسه
مقصودا بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة او نسبة شيء اليه انتهى وهو
دقيق يحتاج الى زيد نظر اي تامل والثاني هل لقد اعطي بقوله بعمرو
تابع نسبة الى الشيء نحو زيد وعمرو في الدار او نسبة شيء اليه
نحو جاءني زيد وعمرو والدينار اي الكاتب وقيل قد يجوز نقل عن العصام

الفرق

الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول جعل المعطوف على صفته
من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا معطوفا
من غير ان يكون معطوفا بوجه لا ايضا لا الى التعدد
فيجب ان يكون بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها
نفس مدخول الاول فيحصل التعدد مستدلين بالاستشهاد
وتلخيصا ظاهرا مستهما ان الاصح جوازه لوقوعه في القرآن وفي
الاشعار وفي نسخ الادعية المأثورة المكتوبة في زمن اهل البيت
بل قد عرض عليهم وتقريرهم حجة كنطقهم وحمل الاشعار على
الضرورة ليس لضرورة […] بعد علم التعيين وحاصله ان الضمير
وان كان عبارة هذه الشاة المذكورة الا ان منافاة التخلل لهما
في حكم الانفصال فكان الاضافة مفقود ام محل […] حاصله ان
الاضافة تجعلهما الى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة
بعينها اي سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة وانما كان هذا ذا
لانه يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه
فجعله عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في

فحمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل
جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المشتمل على الضمير على معمول رب
وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل الكردي من انهم جعلوا الحمل على
نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر لان ذلك الشذوذ في
الذي جعل جوابا ثالثا مغاير لهذا الشذوذ الذي ذكر الش في
الجواب الثاني واندفع ايضا ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة
اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه بان الضمير اذا لم يرد به المذكور
بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما ذكره نجم الائمة
من ان الضماير الراجعة الى النكرات المخصوصة نكرات لانها
السببية جعل الش لهذا الجواب ثلث احتمالات الاول منع كون الفا
للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما
اذا لم يكن بينهما سببية لانهما بسببية اذ ح بمنزلة شيء واحد
فيكفي ربط المعطوف عليه للمعطوف وهذا مأخوذ من تحقيق نجم
الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التي يلزمها كالصلة
والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها يكون مضمونها

بعد

بعد مضمون الاولى منتزعا منهما امرا اولا او بغير ذلك جاز تجرد
احديهما عن الضمير اكتفاء بما فيهما لان ذلك الربط يجعل المجموع
او ام لهذا تقول الذي جاء فتغرب الشمس زيد لان معناه الذي
يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية
معينة المعنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربطت به المعطوف
عليه وهو ان النصب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن نحو آ
اخر بتقدير الرابط بسبب الضمير راجع الى الطيرانه اي
او تقع العطف الغرض من هذا اصلاح عبارة المص لان العطف
ليس على عاملين بل على معمولها فاصلحت العبارة بثلاثة
اوجه اولها اصلاح الش وما حاصله ان عطف مسند الى مسند
من نحو وقد حصل بين العمر وذلك المسند هو نائب الفاعل
والتقدير اذا عطف عطفا اي وقع عطفا انما هو لوجود
العاملين ثانيها اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله
ان العطف بمعنى الامالة والتقدير اذا اميل الاسمين المعمولين
نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما ثالثها وهو الاظهر

ما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة المص مضافا امعتدا به فتأمل
سواء فان قوله بيضا عطف على سود والمجرور العامل فيه على وفق قوله
شحم عطف على تمرة والعامل فيه هذا مثل اصلا لانه كما استقبحه
ظ وهو قبيح في نفس الامر لكنه لما استحسنه ظ من حسن في الواقع
وصرحوا بالتمرة والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد المستلزم
لقبح الخلقة والشحمة عكسها   المحل اراد فان قوله ونار عطف
على امرئ المجرور والعامل فيه مختلف وحاصل معنى ان الاستفهام
للانكار والتقدير كل امرئ وابنيه تظننه رجلا كاملا في الرجولية
وكل نار بينها تتوقد في الليل تحسبينها نارا ان كان المراد المفهوم
في الليل الطلب الضيف وارشاد المعنى الى الطريق فان ما هو عادة
العرب   مجيء الظرف جائز الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل
الهندي من ان الثاني في هذه الترتيب مثال للمقدم لان لفظة اذا
وضعت للماضي تقتضي ان التحقيق في المقدم اذا وقع العطف على عاملين
وتحقق وثبت لم يجز وهو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه
بعدم الجواز على اصل الجواب ان العطف بمجيء الظرف متحقق الامتناع بحسب الحقيقة

لان التركيب الفاسدة المخالفة القوانين النحو كلها جائزة بحسب
الصورة   عند الجمهور والمتأخرين ولان المتقدمين قد اطبقوا
على جوازه كما عرف به جم الائمة الاتي الدار زيد والحجرة عمرو ا
وهو الحق عندك لورود في القران العزيز وفي الكلام الفصيح
ردفي وما نقوم اه هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو
ان العامل في المعطوف حرف العطف بنيابة عن العامل السابق
وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القسمين وفي العامل في المعطوف
مذهبان اخران لعدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف
هو الاول بواسطة حرف تابعها وهو مذهب الفارسي وابن جني
ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه
هو الاول   في الدار والحجرة عطف على الدار والعامل فيه
وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء   على حذف
المضاف فيكون من قبيل العطف على معمول عامل واحد نحو زيد وعمرو
الاخير المشهور عليهم اه المضاف اذا حذف يجري اعرابه على المضاف اليه
كما في واسئل القرية لانه قائم مقامه فكانه المضاف فيجوز على تلاوته ابقاء

المضاف اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة المتنازع فيها
من هذا القبيل استشهد لها بالاية الكريمة معنويا نحو ضرب
ضرب زيد او معنويا اليه نحو ضرب زيد زيد اى التاكيد نعم
لما مثل ان قوله اما الشمول المراد كلهم فجاء القوم كلهم يقرب
امر المتبوع فى النسبة ويفيد ان النسبة الجميعية الى بعضه
وحاصل الجواب ان يقرب المتبوع فى النسبة شائع بينهم فى القصد
المذكور وليس فيه شمول حتى يغنى عن ذكر الشمول قلتم
اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد
الى ضمير المتبوع وذلك لا من الثلثة وما فوقها لكن لا يؤكد
الا بعد ان يعرف المخاطب نسبة العدد قبل ذكر التاكيد حتى
يكون تاكيدا اى يكره الفصيح الحمل فى حكم تكرير اللفظ اه
هذا به الفرق بين ضربت انت واجمع وكتع بان الاول فى حكم
تكرير اللفظ لحاجته للضرورة بخلاف اجمع واخواته مطلقا
اصطلاحيا او غيره لهذه الكتاب فينبغى الا يذكرها كما لم يذكر
حسن لبس وفائدة مثل لبس تزيين اللفظ ويمكن اتباع

كان

كان يقى اما الجمع تمام فلان العموم هو تمام الافراد والاخرى اومتا اى
فلانه تمام التركيب والعموم هو تمام واما السيلوان فلان منه مبتدا
والعام باعتبار اكثر كان له استدلال وان كان بين الامثلة وجه
تباين تغليبا فان الاول حقيقته هو النفس ولا حاجة اى
حاجة للمصنف الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء يغنى ذكره
بقية الباب وان لم يكن هناك التباس كما اذا كان المرفوع
المتصل البارز نحو ضربت انت نفسك وضرباهما انفسهما
وضربوهم انفسهم ميلا ان العوامل تطلب الحاق يتعلقان فا علا
حتى يلزم الحذف فلا يتقدم والجزء لا يتقدم ايضا فلا التبع
اى بقصد النسبة اليه اشارة الى ان الجار والمجرور متعلق
بالقصد المفهوم من القصد كما ذكره فى تعريف العطف فقد مضت
الاشارة مجملا الى ان عرضه ما ذا اردت تفصيلا فطالع به
على جميع مباحث التوابع فاستمع لما يتلى عليك فنقول يعرف البدل
بانه تابع مقصود بما نسب اليه وهو خلاف الفساد فانك اذا قلت
جاءنى زيد اخوك فالذى نسب الى المتبوع هو جاء ليس المقصود

مسند اليه بل المفهوم من اللفظ الدال عليه فاراد الش اصلاحه
فجعل الجار والمجرور متعلقا بالمقصود فصار حاصل التعريف
ح البدل تابع مقصود اي يقصد نسبة شيء اليه بسبب نسبة
الامر الذي نسب الى المتبوع فانا اذا قصدنا نسبة المجيء الى اخوك
بسبب انتسابه الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع توطئة
ووسيلة الى اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر
لك ان كلام الفاضل المحشي واعتراضه على الش ليس في محله
اي دون المتبوع ضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال
من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا
بنسبة ما نسب اليه اي لو لا يكون نسبة المجيء الى المتبوع
مقصودة بخلاف نسبة المسند الذي اسند الى المتبوع وحاصله
ان اسناد الفعل مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك لا يكون
بغير الكون النسبة اليه مقصودة ابتداء بل نسبة اليه
ثانيا اي سواء كان ذلك الشيء الذي نسب الى المتبوع مسندا
الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا الى غيره كالمثال الثاني

فان الفعل

فان الفعل مسند الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذي هو زيد
مثال الثاني فان الشهر مشتمل على القتال لا انه واقع فيه وقد علم
ان الش جعل هذا وجه التسمية وهو ليس بمطرد ولا مطلقا ايضا
ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمي بدل الاشتمال لاشتمال
المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة
الى ذكر الثاني منتظرة له وهذا هو الذي قرره الشارح العلامة
والاحسن ان يجعل للتسمية عليهما او يحمل كلامه على هذا لكان
قال الفاضل المحشي بعيد ويحل الملابسة وان اختلفا
مفهوما لان اخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها
زيد كيف لا ولو اتحد مدلولاهما لكان الثاني تاكيدا لا بدلا
الاسناد الى الثاني يظهر من قولك اكرمت زيدا اخاك
كونه بدلا لانك قصدت بذلك الحمل على المخاطب واردت
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك نظرت الى القرطاك
انتقل ان النسبة الى المبدل منه في هذين المثالين لا توجب النسبة

الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه
اذا لم يكن في الفلك برج يعلم المخاطب يكون الاسناد الى البرج حقيقيا
الى الاسناد الى الفلك احتمالا فكذا في المثال الثاني اذ سئل
عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت
درجة الاسد كان المخاطب منتظر الذكر البدل لتأكيد
المقصود نقل عن المص انه جعل هذا ارجح التوصيف ببدل الكل
والثاني وجهه توصيف بدل البعض والاشتمال لفقد فايدة
لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه
او لابسه فلو كان مستقلا لكان معرفة ولو كان موصوفا لكان
موصوفا به واستحلا اي طلب منه اي بحيله على دابة فيها سبق
في قوله وقال بعض المحققين اه اذا جعلته بدلا قال بعض النحويين
في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال لرجل زوجتك ابنتي
فاطمة وكان اسمها خديجة فان اراد عطف البيان صح النكاح
لان الغلط واقع فيما ليس مقصودا بالنسبة وان اراد البدل
لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما هو مقصود بالنسبة اه ميد

لتناوله

لتناوله لصورة النداء اه الا لمن عرف احوالهم وعرفها بالتخفيف كضرب
حمل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي
وهذا الحد لا يصح الا ممن عرف ماهية المبني على الاطلاق كان عرفها
مثلا بان مطلق المبني هو الذي لم يختلف آخره باختلاف العوامل
لكنه لم يعرف هذا المبني منه اي الاسم المبني فعرفه بهذا التعريف
واخذ مطلق المبني المعلوم له سابقا منه فان المبني في قوله مبني
الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى ما بعده لفظية فيخرج من قبيل
تعريف الخاص بالعام ايضا لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبني كما شر
قال المبني مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب مبني الاصل فقد
عرفت ان هذا المبني الذي وقع جزء التعريف ايضا مطلق فيلزم
تعريف الشيء بنفسه او بغيرها كانتفاء الاشارة الحسية
كنجار فانه مشابه لنزال الواقع موقع انزل بالفتح اي فتح يوم
على انه اكتسب البناء من المضاف اليه اعني اذ لما على قراءة الكسر فهو
معرب والمضاف اليه معرب لتركيبه مع عامله اعني المضاف والحق
العقد يخالف المضاف لمنع الخلو لا لمنع الجمع لجواز اجتماعها كهؤلاء للشك

ليكون الحذف اعرابا فاسدا من حيث حركات اواخره اى كون هذه الحركات
القابا للمبنى انما هو من حيث حركات اواخره لا من حيث نفسه
كما هو المتبادر من قوله والقابه فانه لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح
ولا الكسر بل المفتوح ولا الكسر بل المفتوح والمضموم والمكسور
لا ان هذه الالقاب كما هو المتبادر من اللقب فانه قسم من اقسام
العلم والمراد باللقب هنا غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبر
به الشي سواء لقب به من شتى الاقسام لا ان هذا هو معناه في اللغة وانتو الذي
له مطلق حكمه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف نحو من الرجل
منون من هنا مفتوحة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث ساكنة اما
فتح النون اولى فلكثرة ملاقاتها اللام التعريف واللام والكثرة بينها
التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما
كسر الثانية فلان السكون غير ممكن لما عرفت والاصل في تحريك
الساكن ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل
لا باسماء الاصوات فانها الحقت باسم الفعل بمعناها لكنها
جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فهذا القيد اى تقييد الضمير

الاحد الاسمى على كل واحد من الضمير من انا على الثاني نظم واما
على الاول فلان لفظ الكلم مثلا وان كان موضوعا لمفهوم المتكلم
كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكى نفسه ولهذا صح
ان يقال انت متكلم وانا مخاطب عند المجازية اى كونهما عاملا
مخصوص بلغة الحجاز كما عرفت الى الغير من الصحيح وانا بدله مع
بالمتكلم عكس ترتيب اهل الغرى اجماعا اى من البصريين وذهب الفراء
الى ان انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو التاء
وان عماده يعتمد عليها لما انفصلها من العامل لتستقبل باللفظ
لئلا فان كثيرة واحدها ساكنان وهو مذهب الاخفش وتابعيهما
مذهب بعضهم وهو ان ايا وما يليه مجموعها اسم ثالثها اما ذهب
اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعد ايا هو الضمير وايا عماد له كما عرفت
وهو غير بعيد فان الضمير دفع لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير
بناء على ان التاء جزء وما اشار اليه المصنف بقوله فان الضمير ستين
كلمة فان كل واحد من الضمائر الخمسة اثنى عشر الخمسة في الاثنى
عشر يبلغ ستين ومضروبها في الثمانية عشر يبلغ تسعين

علا وعنا سبا نكتو لهم انما ضم المتكلم انا لان المتكلم له مبدأ
الكلام والضم لها ابتداء المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت
المناسبة ونيل معها مذ من لانها مناسبة الحروف الثلاثة اللتين
من حيث انها من ثلاثة ونيلة الالف لبيان الفتحة وانما وضعت
للمخاطب المناسبة بين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيدت
التاء المناسبة الواقعة في المخرج وكسرة التاء للمؤنثة لان الكسرة تدل
على الياء والياء علامة التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر
وفتحة في المذكر طلبا للخفة وزادوا الميم في ضربتما ضربتم واصلها
ان يقول ضربتا وضربتوا لئلا يلتبس الف التثنية بالالف الاشباع وزيدت
في جمع المؤنث نونا ليكون الجمع مؤنثا مساويا بالجمع المذكر بالحاق
زيادتين في اخره الى غير ذلك من التعليلات المذكورة في المطولات
صفة جرت انما قيد بالصفة لان الفعل اذا اجري على غير من هو له
لا يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو
ضربه هو ومعنى جريانها على غير من هي له بان تقع او صلة او خبرا او نعتا
ليكون اشمل من تتمة الاعتراض ومتعلق اما من جهة اما



